
مصر
التي نريد
د. إبراهيم دسوقي أباظة
المكتب المصري الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ ۞ فَلَوْلا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ۞ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ ۞ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ۞ فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً لِلآخِرِينَ﴾

سورة الزخرف: ٥١ – ٥٦

مصر التي نريد

رؤية للإصلاح

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

المكتب المصرى الحديث
www.almaktabalmasry.com
info@almaktabalmasry.com

القـــاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٧ شـــارع نوبـــار المنشـــية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

مصر التي نريد

رؤيـــة للإصـــلاح

د. إبراهيم دسوقي أباظة

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com

الإهداء

إلى كل الأجيال الصاعدة التى ترفض الاستبداد وتستعذب الحرية.. أقدم هذا العمل المتواضع، أملاً فى غد أفضل.

مقدمة

عزيزى القارئ..

لابد أنك شديد الانشغال بمشاكلك، شديد الحرص على الخلاص منها.. ولكن مشاكلك جزء لا يتجزأ من مشكلات مجتمعك.. ولو كان مجتمعك سليما معافى لما عانيت ما تعانى من مشكلات.. ولما أصبحت فى موقف العاجز عن أن تفتح لنفسك ولأسرتك طريقًا فى الحياة..

ولا تظن أن الذين فتحوا طريقًا قبلك قد فتحوه دائمًا بجهدهم وعرقهم.. فبعضهم قد اجتهد وعرق.. ولكن أغلبهم سلك طريق النفاق والتسلق لينعم فى غمضة عين بالثروة والجاه!

وهذه صفة المجتمع المريض الذى تحكمه الشمولية ويرعاه الفساد.. وقد عانت بلادنا كثيرًا من هذا المرض وفقدت الكثير من دمائها وأموالها تحت وطأة حكم استبدادى تدعمه طبقة طفيلية تقتات على أموال الدولة وسلطانها!

وقد أصبح الخلاص من هذه الآلام رهينًا بالخلاص من هذا الحكم واسترداد حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه ليعيد بناء ما تهدم من صروحه، إلا أن شرط الإمكان استفاقة وانطلاقة بعد غيبوبة طويلة استولى الحكم فيها على عقول الناس وقلوبهم وظلت آثارها ممتدة إلى اليوم فى أجيال عديدة لا تستطيع التمييز بين الأبيض والأسود.. ولا بين الانتصار والإنكسار.. بل صارت جهودها مركزة فى جباية المنافع وتحصيل الأرزاق عن أى طريق، وإنكمش وعيها بالشأن العام ولم

يعدلها أدنى اهتمام بالعمل السياسى ولا أدنى اكتراث بالقضايا القومية. فقضيتها الأولى كيف تجد لقمة العيش.. أو كيف تنتهز الفرص لتحقيق الثروة؟!

وأخطر ما فى القضية هو فقدان التشخيص واستحالة العلاج.. فالتشخيص ممنوع بأمر السلطة وبالتالى فالعلاج ممنوع أيضًا فلا ملفات مفتوحة.. ولا سجلات متاحة ولا معلومات ممكنة حول أدق فواجعنا وأحداثنا طيلة النصف قرن الماضى.

ورغم المحاولات الفردية.. ورغم اللجان الرسمية لم يجرِ أى رصد دقيق لهذه الأحداث والفواجع ولكنها إلى اليوم لا تجد تفسيرًا ولا تبريرًا إلا فى خانة القضاء والقدر! أو فى مقولة «عفا الله عما سلف»!

ونحن على استعداد لنسيان الماضى بكل أحداثه وفواجعه إن كان حقًا من صنع القضاء والقدر فنحن نؤمن بالله وبقضائه وقدره ونحن على استعداد أكبر للعفو عما سلف إن كان فى هذا العفو ما يصحح الأخطاء وما يفيد المستقبل ولكننا فى الواقع لا نعرف شيئًا عن كل ماسلف فكيف نصدر العفو عما لا نعرفه.. ولا نعرف أسبابه؟!

وإن كانت فواجعنا من فعل بشر تولوا الحكم فينا فطغوا وبغوا فعلينا أن نحاسبهم.. لا للانتقام والعقاب.. فقد انتقل معظمهم إلى رحاب الله ولكن لنحاكم أعمالهم ونقيم تجاربهم يوم كانوا هم وحدهم سادة الحل والعقد فى هذا البلد.. وكان الشعب وراءهم قطيعًا سليب الإرادة مبتور اللسان يبكى ويرقص على إيقاعهم!!

هكذا كان شعبنا طيلة سنوات «الكرامة» التى أعقبت الثورة «المباركة» وحتى ضياع الكرامة فى هزيمة ١٩٦٧!

ورغم رحيل المسئول الأول عن فواجعنا القومية فلم يفتح المسئول الثانى أية نافذة على الحقيقة.. بل ظل يراوغ.. ويماطل حتى يومه الأخير.. وكان الأمل معقودًا على المسئول الثالث فى أن يفتح كل الملفات التى تعين على تشخيص الداء.. ومن ثمة وصف الدواء.. ولكن ولأسباب نجهلها ظل التعتيم مفروضا على أخطر الأحداث والفواجع.. وظل التمجيد موصولا لمن تسببوا فيها.. وصارت الأجيال الجديدة لا ترى فى تاريخ الثورة سوى العظمة والشموخ.. ولا تجد فى رجالها سوى العبقرية والنبوغ!

ومادامت تلك قناعة الأجيال الجديدة ورؤيتها فما جدوى الكلام عن المستقبل! وما أهمية الخوض فى قضايا البناء طالما أننا لم نستطع تشخيص الداء؟!

إن أردنا بناء مصر على أسس صحيحة، فعلينا أن نخوض معركة الحقيقة.. معركة استكشاف أسباب ضعفنا وتردينا.. وتراجعنا عن ركب الحضارة الحديثة وسوف نجدها.. مسطورة فى الملفات والسجلات التى أجاد الحكم الاستبدادى إخفاءها ومسخ حقائقها.. ويومها سوف نقف على أوجه الخطأ والانحراف فى مسيرتنا.. وسوف نكتشف مصادر العلل فى هزائمنا.. وهنا سوف نبدأ التقييم وسوف نبدأ التصحيح.. وسوف نمضى قدمًا إلى المستقبل بعقول مفتوحة تملك التمييز بين الحق والباطل بين الحرية والاستبداد.

ولا أحسب أن مصر التى نريد يمكن أن ترتسم صورتها بدقة وإحكام بغير رجعة سريعة إلى الوراء.. إلى مصر التى لا تعرف.. وهى مصر ما قبل الثورة التى مسخها الإعلام الثورى وشوهتها الكتب المدرسية فالمقارنة بين مصر ما قبل الثورة وما بعدها تضع القارئ على المحك الحقيقى لتاريخ كاذب ووقائع ملفقة لا يقوى الضمير على احتمالها.. على ما كانت عليه مصر فى زمن الاستعمار والملكية وما آلت إليه فى زمن الاستقلال والحرية وهى مقارنة مفزعة لايحتملها بلد كمصر انتقل من مقدمة الدول النامية إلى المؤخرة خلال نصف قرن من الزمان!!

وأعتقد أن الحوار هو أفضل الأساليب الكاشفة للحقائق.. فما يدور فى الأذهان من تساؤلات يقتضى طرحا جريئًا وإجابة أمينة تضىء أمام القارئ طريق المعرفة الحقة للغامض من الأحداث.. وتتيح له قدرة الاستنتاج العقلى للأسباب والدوافع التى أدت بمصر إلى ثلاث هزائم عسكرية وإفلاس اقتصادى كامل وركوع أمام الولايات المتحدة، ثم سقوط فى مخالب الاتحاد السوفيتى ثم عبور من أجل تحرير سيناء ثم معاهدة دولية تخرج مصر من حلبة الصراع العربى الإسرائيلى.. ثم انفتاح اقتصادى يزعم التحول إلى الليبرالية.. وانفتاح سياسى يدعى التحول إلى الديمقراطية.. ثم أخيرًا توقف هذين المشروعين؛ مشروع الليبرالية الاقتصادية ومشروع الديمقراطية السياسية ومع توقفهما كانت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.. وكان العنف والإرهاب.. وكان فى النهاية الاحتقان الذى أصاب النظام نتيجة التصعيد بين الحكومة والمعارضة حول قضية الإصلاح السياسى والضغوط الخارجية التى تعكس تحولا جذريًا فى استراتيجيات العالم الغربى.. واتجاه جديد إلى

خلع الدكتاتوريات التى زرعتها الدول الغربية فى العالم الفقير خاصة فى دول الشرق الأوسط..

هذا التحول الذى بدت ملامحه فى أحداث سبتمبر المروعة والذى انتهى باندفاع الولايات المتحدة وحلفائها لتنفيذ استراتيجيها الجديدة.. لم يجد مع الأسف استشعارًا.. ولا اهتماما فى مصر.. ولا فى غيرها من الدول العربية المعنية أساسًا بهذه القضية.. وبدأت الضغوط تتراكم من الولايات المتحدة ثم أوروبا مطالبة النظم الدكتاتورية فى عالمنا العربى بالتحول إلى الديمقراطية.. وفتح آفاق جديدة للشعوب العربية فى أن تمتلك مصائرها وتحكم نفسها بنفسها.. إلا أن استجابة الدكتاتوريات الحاكمة لهذه الضغوط لم تكن كافية.. بل تراوحت بين المراوغة والرفض.. واستدعاء الروح الوطنية.. والادعاء بأن هذه المطالب تدخل فى الشئون الداخلية!!

ولم تحاول هذه النظم خاصة النظام المصرى أن تستوعب أسباب هذه المطالبة ولا الظروف التى فرضتها.. فقد خرج العنف والإرهاب من تحت عباءة هذه النظم الدكتاتورية ولولا القهر والفقر والفساد الذى أفرزته هذه النظم طيلة نصف قرن ما كان يمكن أن ينتشر العنف والإرهاب على النحو الذى نلمسه اليوم.. وما كان يمكن أن يتخطى حدود الدول العربية والإسلامية ليستشرى فى الدول الغربية بوصفها المسئولة عن مساندة هذه الدكتاتوريات بالمال والسلاح والمسئولة أيضًا عن مساندة إسرائيل ودعمها على حساب المصلحة العربية!!

هل يدرك قادة النظام المصرى بأنه وصل إلى نقطة حرجة لا مفر من اجتيازها.. وهذا الاجتياز وإن كان صعبًا فى هذه الظروف، إلا أنه

ضرورة حتمية للانتقال بالبلاد من الظلمات إلى النور.. فقد كفانا حكم فردى استبدادى امتد لأكثر من نصف قرن وهاهى نتائجه تخلف اقتصادى وتفكك اجتماعى ودور متراجع على الساحتين العربية والدولية.

هل يدرك قادة النظام أن الإصلاح السياسى باختيارهم، أفضل بكثير من عدم الإصلاح، وأن فتح الطريق إلى الديمقراطية يحسب لهم لا عليهم، إن أرادوا خيرًا لمصر؟!

د. إبراهيم دسوقى أباظة

مصر التى لا تعرف

لم تكن مصر أرضاً مواتاً حتى أحيتها ثورة يوليو!! ولم تكن بلداً معدماً حتى جاد عليها الثوار بالثراء والنماء!!

ولكن حملات المسخ والتشويه لتاريخ ما قبل الثورة، قد خلقت من طول الممارسة حاجزاً هائلاً بين الماضى والحاضر.. وقدمت الماضى فى صورة حلم مزعج، والحاضر فى صورة جنة فيحاء.. فالتعليم والصحة والصناعة والزراعة والفنون والآداب لم تولد إلا مع ثورة يوليو.. ولم تزدهر إلا فى عهدها.. والانتصارات العسكرية لم تتحقق إلا بفضلها!! أما الهزائم التى صاحبت مسيرة الثورة فلم تكن سوى انتكاسات بسيطة من فعل الاستعمار وأعوانه!! ويمضى مسلسل إحراق الماضى وتنوير الحاضر فى قوة وبراعة من كتب المدارس إلى قنوات الإعلام إلى المسرح والسينما وإلى القصيدة والأغنية.. ليحجب تماماً عن الأجيال الجديدة رؤية الماضى فى صورته الحقيقية ويخفى وضع مصر ووزنها المؤثر فى العالمين العربى والإسلامى.. ويهدر قيمة أدائها فى نهضتين متتاليتين، كانت الأولى مع محمد على وكانت الثانية مع سعد زغلول.

١- فجر النهضة:

كان عصر محمد على بداية نهضة كبرى فى الصناعة والزراعة والحرب.. عرفت مصر خلالها ازدهاراً وانتصاراً.. وفتوحات بلغت أعالى النيل جنوباً وبلاد الشام والحجاز شرقاً وجزيرة كريت شمالاً.

وكان التعليم هو النواة الأساسية لهذه النهضة والركيزة الأولى لعصر محمد على.. فقد أنشأ المعاهد والمدارس، وأرسل البعثات التعليمية إلى أوروبا.. ورعى النوابغ من أبناء الأمة فى مدرسة خاصة أطلق عليها «المفروزة».. وأسس أول صحيفة فى تاريخ مصر الحديثة هى «الوقائع المصرية».. ثم أقام أول نظام للرى الدائم حول دلتا النيل، وأدخل الزراعات الجديدة.. وأقام الصناعات المدنية ثم أقام الصناعات العسكرية.. إلا أن توسعات محمد على وفتوحاته قد لاقت تحالفاً من الدول الاستعمارية وإصراراً على مواجهته.. فكانت معركة نفارين التى اجتمعت فيها أساطيل بريطانيا وفرنسا وتركيا على الأسطول المصرى وتمكنت من هزيمته فى موقعة نقارين البحرية.

وفرضت الدول الكبرى الثلاث معاهدة لندن على محمد على، لكى تحد من سلطاته وتقصر مشروعه الإمبراطورى على مصر والسودان!!

ثم جاء خلفاء محمد على، وحاول واحد منهم وهو الخديو إسماعيل تحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا.. فقام بحفر قناة السويس وأسس دار الأوبرا المصرية وحديقة الحيوان وحديقة الأسماك.. ولكنه أسرف فى الاستدانة.. وتورط فى سداد الدين.. وكان الاستعمار الإنجليزى متربصاً.. وانتهز اندلاع الثورة العرابية، وأحداث الشغب ضد بعض الأجانب، ليحتل مصر ويهزم العرابيين.. ويفرض الحماية على البلاد، إلا أن الدولة المصرية بإدارتها وقضائها وجيشها ودبلوماسيتها ظلت تحت أيدى الحكومات المصرية برؤسائها ووزرائها المصريين الذين كانوا يعينون بمراسم ملكية تصدر عن ملوك مصر.. وكانت السودان جزءاً من مصر.. وكان حاكمها يعين بمرسوم ملكى يصدر عن ملك مصر والسودان وملك إنجلترا.

كانت جذوة النضال ضد الاحتلال تشتعل فى أوساط الشعب المصرى منذ الثورة العرابية.. وكانت دعوة التحرر قد انطلقت بقوة من مصر، على أيدى عبدالله النديم وعمر مكرم وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومصطفى كامل وغيرهم من رواد الفكر.. حتى جاوزت أصداؤها الحرب العالمية الأولى.. وعندما انتهت الحرب بانتصار بريطانيا وفرنسا.. ظهر سعد زغلول وصحبه يطالبون بالاستقلال وكان اعتقال سعد زغلول وصحبه .. فى محاولة من بريطانيا، لإجهاض الحركة الوطنية، ولكن محاولة بريطانيا انقلبت إلى ثورة عارمة ضد الاستعمار البريطانى..

كانت ثورة ١٩١٩ تحمل مطلبين أساسيين هما الاستقلال والدستور، ولم تمضِ سنوات ثلاث على الثورة حتى شهدت مصر أول دستور ديمقراطى.. وكانت الانتخابات النيابية.. واكتسح وفد سعد زغلول كافة الأحزاب السياسية.. وتشكلت أول حكومة برئاسة سعد زغلول باشا عام ١٩٢٤.

٢ - تحديث الإقتصاد

خلال هذه المرحلة الخصبة بالكفاح الوطنى.. كانت مصر تعيد تحديث اقتصادها.. فقد تأسس فى مصر عام ١٩٢١ أول بنك أعمال فى عالمنا العربى كله وهو بنك مصر.. وبمدخرات ملايين المصريين استطاع بنك مصر أن يقيم أكبر صروح الصناعة والتجارة الحديثة.. وأن يطور من قطاعات اقتصادية بأكملها.. فكانت شركة مصر للغزل والنسيج.. وكانت مطبعة مصر واستديو مصر.. وشركة مصر للطيران وغيرها وغيرها من الصروح التى بناها بنك مصر بمدخرات المصريين.. حتى أن مصر تمكنت خلال الحرب العالمية الثانية من

إمداد جيوش الحلفاء المحاربة على أرضها بكافة السلع التموينية ومستلزمات الجيوش.. وخرجت من الحرب دائنة لبريطانية بـ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى فى شكل أذونات على الخزانة البريطانية.. و٥٢٠ طنا من الاحتياطى الذهبى فى شكل سبائك وعملات ذهبية.. أودعت خزائن البنك المركزى!!

٣ - التجارب الديمقراطية وموجات التنوير

ومن خلفاء محمد على وحتى الثورة «المباركة» كانت قضية الديمقراطية والحريات العامة بين مد وجزر.. فقد سبق دستور ١٩٢٣ دستور ١٨٦٦ أو ما يسمى بدستور شريف باشا الذى صدر فى عهد الخديو إسماعيل.. وتشكل على أساسه أول مجلس نيابى فى تاريخ مصر الحديث.. ثم تلى هذا المجلس مجلس شورى القوانين.. ثم مجلس شورى النواب.. وكانت الحياة البرلمانية تتعطل فيما بين هذه المجالس.. ولكنها تعود من جديد.. وكانت تؤازرها بقوة صحافة حرة تأسست منذ نهاية القرن التاسع عشر.. وأخذ يشتد عودها حتى بلغ مداه قبيل ثورة ١٩٥٢.. وكانت هذه الصحافة وعلى رأسها الأهرام والمصور والمؤيد والسياسة والمقتطف والمصرى وروزاليوسف وأخبار اليوم الخ.. كانت هذه الصحافة ملتقى الجدل الحر والآراء الجريئة وكان معظم كتابها ومحرريها من أعمدة الفكر المستنير من أمثال الدكتور محمد حسين هيكل ولطفى السيد والعقاد وطه حسين والمازنى والمنفلوطى والتابعى وجورجى زيدان وجبرائيل تكلا وروز اليوسف ومصطفى وعلى أمين وإحسان عبدالقدوس.. وأحمد أبوالفتح ودكتور محمد مندور وعبدالقادر حمزة وتوفيق دياب الخ الخ..

وكـان الزاد الفكرى للعـالم العـربى، هو ذلك الزخم الهـائل من المجادلات والنظريات والآراء التى كان يطرحـهـا رواد الفكر المسـتنيـر على صفحات الجرائد والكتب والمجلات والتى كانت تجد طريقها إلى الدول العـربيـة عن طريق البـريد وشـركـات التوزيع الدوليـة.. ولم يكن هناك إذاعـة.. ولا تليفزيون فى طول العالم الثـالث وعـرضـه.. بل كان السبيل هو وسـائل الإعلام المكتوبة، فضـلا عن الأسطوانة والفيلم التى كـانت تتـدفق من مـصـر تحـمل الفنون والآداب إلى عـالمنا العـربى والإسلامى..

٤ - مصر معقل الأحرار:

فى هذا الزمـان المبكر لم تكن مصـر فـحسب أكبـر منارات المعرفة والتنوير فى المشـرق فـحـسـب.. ولكنهـا كـانت أيضـاً مـعـقل الأحـرار والمضطهدين من كل مكان.. وكان الزعمـاء والقـادة يجدون فى أرضـها ليس فقط الحماية والرعـاية ولكن أيضاً المنبر الحـر لآرائهم ونظرياتهم وإلى مصر جاء جمال الدين الأفغـانى.. وعبدالرحمن الكواكبى صاحب طبائع الاستبداد.. وعبدالرحمن شهبندر زعيم الثـورة السورية.. والملك امـانويل الثـانى ملك إيطاليـا ورشـيـد عـالى الكيـلانى زعـيم الثـورة العـراقـيـة.. والأمـيـر إدريس السنوسى بطل المقـاومـة ضـد الاحتـلال الإيطالى.. والزعيم التونسى الحبيب بورقيبة.. والزعيم المغربى عـلال الفـاسى والأمير عبدالكريم الخطابى بطل ثورة الريف ضد الاستعمار الفـرنسى الإسبـانى.. ومن مـصـر قـاد هؤلاء الأحـرار حـمـلاتهم ضـد الاستعمار وأعوانه.. ولم تتمكن الدول الاستعمارية على قوة نفوذها أن تنتزع هؤلاء المجاهدين الأحـرار من أرض مصـر.. أو أن تنالهم بمكروه.. بل ظلوا يتمـتـعون بالحـرية والأمـان.. ويمـارسـون نشـاطهم ضـد قـوى

الاستعمار تؤازرهم مصر بصحافتها وأحزابها وقواها السياسية.. ولم يحدث أن سلمت الحكومة المصرية لاجئا من هؤلاء الأحرار أو أجبرته على مغادرة مصر أو ضيقت عليه الخناق أو صادرت حقه فى حرية الكلمة من أعلى منابرها وأوسع ساحاتها!!

هذه هى مصر.. مصر الحقيقية.. التى ارتفعت هامتها فى هذا الزمان فوق كل الهامات ووجدت بعطائها وسخائها مكانا رحبا فى قلوب العرب والمسلمين.. وصارت منارا فى مفرق الشرق ينشر العلم والمعرفة من طنجة إلى جاكارتا؟!

٥ - النخبة

أما الذين صنعوا لمصر هذه المكانة.. ودفعوا بها إلى هذه الآفاق، فهم نخبة متميزة من المواهب صقلها العلم والعمل فى مجتمع مفتوح على العالم المتقدم تحدوه إرادة وطنية صلبة فى بناء مصر والارتفاع بشأنها، وكأنت تجربة «المفروزة» وهى المدرسة التى أنشأها محمد على لتضم النوابغ من أى طبقة.. ومن أى لون قد تركت طابعها الناجح على أرض مصر.. فقد وجدت المواهب طريقها بسرعة إلى القمة.. بلا عوائق ولا عقبات وصادفت مجتمعا يشجع ويمهد الطريق.. ويدفع بها إلى الأمام حتى صارت مصر مصدر جذب لكل موهبة فى عالمنا العربى.. فإلى مصر هاجر المفكرون والأدباء والصحفيون العرب ليؤسسوا وبنجاح كبير صروح صحافة حرة.. وهاجر أيضا فنانون عظام ليجدوا النجاح فى انتظارهم.. لقد كانت أرض مصر فى ذلك الزمان شديدة الخصوبة.. قوية العطاء.. ولم تكن تنظر إلى لون الموهبة أو دينها أو مذهبها.. بل كان يكفى أن تكون موهبة حتى يكون العطاء!!

هذه النخبة المصرية التى تبوأت أعلى مكان فى السياسة والعلوم والآداب والفنون فى ذلك العصر.. لم تكن من طبقة الأثرياء ولا النبلاء.. ولكن أغلبها جاء من صفوف الشعب.. بل وبعضها من أشدالأسر تواضعاً وفقرا.. هكذا كان سعد زغلول ومصطفى النحاس ومحمود فهمى النقراشى فى السياسة، وهكذا كان الدكتور على إبراهيم باشا وعبدالوهاب مورو باشا وابراهيم مجدى باشا فى الطب.. وهكذا كان العقاد وطه حسين والدكتور محمد حسين هيكل فى الآداب.. وهكذا كان عبدالرزاق أحمد السنهورى نابغة عصره فى القانون وهكذا كانت أم كلثوم وعبدالوهاب فى الغناء.. وأمثلة لاتحصى عن نوابغ وعبقريات نبتت فى تراب مصر ووجدت التربة الصالحة لأن تنمو وأن تترعرع حتى جاوزت عبقريتها عنان السماء.. ولم يكن وراء نبوغها وسموها قرارات سلطوية.. ولا أغراض سياسية.. فقد كان المجتمع كله متعطشا إلى مثل هذه المواهب.. متحفزا لاحتضانها ودفعها إلى الأعلى.

٦ - الحريات والمجتمع المدنى

كان المناخ العام مشجعا على إطلاق هذه النهضة وحراستها.. فلم تكن الدولة تفرض قيودا على الحريات العامة.. فقد كانت حرية تأسيس الأحزاب مكفولة وكانت حرية تأسيس الصحف مباحة.. وكانت حرية منظمات المجتمع المدنى من جمعيات واتحادات.. متاحة.. وكان فى مصر قبل الثورة ٢٣ حزبا لم يبرز منها سوى خمسة أحزاب.. وكان بها عشرات الصحف والمجلات.. وكان بها مئات الجمعيات والمنظمات الأهلية التى صنعت مجدا واسعا فى مجالات العمل الاجتماعى.. فقد كانت الجامعة المصرية فى أول عهدها مؤسسة أهلية وكانت الإذاعة

المصرية أيضاً.. ثم كانت أكبر صروح الرياضة فى مصر من صنع الجمعيات الأهلية كالنادى الأهلى ونادى الزمالك ومعظم نوادى مصر الكبرى.. وكانت أعظم مستشفيات مصر من صنع الجمعيات الأهلية أيضاً كمستشفى مبرة محمد على بالجيزة.. ومستشفى الدمرداش بالقاهرة ومستشفى المواساة ومستشفى كوتسكا بالإسكندرية.. الخ الخ ناهيك عن عشرات المدارس والملاجىء التى أسسها الأهالى بجهودهم الذاتية فى إطار منظمات العمل الاهلى.

٧ - المخاض الكبير

ولم يكن مستبعداً أن يعجز مجتمع يحمل كل هذه السمات عن مواصلة التقدم وإسقاط كل العقبات التى تقف فى طريقه وفى مقدمتها الاستعمار والقصر الذى كان يتلاعب بمصير الأمة ويتدخل فى شئون الحكم.. ويوقف العمل بالدستور.. ويقيل حكومات الأغلبية ليأتى بحكومات الأقلية.. ودارت الحرب سجالا بين الشعب والقصر والإنجليز.. وبدأت الأحزاب والقوى الوطنية تتجمع وتصعد هجماتها.. وجاءت المظاهرات والمصادمات.. وموجة الاغتيالات.. كان آخرها اغتيال محمود فهمى النقراشى باشا رئيس وزراء مصر.. ثم اغتيال المرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ حسن البنا ثم محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا ومحاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر قائد سلاح الحدود فى ذلك الحين.

كانت الصحافة تلعب دورا رائدا فى هذا السياق.. وكان وراءها رواد الفكر والعلم يطالبون بالحرية والديمقراطية وينادون بالاستقلال ويلهبون المشاعر الوطنية ضد الملكية المستبدة.. والاستعمار الجاثم.. وعندما أراد القصر تقييد حرية الصحافة بمشروع قانون تقدم به أحد

نواب الوفد إلى البرلمان.. وقف البرلمان بأغلبيته الوفدية ضد القصر ورفض بما يشبه الإجماع مشروع القانون!

وتواصل هذا اللهيب الشعبى المتأجج بالثورة تقوده حكومة الوفد منذ فوز الحزب بأغلبية كاسحة فى إنتخابات عام ١٩٥٠، وكان هذا الفوز هو بداية النهاية لهذه الحقبة التاريخية بأكملها.. فلم يكن الوفد يمتلك تصورا دقيقا عن التحولات الكبرى التى جرت بعد الحرب العالمية الثانية ومناخ الحرب الباردة الذى فرض وجوده على العملاقين الأمريكى والسوفيتى والموقع الساخن الذى تحتله مصر فى قلب العالم العربى!!

فقد استهل الوفد حكمه بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإعلان الكفاح المسلح ضد المحتل فى منطقة القناة ورفضت بريطانيا إلغاء المعاهدة من طرف واحد وواجهت الكفاح الشعبى بالقوة والعنف وعمدت إلى الاستيلاء على محافظة الإسماعيلية وأمرت قوات الشرطة بالاستسلام.. ولكن قوات الشرطة رفضت الاستسلام وقاومت جيش المستعمر بتعليمات من وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين وسقط عدد كبير من جنود الشرطة بنيران الدبابات البريطانية ثم توالت تداعيات هذا الحادث الخطير.. فقد أضربت الشرطة فى اليوم التالى مطالبة بحمل السلاح ومقاومة المحتل.. وفى اليوم الثالث اندلع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبعد يومين من الحريق. أقيلت حكومة الوفد.. ودخلت البلاد فى دوامة حكومات الاقلية.. وفجأة ظهرت ملامح التمرد فى صفوف الجيش فى انتخابات نادى الضباط وسقط مرشح القصر بينما نجح مرشح الجيش اللواء محمد نجيب!؟

وهكذا على أعتاب يوليو ١٩٥٢ كانت مصر كلها تتهيأ لميلاد جديد!!
وكانت الآمال تتطلع إلى حياة أفضل!!

كان المطلب الأول الاستقلال التام بلا تفريط فى وحدة وادى النيل.

وكان المطلب الثانى حريات أوسع.. وعدالة أوسع.. ومساواة أوسع
وكان المطلب الثالث دستورًا ديمقراطيًا يحترم الإرادة الشعبية ويفرض تداول السلطة.

وكان المطلب الرابع بناء وإنماء وتقدمًا ورخاء يدفع بمصر إلى الأمام.. وإلى الأمام دائما..

وكان المطلب الخامس جيشًا قويًا يحمى البلاد ويؤمن الاستقلال الوطنى

٨ - ثورة يوليو والحرب الباردة

وجاء ثوار يوليو فى صبيحة يوم الثالث والعشرين ليعلنوا أنهم ما قاموا بحركتهم، إلا لتحقيق هذه الأمانى الوطنية.. لذلك كان لقاؤهم بالشعب حارا.. فقد رأى فيهم الأمل والرجاء فى الانتقال بالبلاد إلى آفاق رحبة من التقدم والرخاء.. ووثق بوعودهم بتخليص البلاد من كل الأدران.. وإنقاذها من كل العثرات التى شابت مسيرتها خلال العقود السابقة!!

ولم يفطن أحد إلى مناخ الحرب الباردة الذى ساد العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.. وألاعيب الاستعمار القديم الذى يبحث عن توريث الولايات المتحدة دول العالم الثالث.. وخاصة دول الشرق الأوسط حيث الطاقة.. والموقع الاستراتيجى مع الاتحاد السوفيتى.. ولم ينتبه أحد إلى أن بمنطقة القنال جيشًا بريطانيا بكامل عدته وعتاده.وأن أى محاولة للتغيير لابد وأن تمر بموافقة بريطانيا، إن لم

تكن بتدخلها المباشر، وأن الولايات المتحدة ترفض الحكم الملكى وترفض أيضاً حكم الوفد.. فمواقف الوفد من إسرائيل ومن الأحلاف العسكرية معروفة وموقفه القاطع من التمسك بوحدة وادى النيل لايخفى على أحد!!!

كان واضحا أن بريطانيا والولايات المتحدة لايريدان لمصر فى هذه المنطقة حجما مؤثرًا فمصر وسودانها امتداد جغرافى هائل وقدرة اقتصادية مستقبلية يخشى بأسها كما أن القلق الأمريكى على دويلة إسرائيل الوليدة كان يستبعد كافة القوى الوطنية المصرية التى التزمت بإبادة إسرائيل وعلى رأسها حزب الوفد صاحب الشعبية الكاسحة؟!

هذا المقطع من تاريخ مصر ما قبل الثورة سقط عمدا بمعاول هدم قوية قادها ثوار يوليو بعد ثورتهم.. وأردت أن أضع بعض وقائعه بأمانة تحت أعين أجيال لم تعرف عنه إلا القليل وحتى هذا القليل امتدت إليه يد التشويه فى الكتب المدرسية والمؤلفات الجامعية ووسائل الإعلام والثقافة العامة.. ومن حق كل مواطن بل من واجبه أن يستكشف حقائق هذا الماضى بخيره وشره، ليعرف قدر بلاده ومكانتها فى عالم الأمس.. وما آلت إليه أحوالها فى عالم اليوم.. ليحدد موقفها ووزنها ويستكشف عللها وأوجاعها، فالتاريخ هو المرآة الصادقة لحياة الشعوب والذين يحطمون المرآة أو يرفضون النظر إليها إنما يضللون الشعوب عن رؤية ماضيها ويئدون قدرتها على صياغة حاضرها وصناعة مستقبلها.

٩ - التشخيص والعلاج

وعلينا الآن ونحن نحدد مقاييس الحكم على أوضاعنا الراهنة أن نقف عند الخط الذى انطلق منه ثوار يوليو..

كان عند هذا الخط رصيد ضخم من الود والتقدير تملكه مصر فى عالمنا العربى والإسلامى؟!!

وكان فى خزائن مصر رصيد هائل من الاحتياطى الذهبى بلغ وفقا لتقديرات وزير المالية الذى أشرف على إيداع هذا الرصيد فى البنك المركزى ٥٢٠ طنا من الذهب!!

وكانت مصر دائنة لبريطانيا بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه استرلينى عبارة عن أذونات على الخزانة البريطانية بسبب إمدادات قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية!!

وكانت مصر فى حالة اكتفاء ذاتى من القمح ولم يحدث أن استوردت قمحا سوى مرة واحدة عام ١٩٥١ بسبب قرار الحكومة بتوسيع مساحة زراعة القطن على حساب زراعة القمح، للاستفادة من الارتفاع العالمى لأسعار القطن!!

وكانت مصر تملك أكبر قاعدة لصناعة الغزل والنسيج فى العالم العربى..

وكانت مصر تملك أيضاً أول وأكبر قاعدة لصناعة السينما فى العالم العربى..

وكانت مصر تملك كذلك صناعة الصحافة والكتاب والأسطوانة.. وتصدر إلى عالمنا العربى مايوازى قيمته الدخل السنوى لقناة السويس!!

كانت مصر تملك ثلاث جامعات رائدة.. وعشرات المعاهد العلمية المتخصصة فضلا عن المدارس التى كانت تنتشر كل عام فى أرجاء مصر.

وكانت مصر تملك نواة بشرية ومادية تؤهلها لدخول العصر النووى وكانت أولى بعثاتها لدراسة الطبيعة النووية فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧!!

صحيح لم يكن فى مصر بترول.. ولكن كان فى مصر ما هو أهم من البترول فقد كانت فى مصر زراعة بلغت مساحتها حوالى ستة ملايين فدان.. وكان القطن المصرى على رأس المنتجات التى انفردت بها مصر على العالم أجمع!!

ورغم كل ذلك .. فلم يكن ما تحقق من إنجازات خلال هذه الحقبة التاريخية يوازى طموحات الشعب وآماله فى حياة أفضل.. فقد أيقظت حملات التنوير التى قادها رواد الفكر والقلم الوعى الشعبى و ألهبت طموحه إلى نهضة شاملة.. وهكذا كان التعطش الشعبى إلى التغيير والتطوير أملا فى الانطلاق إلى غد أفضل!!

ومع كل هذا الصعود والتألق الذى عرفته مصر حتى منتصف القرن العشرين كان هناك قهر وفقر وفساد !!

نعم كان فى مصر قهر ولكن لم يسبق أن حصل القانون المصرى على أجازة مفتوحة !! سافر ولم يحدث أن جرت اعتقالات جماعية شملت عشرات الآلآف!! ولم يحدث أن استخدمت السجون العسكرية فى الاعتقال و التعذيب والقتل !! ولم يحدث أن صدرت قرارات الاعتقال بالتليفون !! ولم يحدث أن قتل المئات تحت وطأة التعذيب ودفنوا سرا فى مقابر جماعية !! ولم يحدث أن حكم بالاعدام والسجن ومصادرة الإموال على آلاف المواطنين من محاكم استئنائية تحررت من كل ضمانات تكفل للمتهم أبسط الحقوق فى الدفاع عن نفسه أو الطعن فى الحكم الصادر بإدانته !!

نعم كان فى مصر فقر أيضا .. ولكن لم يحدث أن عاش ملايين المصريين على معونة القمح الأمريكية ولسنوات طويلة (١٩٥٨-١٩٦٦)!! ولم يحدث أن اقتحم المواطنون المقابر ليتخذوا منها سكنا دائما حتى ضاقت بهم على اتساعها ورحابتها!!

ولم يحدث أن طوق الفقراء مدينة القاهرة والاسكندرية وباقى مدن القطر وأقاموا حولها أحياء عشوائية بلا مياه و لا مجارى ولا خدمات!!

ولم يحدث أيضا أن انقلب صغار الموظفين وعمال الحكومة إلى متسولين يجولون الشوارع أو مرتشين يبتزون الجمهور أو يستجدونه!!

نعم كان أيضا فى مصر فساد .. ولكن لم يحدث فى تاريخ مصر ما قبل الثورة أن قدم وزير أو وكيل وزارة أو حتى مدير للمحاكمة بتهمة الرشوة أو استغلال النفوذ .. بل ولم يحدث أن قدم نائب أو شيخ من نواب وشيوخ ذلك العهد للمحاكمة بتهمة السطو على المال العام أو أموال البنوك .. أو أراضى الدولة أو الاتجار فى المخدرات .. وحتى فى وزارات الأقلية .. وحتى فى مجالسها المصطنعة لم تقع مثل هذه الانحرافات لا فى أوساط الوزراء ولا فى أوساط أعضاء المجالس النيابية .

ولم يحدث كذلك ان نهبت أموال الحراسات .. ولا أن اختفت مئات الأطنان من الاحتياطى الذهبى من خزائن البنك المركزى.. ولا أن بددت حقوق مصر المالية قبل انجلترا (٤٥٠ مليون جنيه استرلينى) فى إعقاب الثورة دون أن نعرف لماذا وكيف !!

وكان فى مصر تدخل من القصر فى شئون الحكم .. وإقالة وزارات وتشكيل وزارات .. وتزوير للانتخابات لصالح حكومات الأقليات .

ولكن قد لا تعلم الأجيال الجديدة أن مصر كانت أيضا تعرف حكومات حقيقية تحكم وتقرر بلا انتظار تعليمات أو تكليفات وكانت تعرف وزراء يستقيلون.. وزعماء يرفضون تشكيل الوزارة .. وكان رئيس الوزراء حرا فى اختيار وزرائه ومستشاريه.. وكان الوزير وزيرا يملك بالكامل مقاليد وزارته .. وكانت الوزارة و الوزراء مسئولون أمام البرلمان وأمام الرأى العام من خلال صحافة حرة تهاجم وتجادل وتنتقد !!

وعندما رفضت حكومة الوفد إرسال قوة عسكرية للمشاركة فى الحرب الكورية بناء على طلب الولايات المتحدة كان الرفض صادرًا عن إرادة حرة تتمسك بمبادئ الحياد بين الشرق و الغرب !!وعندما ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦عام ١٩٥١ وأعلنت الكفاح المسلح ضد الانجليز لم تستأذن أحدا فى هذه القرارات الخطيرة ولم تطلب حتى موافقة الملك الذى فوجئ كغيره بهذه القرارات بل اتخذت قرارتها بمحض إرادتها الحرة ووفقا لما تمليه مصالح مصر العليا فى هذا الزمان !!

الفصل الاول

الغيبوبة

١- شهيد الحرب الباردة:

س: هناك تساؤلات عديدة حول الأسباب والدوافع التى حركت ثورة يوليو .وأدت إلى نجاحها فى الاستيلاء على الحكم .. ما معلوماتكم حول جذور هذه الثورة؟

ج: حتى نستوعب ما حدث يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ علينا أن نعود إلى المناخ العام الذى سبق هذا التاريخ.. ولا أعنى بهذا المناخ،المناخ الداخلى فى مصر فقط ولكننى أعنى بوجه خاص المناخ الدولى الذى استقر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية..

معلوم أن مصر كانت فى هذه الآونة تغلى بالثورة ضد الاحتلال البريطانى.. وضد القصر الذى كان دائم التدخل فى شئون البلاد وتعطيل الحياة الدستورية... وكان هناك تكتل كبير وراء حزب الوفد يدعو إلى التغيير ويطالب بالاستقلال واحترام الدستور.. كما كانت هناك قوى أخرى تدعو إلى إسقاط النظام الملكى... وباختصار كانت مصر فى حالة مخاض كبير بلغ قمته بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد الإستعمار عام ١٩٥١

وهذا المناخ الداخلى المضطرب الذى سبق الثورة معروف للكتاب والمؤرخين وكل من عاصروا هذه المرحلة ولكن ما كان خافياً على الرأى العام بل وعلى نفر غفير من النخبة السياسية هو تفاصيل المناخ الدولى الذى ساد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية... والتعرف على هذا المناخ بكافة تفاصيله يكشف تماماً أبعاد الظروف التى أحاطت بمصر والعالم العربى والتى أدت بالقوى الكبرى إلى بناء استراتيجيتها على أسس جديدة..

فقط سقطت قوتان استعماريتان هما إنجلترا وفرنسا.. وصعدت قوتان فتيتان هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى.

ومن الواضح أن القوتين الجديدتين متعاديتان ومتصادمتان فلكل منهما مذهب و لكل منهما أهداف تتعارض تعارضاً كلياً مع أهداف الأخرى...

الإتحاد السوفيتى يعتنق الشيوعية ويسعى إلى تصديرها للعالم أجمع ويدعى أنه محرر الشعوب المقهورة والمدافع عنها ضد الإستعمار والإمبريالية، بينما تعتنق الولايات المتحدة والعالم الغربى الليبرالية الإقتصادية وتؤمن بالرأسمالية وتناضل من أجل هزيمة الشيوعية.. وبين هذين المعسكرين خط أحمر واضح يرمى الإتحاد السوفيتى إلى تخطيه.. وهو الشرق الأوسط..بينما يستميت العالم الغربى كله فى الحفاظ عليه لما يمثله من أهمية عسكرية وإقتصادية فائقة..

وكانت أول خطى الحرب الباردة إستيلاء الإتحاد السوفيتى على دول أوروبا الشرقية وصبغها باللون الأحمر رغم معارضة الدول الغربية... ثم كانت المستعمرات الإنجليزية والفرنسية فى أفريقيا وآسيا والتى كان الإتحاد السوفيتى يتربص لإلتهامها وكان الشرق الأوسط يمثل أهم وأخطر مناطق النفوذ الغربى بل كان ومازال يتمتع بأهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة والعالم الغربى بسبب مخزون الطاقة الضخم الذى يغذيها بالحياة... وكانت أهم دول الشرق الأوسط ومازالت تركيا وإيران ومصر والعراق.. أما تركيا فقد كانت حليفة مخلصة للولايات المتحدة والعالم الغربى... وكذلك إيران التى كان يحكمها نظام الشاه الموالى للولايات المتحدة والعراق التى كان يحكمها نظام ملكى متحالف مع الولايات المتحدة أما مصر فلم تكن فى هذه

الآونة موالية لأحد... ولا حليفة لأحد... بل كانت تحاول الخلاص من استعمار جاثم وتقاومه بالقوة المسلحة وكان مليكها متعاطفاً مع المحور ومعادياً لإسرائيل وساعياً للخلافة الإسلامية ومع ذلك فقد شعبيته بسبب فساده... وتدخله فى شئون الحكم وتعطيله للدستور... أما حزب الوفد صاحب الأغلبية الكاسحة فقد كان دائب الصدام بالقصر.. وبالإنجليز ساعياً إلى تحقيق الإستقلال ووحدة وادى النيل رافضاً للوجود الإسرائيلى فى فلسطين وكان الإخوان المسلمون فى تلك المرحلة يمثلون قوة سياسية جديدة ترفض إسرائيل وتدعو إلى الحكم بالقرآن والسنة وتسعى إليه بالدعوة الدينية والعنف المنظم... وكان على الولايات المتحدة أن تختار حليفاً لها من بين هذه القوى الثلاث لتستند إليه فى رعاية مصالحها الإستراتيجية... ولم يكن الحليف فى النهاية واحداً من هؤلاء!! لماذا؟! لأنه قياساً على الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط لابد من تحقيق هدفين:

أولا: تحجيم مصر بفصل السودان عنها وكان الإتفاق كاملاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول هذا الهدف ..

ثانيا: تثبيت أقدام إسرائيل فى المنطقة العربية وكانت معظم دول الغرب تؤيد الولايات المتحدة فى هذه السياسة.

وواضح أن أيا من هذه القوى الثلاث التى تتنازع الساحة لا يمكن أن تقبل بهذه المطالب الإستراتيجية.. فلا القصر ولا الوفد ولا الإخوان يقبلون الوجود الصهيونى فى فلسطين، بل أن الملك هو الذى أطلق صيحة الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٤٨ عندما أمر الجيش المصرى بمهاجمتها بقرار منفرد دون علم رئيس الوزراء فى ذلك الحين المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا..!!

وفوق ذلك فقد الملك شعبيته ... وضاعت هيبته بسبب الفساد الذى إنتشر حوله وبسبب مواقفه اللاديمقراطية، وبالتالى فلم يعد من الممكن التعاون معه أو الإعتماد عليه فى حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة..

أما الوفد فقد كان شديد العداء للإستعمار، شديد الرفض للأحلاف الأجنبية، حتى أن حكومة الوفد رفضت عام ١٩٥٠ مجرد المشاركة الرمزية فى الحرب الكورية بناء على طلب الولايات المتحدة وأعلنت حيادها تجاه الصراع الدائر بين الشرق والغرب... وفضلا عن ذلك فقد كان الوفد على رأس الرافضين لدولة إسرائيل وعلى رأس العاملين على إزالتها وتحويلها إلى دولة فلسطينية يتعايش فيها العرب واليهود جنباً إلى جنب... ثم إن حزب الوفد حزب ديمقراطى تحكمه تقاليد وطقوس وبالتالى فإن حركته مقيدة بالقبول الشعبى...

من أجل ذلك لم يكن الوفد هو الجواد الرابح فى عرف الإستراتيجية الأمريكية وكان لابد من إستبعاده من ساحة التعاون المصرى الأمريكى!!

بقى الإخوان المسلمون وهم قوة دينية وسياسية ناشئة يصعب على الإدارة الأمريكية خاصة فى هذه المرحلة التعامل معها أو الاعتماد عليها فى حماية المصالح الأمريكية، وفوق ذلك كانت تناهض الوجود الإسرائيلى وتطالب بالحكم الإسلامى.

وهكذا خلت الساحة المصرية من صديق أو حليف قوى يخدم المصالح الأمريكية العليا فى العالم العربى... لذلك إتجهت الولايات المتحدة إلى أسلوب آخر.. أشد فعالية فى خدمة المصالح الأمريكية هو أسلوب التعامل مع المؤسسات العسكرية فى الدول النامية، تأسيساً

على أن هذه المؤسسات تتمتع بالقوة والإنضباط فإذا تولت الحكم بمساعدة الولايات المتحدة، فسوف تتمكن من دعم الإستقرار وخدمة المصالح الأمريكية، أما المقابل فهو المعونات الاقتصادية والمالية التى تعينها على بناء إقتصادها، فضلا عن الحماية التى تمثلها الولايات المتحدة لهذه الدول من الخطر الشيوعى..

وكانت نظرية الفراغ التى نادى بها الرئيس ايزنهاور تحمل تماما هذا المعنى.. فقد طرح السؤال هل هناك فراغ ويقصد الفراغ فى دول العالم الثالث التى خضعت طويلا للإستعمار وتبحث عن التحرر والتنمية.. وكانت الإجابة نعم هناك فراغ نتيجة ضعف الدول المستعمرة وعدم قدرتها على النهوض والإنطلاق بلا مساعدة خارجية..

ثم أجاب الرئيس ايزنهاور بوضوح على هذا السؤال قائلاً، إن الولايات المتحدة تتعهد بملء هذا الفراغ بالمساعدات الإقتصادية والمالية وغيرها حتى لا تصبح هذه الدول فريسة الجوع والفوضى... أو تسقط فى مخالب الشيوعية الحمراء!!

وعندما طرحت هذه النظرية فى مصر.. لم تجد أى صدى جيد لا من الأحزاب ولا الحكومة ولا من القوى السياسية الأخرى... فقد هاجمت الأحزاب وخاصة الوفد نظرية الفراغ كما هاجمتها الصحف الحزبية والمستقلة ووصفتها بأنها محاولة إستعمارية جديدة ترتدى ثوب المعونة الاقتصادية.. وكانت قوى اليسار الشيوعى أشد شراسة فى مهاجمة نظرية الفراغ ليس فقط فى مصر بل فى العالم العربى أجمع ووصفت بأنها إستعمار جديد تحاول فرضه الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة على دول العالم الثالث!!

وهكذا لم تجد نظرية الفراغ ترحيباً شعبيا فى مصر... ولا فى الشرق الأوسط كله.. وإن وجدت ترحيبا رسميا من بعض الأنظمة العربية وغير العربية كالعراق وتركيا وإيران!!

وفى خط مواز للدعاية الهائلة لنظرية الفراغ كانت الدبلوماسية الأمريكية تضاعف نشاطها فى مصر.. وتواصل إتصالاتها وتتابع بدقة التطورات الدائرة على الساحة السياسية المصرية... وكان وراءها خبرة سابقة تمتد إلى ما قبل حرب ١٩٤٨ .. فقد تردد على مصر خلال هذه المرحلة الساخنة (٤٨ ـ٥٢) بعض كبار رجال المخابرات المركزية الأمريكية من المتخصصين فى شئون الشرق الأوسط من أهمهم كيرمت روزفلت ومايلز كوبلاند وبيل ليكلاند، كما عينت الإدارة الأمريكية سفيرا لها فى مصر يعتبر من أكفأ السفراء وأشدهم دهاء وذكاء وهو جيفرسون كافرى وكان الرجل شديد النفاذ فى كافة الأوساط السياسية وقوى الروابط بالعديد من الشخصيات المؤثرة فى السياسة المصرية وقد تدعمت روابطه وعلاقاته بشكل خاص خلال الأحداث التى شهدتها مصر منذ فوز حزب الوفد فى الإنتخابات ثم قراره بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد الإنجليز وما ترتب على هذين الحدثين من تداعيات خطيرة أدت إلى إضراب الشرطة ثم حريق القاهرة وخروج الجيش من معسكراته لحراسة المنشآت العامة وهزيمة مرشح الملك فى إنتخابات نادى الضباط وفوز اللواء محمد نجيب!!

كان معروفاً للقلم السياسى المصرى بأن هناك تمردا فى الجيش .. وكان معروفاً أيضا أسماء بعض قادة هذا التمرد وقد رفعت تقارير بهذا المعنى للقصر قبيل حركة يوليو بشهور إلا أن الملك أمر رئيس

ديوانه بتحويل هذه التقارير إلى وزير الدفاع محمد حيدر باشا الذى عنف القلم السياسى لتدخله فى شئون الجيش وكان الفريق محمد حيدر باشا يؤمن بأن الجيش طوع يديه وأن ما يدعيه القلم السياسى من تمرد فى الجيش ليس صحيحا ،إنما قصد به التقرب من القصر!!

كانت السفارة البريطانية أوسع نشاطا وأشد إتصالا ببعض عناصر القلم السياسى ولم يكن من الممكن الخلاص من ورطة إلغاء المعاهدة والكفاح المسلح ضد الإنجليز فى منطقة القتال بغير إسقاط حكومة الوفد وتصفية النظام الملكى كله وكانت الحكومة البريطانية على تنسيق كامل مع الحكومة الأمريكية حول هذه القضية قضية الخلاص من النظام الملكى وتسليم الحكم للجيش... وكان المطلوب تأمين أى حركة يقوم بها الجيش من القوات البريطانية المرابطة فى القتال.. فهذه القوات بعددها (حوالى مائة ألف جندى) وبأسلحتها المتقدمة يمكن أن تحبط بسهولة أى تمرد فى الجيش... لذلك كان من أهم الإجراءات الضرورية لنجاح الحركة هو ضمان عدم تحرك القوات البريطانية التى ترابط على بعد ساعة واحدة من القاهرة وقد نجح السفير جيفرسون كافرى فى إنجاز هذه المهمة وأمسك بين يديه خيوط السيناريو كله فالولايات المتحدة تريد تغيرا هادئا سلميًا على أن يبدأ بخلع الملك ورحيله عن البلاد بطريقة رسمية ثم تعيين مجلس وصاية على العرش ينتهى بعد فترة بإلغاء الدستور والأحزاب وإعلان الجمهورية وبعد إنهاء هذه المرحلة تبدأ مرحلة بناء النظام الجمهورى!! وإلى هنا يتوقف السيناريو.. فلم تكن الولايات المتحدة مهمومة بنظام الحكم الجمهورى الذى سيخلف النظام الملكى وما إذا كان نظاما جمهوريا ديمقراطيا يقوم على دستور ديمقراطى .. أم نظام فاشى يقوم على الفردية

والاستبداد .. والواضح أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن الرجل القوى القادر على تنفيذ سياستها ولم يكن يعنيها فى شئ النظام الذى يحكم به هذا الرجل.. وقد كان تجاهل الديمقراطية واضحا فى مواقف الولايات المتحدة تجاه عبد الناصر بعد ما تخلص من الأحزاب والإخوان ومجلس قيادة الثورة والرئيس محمد نجيب وأصبح الحاكم الأوحد المتصرف فى شئون البلاد فلم يحدث أن طالبت الولايات المتحدة عبد الناصر بالديمقراطية.. أو حثته على إحترام حقوق الإنسان فى وقت كانت البلاد تحكم فيه بالحديد والنار... بل قدمت له عروضًا لبناء السد العالى ثم أنقذت نظامه من السقوط عام ١٩٥٦ عندما فرض الرئيس ايزنهاور على حلفائه الانسحاب من بورسعيد ، ثم منحته قمحا فى شكل معونة لا ترد من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٦!! وهذا أمر طبيعى فقد كان الرجل ماضيا كالسيف فى خدمة المصالح الأمريكية والغربية .. وكان أولها قبول تقرير المصير فى السودان مقابل الجلاء عن مصر .. وقد ترتب على ذلك إنفصال السودان وتدمير وحدة وادى النيل بمعاهدة ١٩٥٤ ثم كسر الحصار البحرى عن إسرائيل فى خليج العقبة وقناة السويس عام ١٩٥٧ مع ما استتبع ذلك من نتائج خطيرة على الأمن القومى المصرى والعربى.. ولم تثمر جهود الولايات المتحدة فى الحفاظ على صداقة عبد الناصر بعد ما تمكن من السلطة وأوغل فى حكم البلاد وأصبح بفضل إنقاذه من مخالب إنجلترا وفرنسا بطلا قوميا يدعو للوحدة ويجد آذانا صاغية من المحيط إلى الخليج!!

لقد كان الدب الروسى يتربص بمصر والعالم العربى ولم يفتر عزمه عن مواصلة العمل لإستمالة عبد الناصر وتوريطه فى علاقات

مع الإتحاد السوفيتى تنتهى إلى السيطرة على مصر وصبغها باللون الأحمر... وقد عمل الشيوعيون المصريون على توطيد هذه العلاقات رغم ما عانوه فى البداية من حكم عبد الناصر ... وأخذت دعايتهم وكتبهم تنتشر فى كل الأوساط وأصبحت لهم مكانة مرموقة فى الصحف ووسائل الإعلام حتى أممت الصحافة عام ١٩٦٠ وفوجئ الرأى العام بالتطبيق الإشتراكى عام ١٩٦١ .. وهكذا إنقلب النظام الاقتصادى فى مصر من نظام ليبرالى إلى نظام إشتراكى بموجة تأميمات ضخمة استولت على معظم المشروعات الإنتاجية الخاصة ووضعتها تحت إدارة الدولة ... وهكذا ولدت « الإشتراكية العربية » فجأة فى وسط غريب عنها وصارت مذهبا رسميا للدولة وأصبحت تعتمد اعتمادا شبه مطلق فى تجهيز قطاعها الصناعى على التكنولوجيا السوفيتية ابتداء بالصناعات الثقيلة إلى الصناعات المتوسطة والخفيفة .. أما الجيش فقد كان إعداده وتجهيزه وتدريبه قد بدأ منذ عام ١٩٥٥ على أساس العقيدة الشرقية فى القتال وأصبح خاضعا لإشراف الخبراء العسكريين السوفييت الذين تواجدوا فى كافة قطاعات الجيش بلا استثناء ومن هذه العلاقات المكثفة بين الإتحاد السوفيتى ومصر والتى تدرجت منذ قيام الإتحاد السوفيتى بعملية بناء السد العالى عام ١٩٥٧ انتهى النظام إلى التورط الشديد فى الإرتباط بالإتحاد السوفيتى إقتصاديا وعسكريا وثقافيا وأصبح النموذج السوفيتى فى التنمية والقائم على القطاع العام وأسلوب التخطيط المركزى هو الطابع المميز للإقتصاد المصرى وكانت قصة من الإبرة للصاروخ وسياسة الألف مصنع هى الشعار المطروح فى ساحة التنمية بينما صار بناء المجتمع الإشتراكى هو الهدف المعلن لنظام الحكم منذ بداية عهد التأميمات والتحول المفاجئ إلى اقتصاد الدولة!!

لم يكن هذا التحول المفاجئ إلى الإشتراكية التى أسماها عبد الناصر بالعربية سوى مصدر إزعاج شديد للإدارة الأمريكية .. فقد رأت فيه توجها تدريجيا بمصر إلى الشيوعية تحت مسمى الإشتراكية أو كانت ترى فيه على الأقل نموا للنفوذ السوفيتى فى مصر لابد وأن ينتهى إلى سقوطها تماما فى قبضة الشيوعية خاصة وأن الشيوعيين المصريين قد إتخذوا مواقف مدعمة لعبد الناصر وقرروا حل تنظيماتهم السرية والإنخراط فى الإتحاد الإشتراكى وهو التنظيم الوحيد الذى أسسه عبد الناصر ..

وقد دعت كل هذه المؤشرات التى تواصلت من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٦٦ إلى إقناع الإدارة الأمريكية بأن هناك خطرا داهما على المصالح الأمريكية وعلى العالم العربى بأسره بسقوط مصر فى أيدى الإتحاد السوفيتى...

وكان على الأمريكيين أن يراجعوا مواقفهم من نظام عبد الناصر.. وأن يتحولوا إلى أسلوب جديد فى التعامل معه لدرء الخطر المحدق بمصالحهم... ومن هنا بدأ العد التنازلى للإجهاز على نظامه بعد ما يئست الإدارة الأمريكية فى تحويله عن الخط السوفيتى الذى أوغل فى إرتياده بلا حساب للنتائج المترتبة عليه!!

وكان أول المؤشرات المنذرة بالخطر قطع معونة القمح التى كانت تتلقاها مصر من الولايات المتحدة وكانت هذه المعونة حيوية وأساسية بالنسبة لمصر بسبب القصور الشديد فى الإنتاج الزراعى من القمح وبسبب أيضا صعوبة الحصول على القمح فى هذه المرحلة من دول أخرى بقروض ميسرة لإطعام الملايين من شعب مصر... حتى أن عبد الناصر إضطر إلى بيع جزء من الاحتياطى الذهبى لمصر والمودع فى

البنك المركزى عام ١٩٦٦ لشراء القمح اللازم لمواجهة الإستهلاك الداخلى دون إحترام الإجراءات المتبعة ودون علم الشعب المصرى!! وقد شهد بهذه الواقعة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء الأسبق فى بيان له أمام مجلس الشعب المصرى عام ١٩٩٨م.

وكان ثانى المؤشرات المنذرة بالخطر تصاعد التورط المصرى فى اليمن بسبب تصاعد المساعدات العسكرية الأمريكية للإمام البدر. وضعف الجبهة الشرقية مع إسرائيل بسبب وجود قطاع هام من القوات المصرية باليمن!!!

كل هذه المؤشرات وغيرها لم تكن موضع اعتبار النظام الناصرى .. ولا محل اهتمامه البالغ .. فقد كان الجهل والغرور يخيم على القادة والمسئولين وكان الوهم الشائع هو الصديق السوفيتى الذى تحالفوا معه ماديا ومذهبيا هذا الصديق قوة عظمى لا تملك الولايات المتحدة تجاهلها وبالتالى فإن انحيازهم للإتحاد السوفيتى لن تكون وراءه عواقب من أى نوع!!

والقارئ للصحف الصادرة فى هذا الزمن سوف تصفعه الحقيقة حول هذا التفكير الساذج الذى روج له بقوة نفر غفير من كتاب ذلك العهد ومن بينهم الكتاب الشيوعين.. فضلا عن كبيرالإعلاميين الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى كان يكتب بهمة عالية حول هذه القضية وكان دائب التفاخر بعلاقاتنا السوفيتية وإشتراكيتنا العربية... وشديد التباهى بصداقتنا للإتحاد السوفيتى وقدرتنا على المناورة فى بحار الحرب الباردة!!!

هكذا كان التفكير والتدبير فى إطار حرب عالمية باردة كانت أخطر مواقفها الساخنة فى شرقنا الأوسط وفى مصر بوجه خاص.. ولم

يفهم عبد الناصر ولا من حوله أن الدخول فى حلبة الصراع بين الشرق والغرب وفى هذه المنطقة وخلال هذه المرحلة لا يمكن أن يكون مردوده سوى الضياع والخسران.. فلا الإتحاد السوفيتى يمكن أن يجازف بصدام مع الولايات المتحدة من أجل مصر عبد الناصر!! ولا الولايات المتحدة تخشى ضرب عبد الناصر على قفاه خوفًا من الإتحاد السوفيتى!! فقواعد اللعبة فى ميدان الحرب الباردة معروفة بين الطرفين... والخطوط الحمراء ملزمة لكل منهما إن أرادا تجنب حرب عالمية نووية لا تبقى ولا تذر!!

والأسوأ من كل ذلك وجود شخصية دبلوماسية متميزة.. تعرف الكثير عن ملفات الحرب الباردة.. هى الدكتور محمود فوزى الدبلوماسى المحنك.. ورغم ما لهذا الرجل وفى هذا الوقت من بريق.. ورغم تمكنه الكامل من خبايا هذه الحرب .. فلم يكن صاحب مواقف حاسمة.. ولم تلهمه شجاعته على الجهر بآرائه فى الأزمات الكبرى التى تعرض لها النظام .. بل كان فى الأغلب يتهرب من إبداء الرأى.. أو يجارى قرارات وسياسات هو غير راضٍ عنها مخافة البطش... أو ربما مخافة فقدان المنصب... وكان هذا السلوك السلبى مدعاة للإستياء أو الحرج لكل هؤلاء الذين عملوا معه أو شاركوه فى صناعة القرارات الهامة..

٢- النخبة والإرهاب والدعاية:

س: كيف خضعت مصر بنخبتها ومثقفيها لإرادة ضباط يوليو؟! ولماذا انقسم المثقفون فى علاقتهم بالثورة إلى مهادنين أو متحالفين دون أن نجد نموذج المثقف الرافض الذى يقود الأمة؟! وما حقيقة

استخدام ضباط يوليو لأدوات الإرهاب والدعاية لإخضاع الشعب المصرى؟!

ج: منذ فجر التاريخ لم تتغير قواعد الطغيان ومرتكزاته.. فالعصا والجزرة.. هما أدوات الطاغية ووسيلته فى إخضاع الشعب لمشيئته.. وقد بدأ انقلاب الضباط الأحرار فى مصر كحركة إصلاحية تستهدف الحرية والاستقلال وترمى إلى تحقيق العدل والمساواة والرخاء.. وكانت شهورها الأولى مضيئة بالأمل فى حياة أفضل ملؤها القوة والعزة.. ترجمتها بدقة المبادىء الستة التى أعلنها هؤلاء الضباط والتزموا أمام الشعب بالعمل على تحقيقها.. وفى خضم التأييد الشعبى الجارف كانت تتجمع فى الظلام أدوات القهر والتنكيل يقودها نفر من هؤلاء الضباط داخل الجيش وخارجه.. وكانت البداية بين الضباط الأحرار أنفسهم، فقد بدأت التصفيات فى صفوف هؤلاء الضباط وانتهت بإقصاء يوسف صديق وخالد محيى الدين وعبدالمنعم عبدالرءوف وعبدالمنعم أمين وغيرهم من الساحة بتحديدإقامتهم أو حبسهم فى غياهب السجن الحربى.. وفى نفس الوقت شهدت القوات المسلحة عملية تطهير واسعة انتهت بالتخلص من مئات الضباط العاملين بالجيش بدعوى التعاون مع النظام الملكى أو التمرد على الثورة المباركة!!.

وكان الهدف السيطرة على الجيش وعلى الشعب أيضاً.وبخطى متسارعة خلال عام واحد تحول القلم السياسى وهو جهاز صغير للاستخبارات ملحق بوزارة الداخلية إلى جهاز ضخم كما تأسست المخابرات العامة كجهاز جديد يتولى مسئولية الأمن الداخلى والخارجى؟! وقد وجد الانقلابيون الموارد اللازمة لتجنيد الآلاف من

الضباط والجنود والعملاء تحت مسمى حماية أمن البلاد من الخونة وأعوان الاستعمار الذين يتربصون بالوطن ويكيدون للثورة الفتية.. وقد نشطت هذه الأجهزة نشاطا كبيراً خلال الأعوام الأولى للانقلاب وتمكنت من نشر الإرهاب والخوف فى كافة الأوساط السياسية والشعبية.. وكانت باكورة جرائمها إعدام خميس والبقرى وهما عاملان اتهما بقيادة تمرد العمال الذى اندلع فى كفر الدوار ضد الحركة فى سبتمبر ١٩٥٢..

كما جرت اعتقالات فردية وجماعية واسعة أثارت الذعر فى صفوف النخبة والمثقفين وحملت الآلاف منهم على إلتزام الصمت أو العزوف عن العمل العام ومزاولة النشاط السياسى، خاصة بعدما جرى التنكيل برموز النخبة والاعتداء على الدكتور عبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة فى ذلك الحين والتنكيل بالعشرات من كبار الكتاب والصحفيين، على رأسهم الأساتذة محمود وحسين وأحمد أبوالفتح ثم ذبح جماعة الإخوان المسلمين فى عمليات وحشية راح ضحيتها الآلاف من الإخوان الذين اعتقلوا وعذبوا أو أعدموا بلا محاكمة.. أو بمحاكمات صورية!!

وقد نجح هذا المناخ الإرهابى الذى استهل به الانقلابيون حكمهم فى إخماد جذوة المعارضة الوطنية، فانكمشت كافة القوى السياسية بعد حل الأحزاب وإلغاء الدستور واستقبلت الساحة السياسية نوعا جديدا من التنظيمات السياسية، لم تعهده من قبل وهو هيئة التحرير التى أسسها الانقلابيون ليحشدوا فيها الأعوان والأنصار بهدف تأييدهم ودعم حركتهم، إلا أن هذا التنظيم لم يدم طويلا بل انتهى إلى الفشل وجرى استبداله بتنظيم جديد هو الاتحاد القومى الذى حشد

فيه الانقلابيون بضاعتهم القديمة من أعضاء هيئة التحرير وغيرهم ممن استجابوا للدعاية أو بحثوا عن المنفعة.. إلا أن رياح اليسار بدأت تعبث برؤوس الانقلابيين وكان من بينهم شيوعيون تربوا فى التنظيمات الشيوعية السرية.. كما كان من بينهم أيضاً متعاطفون مع التيار الإشتراكى الذى اجتاح العالم الثالث بقوة فى ذلك الحين.. وهكذا شهدت مصر مولد الاتحاد الاشتراكى من رحم الاتحاد القومى وهيئة التحرير وصار التنظيم الوحيد المسموح به فى مصر.. أما أعضاؤه فقد كانوا الغالبية الساحقة من شعب مصر فقد كانت العضوية إجبارية لكل موظف فى الدولة.. ولكل من أراد وظيفة أو عملا أو منفعة وقد ظلت هذه العضوية المفروضة إلى آخر يوم فى حياة الاتحاد الاشتراكى!!

وقد واكب هذا الإرهاب السلطوى إعلام متسلط جرى تجهيزه بإحكام ،ليلعب منذ اليوم الأول دورا هائلا فى تبرير حركة الجيش وتقديمها للرأى العام المصرى فى ثوب المنقذ والمخلص من كل الآلام التى عاناها شعب مصر تحت وطأة الاستعمار الغاشم والملكية المستبدة!؟

وإمعانا فى التحكم والسيطرة الإعلامية، وزع قادة الحركة على كل صحيفة رقيبًا، بعدما فرضوا الرقابة الصارمة على كافة الصحف.. ورغم تأييد الصحافة المستقلة والحزبية لحركتهم منذ يومها الأول فقد عمدوا إلى تخصيص مبالغ هائلة لتمويل الإعلام وتقويته وتأسست أيضاً إذاعة صوت العرب وأصبح إرسالها أقوى إرسال فى العالم العربى كله!!

كان الهدف من هذا الإعلام الدعاية لحركة الضباط الأحرار.. وانصبت مضامينه على تشويه العهد الملكى بكل أحداثه ورجاله..

وتصوير مرحلة ما قبل الحركة بأنها مرحلة الظلام والاستبداد والقهر والتخلف.. وكان يؤازر هذا التوجه الإعلامى الغالبية الساحقة من الصحفيين والكتاب والمفكرين بل وبعض كبار السياسيين الذين انقادوا عن قناعة أو عاطفة أو مصلحة لهذا التيار الإعلامى الجارف المعبر عن إدانة الماضى ومناصرة الحاضر..

وكانت استجابة الرأى العام لهذا التوجه كاسحة.. وتجسدت آمال الجماهير فى الرجل الذى قدموه كقائد للحركة ورئيس لمجلس قيادتها اللواء محمد نجيب والذى وجد القبول والتأييد الشعبى منذ إعلان الحركة حتى إلغاء الملكية وانتخابه أول رئيس لجمهورية مصر.

كانت المبادىء الستة التى أعلنتها الحركة والتى أيدها الشعب تتردد كل يوم فى أجهزة الإعلام وعلى ألسنة «الضباط الأحرار» كما أطلقوا على أنفسهم.. فقد كان الشعب المصرى تواقاً إلى تحقيق هذه المبادىء النبيلة والتى تدور كلها حول معانى الحرية والعدل والمساواة والاستقلال والديمقراطية.. الخ الخ ولم تتشكك الجماهير فى جدية قادة الحركة وعزمهم الأكيد على تحقيق هذه المبادىء التى طالما نادى الشعب بها وكافح من أجلها منذ ثورة ١٩١٩!!!!

ورغم الخديعة والإرهاب.. ورغم الكذب والتضليل الإعلامى الذى صاحب حركة يوليو منذ مولدها.. فلم يكن استسلام النخبة وتقديم البلاد لحكم الفرد أمرا سهلا.. فقد سجل التاريخ السرى لهذه المرحلة مواقف صلبة وتضحيات جسيمة من بعض النخبة التى استشعرت الخطر.. ولمحت التدبير المبيت لوضع البلاد فى قبضة الدكتاتورية العسكرية على طريقة أمريكا اللاتينية والسيطرة من خلال مصر على

عالمنا العربى الذى كان يرزخ تحت الاحتلال والفقر ويتطلع إلى الاستقلال والتنمية وقد دفع هؤلاء ثمنا باهظا من دمائهم وحريتهم بالقتل والتعذيب والنفى خارج البلاد.. وبعد إقصاء الرئيس محمد نجيب بدأت حشود الصحفيين والكتاب تتجمع حول السيد الجديد جمال عبدالناصر؛ لتصنع منه بالدعاية المركزة بطلا يقاتل الاستعمار ويساند الشعوب المقهورة وتقدمه للجماهير العربية فى ثوب الزعيم المنقذ للأمة العربية العامل على حريتها وعزتها!!

ولنسترجع الأحداث إذ بعد عام واحد من حركة يوليو بدأ يرتسم فى الأفق خط متراجع عن كل ما أعلنته الحركة من مبادىء.. ولكنه تراجع مخطط تحميه دعاية قوية نافذة.

فقد ألغى دستور ١٩٢٣ بينما كان الشعار السائد بعد الحركة هو الدفاع عن الدستور وحمايته!!

ثم ألغى النظام الملكى بينما كان الوعد المقطوع إبقاء الملكية تحت مجلس وصاية على العرش إلى حين بلوغ ولى العهد سن الرشد!!

ثم ألغيت الأحزاب بينما المفروض أن تبقى الأحزاب التى هى أساس الديمقراطية التى وعد بها الثوار!!

ثم جرى تصفية الإخوان المسلمين وهى القوة الوحيدة التى ساندت الحركة منذ قيامها..

كما تم استبعاد اللواء محمد نجيب الذى حمل على كتفيه عبء الحركة منذ قيامها!!

وفى كل خطوة خطاها قادة الحركة كان الإعلام جاهزا للتبرير.. وكان الشعار المرفوع فى بداية هذا الحقبة هو الثورة لا الحركة.. وكان

الفضل لأحد كبار فقهاء مصر فى تثويرها فقد وصفها فى غمرة حماسه بأنها ثورة لا حركة تشبه فى عظمتها الثورة الفرنسية!!

وقد صادفت هذه التسمية هوى كبيرًا عند ضباط يوليو، لما لها فى هذا الزمن من رنين خاص عند الشعوب المقهورة.. فاستخدموها فى تبرير سلوكهم وادعوا أنهم ماخطوا هذه الخطوات المتراجعة إلا من أجل حماية الثورة وتأمينها وتطهير البلاد ممن يتربصون بها من أجل نظام جمهورى ينتقل بالبلاد إلى حياة أفضل؟! إلا أن أبواق الدعاية بدأت تتحسر شيئا فشيئا عن اللواء محمد نجيب الذى كان يجسد قيادة الحركة لتتجه بقوة إلى البكباشى جمال عبدالناصر.. فقد كان إقصاؤه للواء محمد نجيب واستيلاؤه على السلطة فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ مثار رفض شعبى كبير دفعه إلى التراجع مؤقتا عن قرار إقصائه.. إلا أن عودة اللواء محمد نجيب إلى الرئاسة لم تكن سوى خدعة فقد عاد إلى الرئاسة بلا سلطات فعلية، ثم انتهى إلى النفى المؤبد فى أحد المساكن المهجورة بعزبة المرج بينما جرى حل مجلس قيادة الثورة.. وانفرد جمال عبدالناصر بالحكم يعاونه قليل من أعضاء المجلس المنحل!!

لقد كان هذا التسلل المنظم للإستيلاء على الحكم بالإرهاب والدعاية مدفوعا بحوافز خارجية لايمكن إ نكارها.. فقد كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تعملان على توريث جمال عبدالناصر حكم مصر.. وكانت الخطوات الأولى خلع الملك ثم رحيله فى احتفال مهيب.. ثم وصاية على العرش ثم إلغاء للملكية والدستور والأحزاب. ثم تصفية للإخوان المسلمين ثم إقصاء اللواء محمد نجيب.. ثم الانفراد بالسلطة لتحقيق أهداف استراتيجية تريدها الولايات المتحدة من مصر!!

٣- تدمير الشخصية المصرية:

س: هل تعتقدون أن الإرهاب الذى مارسه نظام عبد الناصر كان له تأثير على الشخصية المصرية ؟

ج: أعتقد أن أخطر ما خلفه هذا النظام من أضرار هو هدم القيم التى توارثها شعبنا جيلا بعد جيل، إذ عندما تصادر الحريات .. وتغيب الضمانات .. و يتفشى التجسس فى كل مكان، لا يبقى أمام المواطن سوى المقاومة أو الاستسلام .. وقد تمكن النظام من تقويض هذه المقاومة بالاعتقال والتعذيب والقتل وصار هذا الإرهاب الأسود الدعامة الرئيسية للحكم منذ مارس, ١٩٥٤ ..أما الدعامة الأخرى فهى الدعاية والتضليل الإعلامى الذى يتشدق بالحرية والعدالة والمساواة .. ويتغنى ليل نهار بعظمة ثوار يوليو .. ويشيد بأمجادهم ويرفع بكل وقاحة شعار: «إرفع رأسك ياأخى فقد مضى عهد الاستبداد»!!

كان المخطط الذى استمد منه النظام الناصرى قوته فى السيطرة يعتمد على إرهاب المحكومين بصورة منتظمة، حتى لا يكاد يمر عام إلا وتخرج علينا الصحف بمؤامرة كبرى تم اكتشافها .. ثم نسمع عن تحقيقات .. ثم محاكمات تتصدر أنباؤها الصحف ثم أحكام قاسية تصدر ضد المتآمرين من محاكم خاصة لا ضمان فيها ولا أمان بتهمة التخابر مع جهة أجنبية والتآمر على نظام الحكم الخ الخ . وكان من بين هذه القضايا قضية الأستاذ إبراهيم رشيد صهر إسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء مصر الأسبق الذى حوكم امام محكمة الدجوى وهى إحدى المحاكم التى شكلها النظام برئاسة ضابط تملى عليه الأحكام فينطق بها بلا أدنى تردد .. أو أدنى اعتبار لحقوق الدفاع .. وقد حكم عليه بالأشغال الشاقة بلا ذنب جناه سوى أنه صهر لإسماعيل صدقى

باشا وعضو سابق بمجلس الشيوخ .. وكذلك قضية الأستاذ مصطفى أمين الذى قدم لنفس المحكمة بتهمة التخابر مع الولايات المتحدة وحكم عليه بالسجن . وبعد تسع سنوات من الحبس أفرج عن مصطفى أمين عام ١٩٧٥وقام برفع دعوى قضائية وحكم ببراءته مما نسب إليه كما حكم على صلاح نصر مدير المخابرات العامة وغيرهم من المسئولين عن التعذيب بالسجن مددا تتراوح ما بين ١٥ عاما و٢٥عاما .

وفى هذا المناخ الخانق الذى ساده الرعب والتوجس صارت النخبة المصرية هدفا للعمليات الاستخبارية التى تقتفى أثر من لا يؤمنون بالثورة أو الذين يتقولون عليها فى منتدياتهم أو مجالسهم الخاصة !! وكم من رجال ذهبوا وراء الجدران لمجرد نكتة أو احتجاج أو كلمة نقد تفوهوا بها ضد النظام الحاكم أو ضد رئيسه جمال عبد الناصر!!

كانت خلايا التجسس تنتشر فى كل مكان .. فى الإدارات والمصانع والجامعات والنوادى وحتى المقاهى والمطاعم ودور اللهو .. فقد تمكن النظام خلال سنواته الاولى من تجنيد عشرات الآلاف من العملاء تحت شعار حماية الوطن .. وتأمين الثورة!!

وقد سرت فى عروق النخبة مذابح الجيش والشرطة والجامعة والقضاء لتقول لكل منهم أن لا مكان لهم فى مصر إلا بالانطواء أو التعاون أو الهجرة أوالقتل! وقد اختار البعض التعاون مع النظام فباعوا عقولهم وخبرتهم للحاكم بينما آثر البعض الهجرة إلى الخارج هربا من جحيم الاستبداد، فى حين انتهى القليل الذى تصدى وقاوم إلى الاعتقال أو القتل!!

أما الأغلبية فقد التزمت الصمت وانتقلت إلى مقاعد المتفرجين لاتؤيد ولا ترفض .. ولكن تشاهد وترصد فى لامبالاة فريدة تواصلت إلى وقت ليس ببعيد!

ومع اشتداد محنة الحريات العامة وتساقط القيم تحت ضغط الحاجة، جاءت موجة التأميمات والتحول إلى اقتصاد الدولة لتضع أرزاق المحكومين فى قبضة الحاكم وتقصر مصادر الرزق على الدولة وقطاعها العام.

وبهذه الأساليب الفاشية سكن الخوف قلوب الملايين وحل الكذب والنفاق محل الشجاعة والصدق، حتى أصبح البضاعة الرائجة لقضاء المصالح وارتقاء السلم الاجتماعى*، وقد زاد الطين بلة تأسيس جهاز سرى تحت مسمى «التنظيم الطليعى» يضم صفوة الأتباع والمتسلقين .. وصار لهذا التنظيم السرى فروعا فى كافة الوزارات والإدارات والجامعات والمؤسسات وحتى فى الجيش .. وأصبحت عيون هذا التنظيم هى التى تراقب .. وهى التى ترصد.. وهى التى تقيم الناس وفقا لمدى ولائهم للثورة والجالس على عرشها وقد لعبت المعايير الشخصية والدوافع النفسية الدور الأول فى ذبح الآلآف من كبار الموظفين ورجال القضاء .. و أساتذة الجامعات .. وضباط القوات المسلحة تحت بند واحد، غير متعاون أو ضعيف الولاء .. أو عدو للثورة!!

ولست بحاجة إلى وصف ما سبق أن وصفه بدقة عبد الرحمن الكواكبى فى كتابه«طبائع الاستبداد» فهذه الطبائع لا تتغير بتغير الأشخاص والأزمان .. فالحاكم الذى يغتصب السلطة يخشى دائما أن تغتصب منه السلطة بنفس الطريقة ونفس الأسلوب لذلك يكون حريصا منذ اليوم الأول على استقطاب أهل الثقة وإبعاد أهل الكفاءة .. وهؤلاء يسارعون إلى التحلق بالحاكم وتشكيل طبقة عازلة تحجب عنه الرؤية وتوجهه لحسابها .. وقد أوغلت هذه الطبقة فى الانحراف

والاستبداد لدرجة يصعب وصفها .. فقد كان الاعتقال يتم بأوامر شفوية وكانت عمليات التعذيب تجرى بتعليمات تليفونية لحمزة البسيونى قائد السجن الحربى..

وتعتبر جريمة «كمشيش» التى ارتكبها العهد الناصرى من أبشع الجرائم وأشدها تطاولا على الحريات العامة وحقوق الإنسان .. فقد تحركت قوة من الجيش بتعليمات من العقيد شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر إلى قرية كمشيش بمحافظة المنوفية للتنكيل بأسرة الفقى وأقاربهم وموظفيهم وإنزال العقاب الجماعى بهم بدعوى محاربة الإقطاع الذى بدأ يطل بأنيابه من خلال هذه الأسرة!! وشهدت القرية وعلى مرأى ومسمع من أهلها وبمباركة أعضاء الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى فى الإقليم صنوفا من التنكيل والإهانة يعف القلم عن ذكرها وإن ذكرتها صراحة محكمة جنايات القاهرة فى حكمها التاريخى الصادر بعد رحيل عبد الناصر بسنوات.

كيف نرجو بعد كل ذلك للمواطن المصرى السلامة النفسية والاستقامة السلوكية .. أمام طغيان يتحكم فى حياة الإنسان وفى معاشه .. ولا سبيل لدفعه إلا بالهروب أو الموت .. لقد كانت معاناة الإنسان المصرى عظيمة .. وكانت معاناة النخبة بوجه خاص أعظم .. ومن يومها والشخصية المصرية تعانى الاضطراب الفكرى والسلوكى والذى قد يستغرق علاجه وتصحيحه زمنا طويلا ومناخًا جديدا تسوده الحرية والديمقراطية فبناء الانسان أصعب بكثير من بناء المدن والجسور .. ولعل قضية مصر الأولى تكمن فى هذا، فلو أن ثوار يوليو دمروا مصر بمدنها وقراها دون تدمير الشخصية المصرية لهان الأمر ولأمكن بناء مصر فى آجال قصيرة .. ولكن المشكلة فى دمار القيم

والأخلاق الذى أصاب إنسان مصر وهدم فيه جذوة الوطنية وقتل فيه روح الولاء والانتماء!!

٤- الحقائق الغائبة:

س: أرى فى كتاباتك ومحاضراتك أنك دائب القلق على حقائق التاريخ.. ودائب المطالبة بفتح الملفات الرسمية والإعلان عن الوثائق الخفية التى تتناول أحداثنا الكبرى ومصائبنا القومية.. ثم هناك من يعتقد أن تاريخ ثورة يوليو مرصود ومنشور وهناك رأى ثالث لايجد ضرورة فى تناول الماضى، بل لابد من نسيانه والاتجاه إلى المستقبل؟!

ج: لايوجد شعب فى الدنيا يعيش بلا تاريخ . واعلم أن التاريخ لا تكتبه السلطة التى صنعته، خاصة عندما تكون مسئولة عن أخطائه ومخازيه.. ولكن هناك المؤرخون والكتاب والمفكرون.. وهناك أيضاً شىء اسمه الشفافية، يلزم الدولة كدولة أن تتيح للجميع الإطلاع على الوثائق والسجلات الرسمية، خاصة إذا مضت عليها المدة التى يحددها القانون.. ثم هناك فوق ذلك التحقيقات القضائية والتقارير الفنية التى يتولاها القضاء والخبراء المتخصصون، لتحليل الوقائع وتحديد الأسباب والدوافع وحصر المسئولية عنها.ولا نعرف فى التاريخ كله دولة تفرض السرية.. على أحداثها الكبرى وتصر على إخفاء وثائقها الرسمية لأكثر من نصف قرن!!

فقد خاضت ثورة يوليو غمار حروب ثلاثة ضد إسرائيل فضلا عن حرب اليمن.. ووقعت هزائم عسكرية نكراء فى بعض هذه الحروب، خاصة حرب ١٩٦٧ .. ولم نسمع عن تحقيق جاد واحد فتح حول هذه الحروب لا من سلطة قضائية.. ولا من سلطة عسكرية.. ولا من سلطة سياسية!! ولكننا سمعنا وشهدنا كتابا ومؤرخين يخوضون فى تفاصيل

هذه الحروب بلا وثائق ولابيانات رسمية، ولكن بجهود ذاتية وصلات شخصية، مكنتهم من اختلاس وثيقة من هنا أو اصطياد معلومة من هناك!!

.. هكذا يجرى التعامل الآن مع تاريخ مصرالثورة رغم ما يكتنفه من غموض وإبهام واستغلال هذا الغموض والإبهام فى مواصلة تضليل الرأى العام حول أخطر السياسات والسلوكيات التى ألحقت بمصر أفدح الكوارث القومية.. فكيف نستطيع إذن بناء المستقبل، ونحن محرومون من الاستفادة من تجارب الماضى؟! بل ومتشبثون بأفكار وشعارات عفا عليها الزمن واستهلكها سوء الاستعمال..

فالمبادىء النبيلة يفسدها التطبيق الردىء.. وكم من حكام رفعوا أعلام الحرية، وهم يمتصون دماء الرعية!! وكم من كتاب نادوا بالعدالة الاجتماعية وهم يطبلون ويزمرون لمظالم الديكتاتورية!! وكانت تجربتنا فى هذا السياق أسوأ التجارب.. فقد أعلن ثوار يوليو عام ١٩٥٢ أنهم جاءوا من أجل الحرية والديمقراطية والعزة القومية، وتلك مبادئهم الستة التى أيدهم الشعب على أساسها، ثم انقلبوا على أعقابهم بعد عامين، وخرج من بينهم البكباشى جمال عبدالناصر، ليغتصب كل السلطة، ويوقع منفردا وفى غيبة الدستور والأحزاب وكافة القوى السياسية معاهدة سميت بمعاهدة «الجلاء» كانت تتضمن نصا خبيثا يلزم الأطراف بمبدأ تقرير المصير فى السودان وقد أدت هذه المعاهدة إلى فصل السودان عن مصر وتمزيق وحدة وادى النيل.. وكانت مصر كلها بأحزابها وزعمائها وقواها الوطنية ترفض هذا النص الخبيث، الذى دسه الإنجليز فى معاهدة الجلاء والذى كان هدفه تحجيم مصر، بتمزيق وحدة وادى النيل.. وهلل شعبنا للجلاء وفى غمرة التهليل الذى قاده الإعلام المتسلط ضاعت وحدة وادى النيل!!

وبعد أقل من عامين ونصف وقع جمال عبدالناصر، بصفته هذه المرة رئيسا لمصر إتفاقية كسر الحصار البحرى المفروض على إسرائيل فى مضايق تيران وقناة السويس، وأصبح لإسرائيل منذ عام ١٩٥٧ حق المرور الحر فى خليج العقبة وقناة السويس!!

وبفضل هذه الإتفاقية تمكنت إسرائيل من تأسيس ميناء إيلات، وضخ البترول عبر أراضيها وتنشيط علاقاتها مع شرق أفريقيا وتهديد أمن مصر والعالم العربى حتى باب المندب!!

وفى عام ١٩٥٧ وقع عبدالناصر وحده مفاجئة مع سوريا.. لم يفهم أحد معناها ولا مغزاها فقد جاء إلى مصر السيد «شكرى القوتلى» وحكومته يطالبون سرعة إبرام الوحدة مع سورية!! تنفيذاً لشعار القومية العربية والوحدة العربية الذى تبناه عبدالناصر ودقت طبول الوحدة العربية، وتحت تأثير الدعاية الكاسحة، هلل الشعبان والتحمت مصر فى وحدة مع سورية..

ولم يعرف إلا أقل القليل من الناس السر وراء هذه الوحدة المفاجئة والتى جاءت على غير توقع.. لم يعرف إلا أقل القليل أن السبب الرئيسى هو الخطر الشيوعى الذى كان يحدق بسورية فى ذلك الحين.. وكان الشيوعيون بزعامة «خالد بكداش» يستجمعون قواهم للإنقضاض على السلطة هناك.. ودفعت الولايات المتحدة بجمال عبدالناصر إلى الوحدة، وشجعته على الالتحام مع سوريا، بعد ما تصاعدت شعبيته فى أعقاب فشل حملة السويس وخروجه من الحرب منتصرا، بفضل التدخل الأمريكى وإنذار الرئيس أيزنهاور لإنجلترا وفرنسا بوقف القتال والانسحاب من مصر!! وكان هدفها الخفى تمكين عبدالناصر من القضاء على المد الشيوعى هناك.. وكان لها ما

أرادت، فقد استهل عبدالناصر حكمه لسوريا بذبح الشيوعيين وغيرهم من القوى القومية والوطنية، وقد تزامنت هذه الخطوة مع منحة القمح الأمريكى لمصر والتى تواصلت منذ عام ١٩٥٨ حتى وقع الخلاف الأكبر عام ١٩٦٦ فقررت الولايات المتحدة قطع القمح عن مصر!

فهل يعرف الرأى العام والأجيال الجديدة هذه الحقائق؟ هل يعرف لماذا تلتحم دولة فى أقصى الجنوب مع دولة فى أقصى الشمال، لا تجمعهما حدود مشتركة ولايربطهما تمهيد مسبق لوحدة شاملة؟!.. ولماذا تمنح الولايات المتحدة لمصر ومنذ عام ١٩٥٨ قمحاً وذرة بالمجان لمواجهة النقص الغذائى فى هذه المواد الحيوية؟و هل يعلم الرأى العام والأجيال الجديدة ما هو أدهى؟! فعندما قطعت الولايات المتحدة القمح عن مصر فى صيف عام ١٩٦٦ بعد خلافها الشديد مع عبدالناصر واضطر فى نفس العام إلى بيع جزء من احتياطى مصر الذهبى المودع بالبنك المركزى لشراء القمح ومستلزمات الإنتاج الأخرى، وهذه حقيقة أعلنها الدكتور كمال الجنزورى فى مجلس الشعب عام ١٩٩٨، عندما واجهته المعارضة الوفدية بالسؤال الصدمة.. من الذى تصرف فى احتياطى مصر الذهبى، الذى كان مودعا فى خزائن البنك المركزى منذ عام ١٩٥٢؟! ومن الذى أذن بهذا التصرف؟!

ثم ماذا بعد الوحدة والانفصال عام ١٩٦١؟ ولماذا ذهب عبدالناصر إلى اليمن عام ١٩٦٢؟

لقد خرج عبدالناصر من تجربة الوحدة والانفصال محموماً.. وفجأة يقع انقلاب السلال ضد الإمام البدر فى اليمن، ليحدث خللا وفراغاً فى هذه المنطقة الحيوية من شبه الجزيرة العربية.. فقد كان الشيوعيون متمركزين فى عدن بجنوب اليمن.. وكان الاتحاد السوفيتى

يحاول السيطرة على شبه الجزيرة العربية انطلاقاً من هناك.. وكان جمال عبدالناصر، هو المرشح الوحيد لسد هذا الفراغ وإبعاد المد الشيوعى من السيطرة على اليمن.. وهكذا أوعز إليه الأمريكيون بمساعدة الثورة اليمنية ودعم عبدالله السلال قائد هذه الثورة.. فجند حملة عسكرية صغيرة، لم تلبث أن تزايد حجمها خلال عامين لتصل إلى أكثر من مائة ألف جندى؟!

هل يعلم الرأى العام والأجيال الجديدة شيئاً عن دوافع حملة اليمن؟! والدور الذى لعبته الولايات المتحدة لحماية مصالحها الحيوية فى شبه الجزيرة العربية وفى نفس الوقت لتوريط عبدالناصر فى اليمن.. وإضعاف قوته فى الجبهة الشرقية مع إسرائيل؟!

لاشك أن معلومات الرأى العام والأجيال الجديدة عن هذه الأحداث ناقصة أو مشوهة.. ولا أشك أن النقص والتشويه بعد مرور كل هذه السنوات متعمد ومقصود.. ولا أعتقد أن هناك على المستوى الرسمى على الأقل من يحاول أن يفتح ملفات الحقيقة.. وأن يطلع الناس على الوثائق والمضابط، بل إن العكس هو الصحيح.. إبحار ضد تيار الحقيقة، وإيغال فى التعمية والتضليل.. وتستر مفضوح على حقائق كبيرة لايجوز أبدا التستر عليها!!

٥- مصر الحرة:

س: بدأت رحلتكم بالسياسة والكتابة معا فى عهد عبدالناصر.. رغم تخصصكم فى العلوم الاقتصادية.. وكنتم من أوائل من شكل معارضة ضد نظام عبدالناصر فى الخارج.. وكانت معركتكم عنيفة لكشف اخطاء وكوارث الناصرية هل يمكن إلقاء الضوء على تلك الفترة الحيوية من تاريخ مصر؟!

ج: كان أول عهدى بالكتابة السياسية هو المنشور السياسى، الذى بدأت أكتبه فى فرنسا باللغة العربية وأوقعه بأسماء مستعارة.. كان ذلك أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦١، عندما كنت أدرس الدكتوراه بباريس وكنت أوزع هذه المنشورات على الصحف ووكالات الأنباء يعاوننى فى ذلك بعض الزملاء الرافضين للاستبداد..

فقد ألهمنى سلوك عبدالناصر وأسلوبه فى الحكم، قدرة التصدى لسياساته فقد كانت معظم تصرفاته عبارة عن ردود أفعال على أفعال الآخرين، بمعنى أنه كان يرقص على وقع طبول أعدائنا.. وكان يتصرف برد الفعل العشوائى، غير المحسوب على أفعال مرتبة ومحسوبة، لذلك خسر الرجل كل معاركنا.. ولم ينجح فى معركة واحدة، اللهم إلا معركة الإعلام التى كانت تقودها إذاعة «صوت العرب» والتى انتهت بهزيمة ١٩٦٧!!!

لقد كان المنشور سبيلى إلى معارضة سياسات عبدالناصر القومية والاقتصادية.. وكنت أرى جدوى تلك المنشورات، عندما أوقعها مع بعض زملائى باسم جبهتنا «اتحاد القوى الوطنية العربية». وكانت الصحف الكبرى تنقل أحيانا فقرات من هذه النشرات، خاصة إذا تضمنت أخباراً أو قرارات أو تحاليل مفيدة.. وقد توسعت فى هذا الأسلوب قبيل هزيمة يونيو.. والسبب أننى وزملائى كنا نستشعر خطورة الموقف عندما قرر عبدالناصر يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ تركيز القوات المصرية فى عرض سيناء.. فقد كانت الخلفيات السياسة تقول بوضوح، أن أمريكا تخلت عن عبدالناصر، وأنها بالتعاون مع إسرائيل، تستعد لضربة عسكرية تجهض بها ما بناه الاتحاد السوفيتى من علاقات مع عبدالناصر.. وتضع الرجل فى ورطة تاريخية لايستطيع

منها فكاكاً.. ومما دعم من هذا الاعتقاد، وجود جانب كبير من قواتنا المسلحة على أرض اليمن، وبالتالى ضعف جبهتنا الشرقية والشك فى قدرتها على الصمود أمام هجوم إسرائيلى مركز.. ولم أكن ومن معى فقط من أنصار هذا الرأى، بل كان يشاركنا نخبة من الخبراء العسكريين العرب والفرنسيين، الاعتقاد بأن هناك تدبير محكم لتدمير القوة العسكرية المصرية والعربية وإخضاع العالم العربى كله لإرادة إسرائيل والولايات المتحدة.

وأذكر أننا بعثنا بعشرات المنشورات الشبه يومية إلى كافة المحافل والسفارات العربية بالخارج، محذرين من مخاطر نشر القوات المصرية فى سيناء، ومنبهين إلى التكتيك الإسرائيلى لاستدراج مصر إلى فخ سيناء وخلق أسباب الحرب.. فكان طلب عبدالناصر سحب البوليس الدولى الذى يفصل بين قواتنا والقوات الإسرائيلية.. ثم كان قراره بإغلاق مضايق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وهى المضايق التى كان قد فتحها للملاحة الإسرائيلية والدولية باتفاق سرى مع «داج همرشلد» سكرتير عام الأمم المتحدة عام ١٩٥٧.وقد هيأت كل هذه الخطوات الرأى العام العربى والدولى للاعتقاد بأن مصر عازمة على مقاتلة إسرائيل وأن كل أسباب الحرب قد اكتملت ولم يعد أمام الطرفين سوى المبادرة بالقتال!!

وقبل هزيمة يونيو بثلاثة أيام نشرت بعض الصحف تصريحات مطولة من جبهتنا تقول بأن عبدالناصر يكاد يسقط فى المصيدة التى أعدت له بإحكام.. وأن قصة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا ليست سوى قصة وهمية لإبعاد الأنظار عن الهدف الحقيقى الذى تسعى إليه إسرائيل وهو ضرب مصر والإجهاز على أقوى قوة عربية

فى المنطقة. وكان هذا الاستنتاج منطقيا، فما تخشاه إسرائيل حقا هو القوة المصرية التى يجب أن تبدأ بتصفيتها أولاً.. بل وربما يؤدى تصفيتها بضربة قاضية إلى تصفية القضية الفلسطينية برمتها!!

والمؤسف أن عشرات المنشورات المطولة قد تم تسريبها سرا إلى السفارة المصرية بباريس، لعل فى ذلك ما يحرك الماء الراكد.. ويحقق الإنذار المطلوب، ولكن لاحياة لمن تنادى.. بل كانت التعبئة الإعلامية ضد إسرائيل قد بلغت مداها فى مصر والعالم العربى، وهرولت العديد من الحكومات العربية تبعث بقوات رمزية للمشاركة فى الفتح العظيم الذى سينتهى لامحالة بإبادة إسرائيل!!

وكان دوى الهزيمة صاعقاً، ورأينا فى التليفزيون الفرنسى اندحار قواتنا دقيقة بدقيقة وساعة بساعة.. وكانت مشاهد القتال وتطوره منذ اليوم الأول تجرى بعنف وشراسة، كطوفان كاسح يجرف أمامه قوات تتراجع بلا نظام ولا ترتيب.. لقد كانت الهزيمة واضحة منذ اليوم الأول، بل منذ الساعات الأولى للقتال بعدما دمر الطيران المصرى على الأرض واختفى تماما من سماء المعركة.. وأصبحت السيادة الجوية للطيران الإسرائيلى.

وبعد صدور قرار الانسحاب.. أعلن جمال عبدالناصر يوم ٩ يونيو تبريراً هزيلاً للهزيمة وقرنه بالتنحى عن الحكم، ولكن كانت حشود الاتحاد الاشتراكى بقيادة التنظيم الطليعى تتدفق على القاهرة من كافة أقاليم مصر، لتطالب عبدالناصر بعدم التنحى ومواصلة القتال ضد العدو.. وبدأت الجموع المتراصة فى الشوارع الرئيسية تزحف إلى بيت عبدالناصر مرددة إصرارها على بقائه ورفضها لتنحيته.. وما كان من الرجل إلا الاستجابة لنداء الجماهير فى اليوم التالى!!.

هذه المهزلة أو المسرحية لم تكن محبوكة الإخراج إلا فى مصر، حيث فجع الشعب برجل يفاجئه بأن جيشه قد هزم.. ثم يعقب ذلك بقوله، أنه يتحمل المسئولية ويستقيل!!

هذه المسافة النفسية بين الصدمة بالهزيمة والصدمة بالتنحى، قد خلقت وعلى الفور عند الرأى العام المصرى مساحة من الخوف على المصير إذا وصلت الأمور لأكثر مما وصلت إليه واستطاع الإسرائيليون احتلال القاهرة! والغريب أن عبدالناصر نفسه أعطى الجماهير انطباعاً خاطئاً بهذا الاحتمال، إذ قال أنه لايوجد جندى واحد بين القاهرة والسويس.. وأن الطريق مفتوح أمام العدو للتقدم نحو القاهرة.. بل و حلقت طائرات نقل عسكرية مصرية فوق سماء القاهرة، بينما أطلقت المدفعية قذائفها المضادة للطائرات أثناء إلقاء خطاب التنحى للإيهام بأن العدو يستعد للزحف إلى القاهرة!!

أمام هذه التداعيات الخطيرة والمواقف الشاذة التى أعادت عبدالناصر إلى سدة الحكم، خلال أربع وعشرين ساعة.. بدأت الجماهير تفيق من هول الصدمة ومن الخوف الذى تملكها من مواصلة العدو الزحف نحو القاهرة.. وخلال الأيام قليلة استيقظ وعيها، وبدأت تسرى فى صفوفها رياح النقمة على عبدالناصر.. وكان هياج. النخبة المدنية والعسكرية شديداً خاصة، بعدما أراد عبدالناصر تلبيس الهزيمة لسلاح الطيران المصرى.. وقدم قادته إلى المحاكمة، بتهمة الإهمال الذى أدى إلى تدمير سلاحنا الجوى فوق أرض قواعدنا الجوية!!

كانت الأحداث المواكبة فى أوروبا تجرى على وتيرة أخرى.. فقد عمت الفرحة مدن فرنسا وبلجيكا وانجلترا وألمانيا.. وبدأت حملات

إعلامية منظمة تشيد بقوة إسرائيل وتمجد جيشها الذى لايقهر. وتوالت الكتب والأبحاث تصف حرب الأيام الستة.. وتبين هوان وضعف الجيوش العربية، وتسخر من عبدالناصر وقوميته العربية.. وتبين مدى ضعف وهزال القوة الضارية التى كان عبدالناصر مولعاً بتهديد إسرائيل باستخدامها للقضاء عليها وإبادتها!!

كان الإعلام الغربى على مدار الساعة يتناول هزيمة يونيو بالتحليل والتفسير.. بينما ظل الإعلام العربى داخل البلاد العربية وخارجها صامتا يجتر الأحزان.. ويختلق المبررات لتبرئة ساحة عبدالناصر من أوزار الهزيمة.. وأخذ الاتجاه ينمو لاتهام عبدالحكيم عامر وجماعته، ويجسد الهزيمة فى شخصه وفى سلوكه.. وكان الصراع قد بدأ فعلاً منذ اليوم الأول للهزيمة خافتا مكتوما حول أسباب الهزيمة، وحاول المشير عامر تبرير موقفه والإدعاء بأن الهزيمة سياسية، وليست عسكرية، وأن أسبابها تكمن فى تخاذل عبدالناصر وتردده فى الهجوم على إسرائيل وإبعاده المشير عن القيادة الفعلية للجيش قبل الهزيمة بأيام.. ثم دارت الحرب المفتوحة بين صاحب القيادة العسكرية وصاحب القيادة السياسية حتى انتهت باختفاء عبدالحكيم عامر!!

.. كانت كل هذه الأحداث تنقل إلينا بواسطة الأصدقاء من العسكريين والمدنيين.. وكنا نتوقع أن يهب الجيش أو الشعب لخلع عبدالناصر ومحاكمته والبدء بمرحلة جديدة تحت قيادة جديدة تعرف كيف تواجه إسرائيل.. وكيف تتعامل معها، إلا أن عبدالناصر تمكن من تثبيت أقدامه بمعاونة بعض كبار الضباط الكارهين للمشير عامر.. وعادت البلاد مرة أخرى إلى عنتريات الزعامة ودجل القوة وشعار

«لاصوت يعلو فوق صوت المعركة» وقمع كل صوت يرتفع طالباً المساءلة والحساب!!

فى هذه الظروف أحسست بغيبة التحليل والتفسير لأكبر كارثة أصابت الأمة العربية بعد سقوط الأندلس.. فليس المهم أن تهزم الأمم، ولكن المهم أن تتعرف على أسباب هزيمتها.. وأن تبحث عن مواضع ضعفها، حتى تستطيع النهوض من كبوتها والانطلاق فى النضال من جديد.. ولكن أن تدفن أسباب الهزيمة على هذا النحو، وأن تكمم كل الأفواه المطالبة بالحساب.. وأن نكتفى من الهزيمة بمبررات سخيفة.. وأسباب سطحية فهذا أمر يأباه الضمير الوطنى والقومى.. والمنطق السليم الذى يسعى إلى تجاوز الهزيمة وتحقيق الانتصار.. وبرز من أبناء مصر رجال تطوعوا من أجل جمع المعلومات وتزويدنا بالبيانات حول الأسباب الحقيقية لهذه الهزيمة النكراء، وعلمنا أن بعض كبار المسئولين والقادة العسكريين كانوا يتهمون عبدالناصر بالخيانة، وتعمد هزيمة الجيش، حتى يتخلص من غريمه عبدالحكيم عامر!!

ورغم هذا الغلو فى نعت عبدالناصر بتعمد الهزيمة، فقد كانت هناك شواهد كثيرة تؤكد أن الرجل كان يمكنه تلافى ضربة يونيو.. وأن الوقت كان متسعا أمامه للتراجع وعدم تمكين العدو من الإجهاز على جيشنا فى عرض سيناء، خاصة وأن عبدالناصر كان يعلم يقيناً قدرات سلاحنا الجوى، وعجزه عن تغطية سماء المعركة.. وحاجته الشديدة إلى الدشم القوية والحماية الرادارية، فضلاً عن أن قطاعاً هاماً من جيشه يقاتل فى اليمن.. وأن قراره بتركيز قواتنا المسلحة فى سيناء بكل آلياتها وأفرادها، كان خطأ فاحشاً يقترب فى فداحته من الفعل المتعمد، خاصة وأنه رئيس عسكرى التكوين.. بل ومدرس فى كلية

أركان حرب، يفهم جيداً ألف باء فنون الحرب، خاصة حرب الصحراء التى سبق وأن خاض غمارها خلال عام ١٩٤٨!!

٦- ضربة تأديبية:

س: من المعلوم أن النظم التى تهزم تسقط وتذهب إلا أن بقاء عبدالناصر فى الحكم بعد الهزيمة يعتبر شذوذاً عن القاعدة فما هو تحليلكم لهذه الظاهرة؟!

ج: كان المعلقون السياسيون العرب وغير العرب، قد أجمعوا على أن مواصلة عبدالناصر الحكم بعد هذه الهزيمة الساحقة مقصود ومستهدف.. وأن الولايات المتحدة وإسرائيل تستهدف من هذه الضربة العسكرية تقليم أظافره وأنيابه، لخروجه على النص وتهديده المصالح الأمريكية الإسرائيلية فى المنطقة، بتورطه فى علاقات مكثفة مع الاتحاد السوفيتى.. وعمله على تحويل مصر إلى بؤرة للمد الشيوعى فى العالم العربى!!

٧- إفلاس الإعلام العربى:

س: كيف استطاعت إسرائيل أن تكسب الرأى العام الغربى.. وأن تعبئه ضد مصر فى تلك الآونة الحرجة؟!

ج: من أبرز سمات هذه المرحلة، هو نجاح إسرائيل فى تعبئة الرأى العام الغربى بصورة لم يسبق لها مثيل فقد ظهرت على الساحة الدولية بمظهر الضحية التى يريد أن يفترسها العملاق العربى، فى الوقت الذى كان عبدالناصر وإعلامه يستعرضون عضلات الجيوش العربية ويمعنون فى التصريحات النارية والاستعراضات العسكرية!! هذا التظاهر بالضعف والخوف من جانب إسرائيل وهذا الادعاء بالقوة

والبأس من جانب العرب هو الذى يفسر إلى حد بعيد كيف نجحت إسرائيل فى كسب الرأى العام الغربى وكيف خسر العرب الرأى العام الغربى؟! وكيف استمالت إسرائيل الحكومات الغربية للوقوف بجانبها!وكيف أصبحنا نحن العرب مثار انتقاد العالم الغربى وكراهيته؟!

.. وكان من أبرز المواقف الرسمية الغربية الواضحة والصريحة التى تبرر هذه الحقيقة. موقف الجنرال ديجول رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك الحين، فقد أعلن قبيل الهزيمة بأيام أن فرنسا تقف موقفا رافضاً للحرب من جانب أو من آخر.. وأن الطرف الذى يبادر بالعدوان سوف يحرم من الحصول على أسلحة فرنسية.. وكان المعنى أن ديجول يضغط على إسرائيل ويهدد بوقف إمدادها بالأسلحة، إذ أنها الطرف الذى يعتمد على فرنسا أساسا فى تسليحه وليس مصر.. خاصة التسليح الجوى الإسرائيلى الذى كان يعتمد فى المرتبة الأولى على طائرات «الميراج» الفرنسية!!

وعندما بادرت إسرائيل بالهجوم على مصر.. وحققت النصر الساحق على القوات المسلحة العربية على امتداد ثلاث جبهات مصر والأردن وسورية.. ألقى الجنرال «ديجول» خطاباً خطيراً بعد أيام من وقف القتال.. قال فيه: «إن فرنسا ستوقف إمداد إسرائيل بالأسلحة، لأنها البادئة بالحرب، إلا أنه تهكم بقوة على قدرة إسرائيل الهجومية وشراسة جيشها، الذى استطاع أن يحقق النصر السريع والشامل على جيوش ثلاث دول عربية مجتمعة!!

وكان ذلك معناه عدم رضى الجنرال «ديجول» على الأسلوب الذى انتهجته إسرائيل لاستمالة الرأى العام الفرنسى والأوروبى عموماً. فقد

ركزت دعايتها على التظاهر بالضعف وعدم القدرة العسكرية على مواجهة الجيوش العربية.. بل وذهبت فرق الدعاية اليهودية فى أوروبا وأمريكا تنادى بجمع التبرعات لإنقاذ إسرائيل من براثن الوحش العربى الذى يريد التهامها!!

وخلال الأسابيع القليلة التى سبقت هزيمة يونيو.. كان الرأى العام العالمى مقتنعاً بضرورة إنقاذ إسرائيل الحمل الوديع من أنياب الديناصور العربى المفترس!! لقد أثارت هذه الخديعة حفيظة الجنرال «ديجول» وربما سقط هو شخصيا ضحية هذا الوهم الكاذب، حتى أنه استخدم فى خطابه بوقف المعونات العسكرية عن إسرائيل نبرة تهكمية، تنبىء عن أن إسرائيل كانت تخادع وتكذب عندما إدعت ضعفها وهوانها واستنجادها بالغرب والدول المحبة للسلام!! وأكثر من ذلك فقد ذهب الجنرال ديجول بعد ذلك فى بعض خطبه وتصريحاته إلى توجيه اللوم لليهود الفرنسيين وتساءل، إن كان ولاؤهم لفرنسا أم لإسرائيل! وكان يومىء إلى الحملات التى قادها اليهود الفرنسيون، لجمع التبرعات والحصول على تأييد الشعب الفرنسى وتعاطفه لنجدة إسرائيل!!

ولم ينس يهود فرنسا ولا إسرائيل هذا الموقف للجنرال «ديجول».. وكانت الصهيونية العالمية وراء الأزمة السياسية التى تفجرت فى فرنسا فى صيف عام ١٩٦٨، والتى انتهت باعتزال الجنرال ديجول الحكم!!

ولنعد قليلاً إلى مناخ ما بعد الهزيمة فى فرنسا بوجه خاص.. فقد اهتمت المحافل السياسية والعسكرية بهزيمة يونيو أبلغ اهتمام.. وعقدت المحاضرات ونشرت الدراسات حول الأسباب والدوافع، وحول العمليات العسكرية ذاتها.. وجرت مقارنات فنية بين جيش الدفاع

الإسـرائيلى والجـيـوش العـربيـة.. وقـد حـرصت على حـضـور أهم المحـاضـرات التى ألقـيت فى هـذا الموضـوع، والتى نظمت بمعـهـد الدراسات السياسية والاستراتيجية الفرنسى، واستمعت إلى أحد كبار القـادة العسكريين الفـرنسـيين وهو الجنرال «أندريه بوفر» وهـو يحلل ويعلل الهزيمـة العربية والنصـر الإسرائيلى!! وكان من بين ما ركز عليه، سوء التسليح، خاصـة التسليح الجوى، وسـوء التدريب وسـوء التنظيم، وفقدان القدرة القيادية!!

وأذكـر جـيـدا مـا قـاله الجنرال «بوفـر» حـول قـرار تـركـيـز القـوات المصـرية فى سيناء يوم ١٥ مايو ١٩٦٧، فقد كـان هذا القـرار السياسى خطأ فـادحـاً، خـاصـة تحت سـمـاء عـارية من كل غطـاء جوى فـعـال!! ثم قال متعجبا كيف تسقط هضبة «الجولان» فى أيدى الجيش الإسرائيلى بلا قتال؟!

إن الجولان عبارة عن «فيراندا» تطل على إسـرائيل من علو شاهق.. واحتلالها يستلزم وسائل هجومية هائلة لاتملكها إسرائيل، فهى أصعب المواقع وأشـدها تحـصـيناً.. فـمـا الذى مكن الجـيش الإسـرائيلى من الصعود إليها من أحد الممرات الجبلية الحصينة وابتلاعها بلا مقاومة تذكر؟!

وكـانت المعلومـات قـد ذكـرت أن الجـيش السـورى قـد انسـحب من مـواقعـه الحصينة فى الجـولان قبل بدء القتال بسـاعـات، بحجة حماية دمشق من الغـزو الإسـرائيلى!! وكان الممر الوحـيـد الذى يصل الجولان بالأرض المحتلة قد تم فتحه وتطهيره بواسطة الجيش السورى، بدعوى إجراء مناورات عسكرية قبيل حرب يونيو بشهور قليلة.

هذه المجـمـوعـة من المواقف والتـحـاليل والآراء التى مـيزت الإعـلام الغـربى قـبل وبعـد الهـزيمـة، كـان يقـابلهـا مـواقف وتحـاليل وآراء عـربيـة

تصب كلها فى اتجاه واحد، وهو محاولة إخفاء الأخطاء ودفن الحقائق واختراع المبررات الساذجة حول تصرفات عبدالناصر قبل وبعد الهزيمة!!

وكان الإعلام العربى وخاصة المصرى، مصدر فضيحة كبرى لن يمحوها التاريخ.. فقد كان حشد الأسباب والدوافع التى أدت إلى تركيز قواتنا المسلحة فى سيناء قبل هزيمة يونيو، مدعاة للرثاء.. فالمعروف فى علوم الحرب أن سيناء مصيدة للغزاة.. وأن من يكسب السماء يكسب الأرض، أى أن من يملك قوة جوية ضاربة، يستطيع التحرك فى سيناء هجوما أو دفاعا، وأن الذى لايملك هذه القوة لايجوز أن يزج بجيشه فى هذه المصيدة الخطيرة.. وتلك من المبادىء الأولية لحروب الصحراء.. ولكن الإعلام المصرى قلب هذا القرار الخطير إلى عبقرية عسكرية.. وظل يدق طبول الحرب ويعد ويتوعد.. وكان كبير الإعلاميين فى هذا التوقيت الأستاذ «محمد حسنين هيكل» صاحب باع طويل فى الكتابة السياسية والعسكرية.. فخرج علينا بنظرية الضربة الأولى والضربة الثانية.. قال فيها: إن مصر لن تكون البادئة بالعدوان، ولكن إذا بدأت إسرائيل فلن تكون خسائرنا فى الضربة الأولى أكثر من ٢٠٪ وهنا سوف نرد بالضربة الثانية ؟! هذه الكلمات التى سطرها الأستاذ «هيكل» فى «الأهرام» كانت مثار تساؤلات عديدة.

هل هى من إملاءات عبدالناصر نفسه أم هى مجرد اجتهادات تفضل بها الأستاذ هيكل على الرأى العام العربى والغربى؟!

على أيه حال فقد تناولت أجهزة الإعلام والمحللين العرب والأجانب هذه المقولة بالكثير من التعليق.. ولكن ما يمكن استخلاصه من

ظاهرها أن هناك فقدان رؤية كاملة لموازين القوة العسكرية بين إسرائيل والعرب، لأن أى مبادرة إسرائيلية فى ظل الظروف العسكرية العربية القائمة فى ذلك الحين، معناها هزيمة للعرب.. فالضربة الإسرائيلية الأولى إن تحققت فسوف تكون الأولى والأخيرة!

ولم يتحرج الأستاذ هيكل بعد هذا المقال الغريب الذى ضمته افتتاحية «بصراحة»، لم يتحرج الرجل بعد الهزيمة من أن يتحول إلى مواساة الشعوب العربية، وتبرير الهزيمة باستخدام الشعارات الرنانة من أمثال «أننا لم نهزم سوى فى معركة.. ولكننا لم نهزم فى إرادتنا.. وأن أمامنا فرص كبيرة للنهوض والانتصار»!!

وكان من بين عباراته فى التهوين من شأن الهزيمة ومواساة الشعب المصرى فى ضياع سيناء قوله إن سيناء لاعمق لها فى الدفاع!!

وأذكر أننا تولينا الرد على الأستاذ «هيكل» فى منشور تم توزيعه على الصحافة الدولية، جاء فيه «إذا كانت سيناء لاعمق لها فى الدفاع، فلماذا يدافع عنها الإسرائيليون بعد احتلالها؟! ولماذا لم نستطع زحزحتهم شبراً واحداً من أرضها.. هل سيناء لاعمق لها فى الدفاع بالنسبة للجيش المصرى ولها عمق فى الدفاع بالنسبة للجيش الإسرائيلى»؟!!

كانت هذه البلبلة الإعلامية وهذا التضليل المتعمد لأحداث الهزيمة، يحفزنا دائما على ضرورة إعلان الحقائق عن أسباب هزيمة يونيو.. وكانت قناعتنا أنها هزيمة نظام وليست هزيمة شعب، وهزيمة قيادة وليست هزيمة جيش، وأن البيانات والوثائق لابد من تجميعها وفحصها واستبعاد المشكوك فى صحتها، لعرضها عرضاً أمينا على الرأى العام.. وقد استقر الرأى على أن يكون هذا العرض فى وثيقة مكتوبة

أو كتاب يطرح فى الاسواق.. وهكذا تشكلت لجنة لفحص البيانات والمعلومات التى كانت تتدفق من القاهرة.. ولا أنسى شخصيات وطنية عديدة تطوعت بنقل هذه المعلومات، وكان بعضها فى مواقع المسئولية فى مصر وباريس وبعضها الآخر من الضباط الذين قاتلوا بشجاعة خلال حرب الأيام السته، ولا يسعنى إلا أن أذكر الجهد الذى بذله العميد طيار «عبدالرحمن عليش» وكان مسئولا عن مكتب مصر للطيران فى باريس.. وقد نقل إلينا بانتظام معلومات هائلة، فقد كان بحكم عمله كثير التنقل بين القاهرة وباريس.. وكان حماسه وصدقه وتعاونه مثار إعجاب مجموعتنا، على الرغم من أن الرجل كان من أشد المدافعين عن عبدالناصر قبل الهزيمة ومن أشد المؤمنين بانتصارنا على إسرائيل بالضربة القاضية!!

وبعد حصر البيانات والمعلومات السياسية والعسكرية اتضحت الحقيقة أو كادت.. وقد شاركنا الزميلين الاستاذ ياسين تاج الدين والمرحوم الدكتور عبدالحميد الجمال فى إعداد كتاب يحمل عنوان «محاكمة عبدالناصر ولكننا قررنا نشره باسم مستعار حتى لانجلب على أنفسنا المتاعب.. وكان الاختيار لاسم «على صابر» وجرى الاتصال ببعض الناشرين العرب، لإصدار الكتاب وتوزيعه فى العالم العربى.. وفوجئنا باعتذارهم جميعاً عن النشر، وحتى دور النشر اللبنانية رفضت طبع هذا الكتاب أو نشره.. واكتشفنا أن الحكومات العربية قد منعت نشر أى مطبوعات أو أى انتقادات توجه إلى عبدالناصر أو نظامه!!

وكان هذا القرار بعد مؤتمر الخرطوم الذى أعقب الهزيمة، والذى قررت فيه الدول العربية تقديم مساعدات مالية لمصر، لمواجهة

متطلبات الحرب ووقف الحملات الإعلامية التى كان يقودها الإعلام المصرى ضد بعض الدول العربية، خاصة المملكة العربية السعودية.. وبعد أسابيع قررت جماعتنا ترجمة الكتاب إلى اللغة الفرنسية ونشره فى فرنسا، بعدما أغلقت جميع المنافذ لنشره بالعربية.. وهكذا صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب من دار الإصدارات اللاتينية الجديدة بباريس فى مارس ١٩٦٨، وجرى توزيعه فى جميع أنحاء العالم، إلا العالم العربى.. فقد منعت الحكومات العربية دخول هذا الكتاب إلى أراضيها. وجاءتنا عدة خطابات من الشركة الفرنسية الموزعة «هاشيت» تعتذر فيها عن عدم إمكان توزيع الكتاب، لأن الحكومات العربية فى هذه الدول أصدرت قرارات بمنع توزيعه فى أراضيها!!

وكان اهتمام الصحافة الفرنسية بمضمون الكتاب كبيراً، ونشرت العديد من الصحف مقتطفات حول أسرار الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، والأسباب السياسية والعسكرية التى أدت إلى الهزيمة، إلا أن بعض الصحف ذات الميول الصهيونية هاجمت الكتاب بشدة، ورفضت نسبة الهزيمة إلى عبدالناصر بل إلى معدن الشعب المصرى الذى يتلقى الهزائم على أيدى جيش الدفاع الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨، ووصفت بعض هذه الصحف مؤلفى الكتاب بالجبن لعدم إعلانهم عن هويتهم والإختياء وراء إسم مستعار!!

٨- أسباب الهزيمة:

س: وهل يمكن الوقوف على أهم ماتناوله هذا الكتاب من معلومات وأسرار حول الهزيمة.. أو بمعنى آخر ما هو التفسير الذى قدمه لهزيمة يونيو؟!

ج: سوف أركز على الخطوط الرئيسية التى تضمنها الكتاب وهى:

أولاً تعرض الكتاب للتداعيات الخطيرة على الصعيد العربى والتى أدت إلى التمزق والتناحر بين الدول العربية ، بسبب تبنى عبدالناصر سياسة قومية خاطئة، تقوم فى أساسها على الدعوة إلى وحدة العالم العربى بالتحريض والاثارة والتآمر والانقلاب.. وكانت نتيجة تجربته مع سوريا عام ١٩٥٧ ضربا لمفهوم الوحدة، فقد اتخذ من سوريا قاعدة للاعتداء على الدول العربية المحيطة، ومحاولة قلب نظم الحكم فيها بالإرهاب والاغتيال.. وانتهت هذه الوحدة إلى انفصال مدمر هز الثقة فى الوحدة العربية.. وخلق مناخاً من العداء بين مصر والدول العربية، وقسم العالم العربى إلى معسكر رجعى وآخر تقدمى.. ولم يستفد من هذين المعسكرين المتناحرين سوى أعداء الأمة العربية!!

وعندما هبت رياح الحرب فى مايو ١٩٦٧ كان العالم العربى بفضل هذه السياسة فى أسوأ حالاته.. وكان التمزق والقطيعة وحروب الإعلام وسلاطة إذاعة «صوت العرب» تشكل المناخ السائد فى هذه الآونة.. وعندما دقت أجراس الخطر لم يكن من الممكن جمع الشمل، للتعاون والتكاتف أمام عدو مشترك.. بل ولم يكن من الممكن حتى مجرد التشاور أو تبادل المعلومات بين الدول العربية.. كانت الغطرسة والانفراد بالقرارات السياسية والعسكرية هى السمة المميزة لسلوك عبدالناصر. ولم يكن يسانده عمليا فى هذا السلوك سوى سورية التى ادعى قادتها فى ذلك الحين بأنها مهددة بالغزو، وأن على مصر مؤازرتها بالقوة العسكرية!!

وكانت أكذوبة الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية فى مايو ١٩٦٧، هى الفخ الذى سقط فيه عبدالناصر.. وكان للمخابرات السوفيتية الدور الأول فى تأكيد هذه الأكذوبة والإيهام بأن سورية مهددة فعلا بغزو إسرائيلى وشيك!!

وعلى الجبهة المصرية.. كان الجيش المصرى ممزقاً، وكانت قواته موزعة بين مصر واليمن، ولم يكن من السهل سحب قواتنا المدرعة من هناك، بعدما تورطت خلال عدة سنوات فى معارك ضارية ضد أنصار الإمام البدر!!

كانت أحوال الجيش المصرى مثار قلق شديد للعسكريين الشرفاء، فقد كان سلاح المدرعات وسلاح المشاة على قدر كبير من سوء التسليح والتدريب.. ورغم الأسلحة السوفيتية فقد كان القصور الكيفى فى التسلح واضحا، فلا المدرعات ولا المدفعية ترقى إلى المستوى المطلوب فى حروب الصحراء.. أما الطيران فقد كانت تعوزه القاذفات المقاتلة، كما كانت تعوزه التحصينات الأرضية والحماية الرادارية.. ورغم هذه الأوضاع المزرية فقد تم توجيه القوات المسلحة إلى سيناء يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ فى أكبر استعراض عسكرى شهدته مصر.

وتدفقت عبر معبر «الفردان» قوات الجيش وآلياته ومدفعيته الثقيلة ومشاته، يتصدرها الصواريخ الضخمة المحمولة «القاهر والظافر والناصر» وكان هذا المشهد المهيب الذى تواصل لأكثر من أسبوع ينمى القناعة بأن إسرائيل هالكة لامحالة!!

ورغم ذلك كان الكثير من الخبراء والمراقبين يؤكدون أن عبدالناصر لن يحارب.. وأنه فقط «يناور» لاسترداد شعبيته التى تراجعت، بعد انفصال سورية وحرب اليمن.. وأن قصة الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية قد وضعته فى حرج شديد، وأن زعامته للقومية العربية تفرض عليه التحرك لتخويف إسرائيل، ومنعها من أى عمل عدوانى ضد سوريا.. وكان واضحا أن عبدالناصر كان يثق فى أصدقائه السوفييت وقدرتهم على مساندته، وأن مظلة الحماية

السوفيتية تكفى لمنع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة من مجرد التفكير فى مهاجمته!!

وكانت سطحية هذا الاعتقاد متمكنة من الرأى العام المصرى.. وكانت افتتاحيات الأستاذ «هيكل» وصرخات الأستاذ «أحمد سعيد»، تؤكد باستمرار هذا المعنى.. معنى الحماية التى يكفلها الحليف السوفيتى لمصر، والتى يستحيل على إسرائيل والولايات المتحدة تجاهلها وإلا كانت نتيجتها مواجهات ساخنة بين القطبين الكبيرين أو حرب عالمية لثالثة؟!

.. هذا الاطمئنان الوهمى إلى قدرة الحليف السوفيتى، هو أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت عبدالناصر إلى الإيغال فى الأخطاء وتحدى إسرائيل والولايات المتحدة فى مواقف عنترية وقرارات سياسية، سبقت الهزيمة مباشرة كان أولها قرار سحب البوليس الدولى الذى يفصل بين مصر وإسرائيل.. ثم القرار الخطير بإغلاق مضايق العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية!! فقد تعللت إسرائيل بهذه القرارات لإقناع العالم أن عبدالناصر يسعى إلى الإجهاز عليها وقتلها.. وأن حقها فى الدفاع عن وجودها أصبح مشروعاً.

٩- الرئيس والمشير:

س: وهل تطرق الكتاب إلى وصف العلاقة بين عبدالناصر والجيش أو بين عبدالناصر والمشير عامر قبل الهزيمة.. وهل كان هناك اتفاق ووفاق على التعامل العسكرى مع إسرائيل؟!

ج: لقد قدم الكتاب معلومة جديدة فى ذلك الحين.. وهى أن المشير عامر كان يستأثر بالجيش.. وكان يغدق الكثير على قياداته وكوادره..

وكان رؤساء الجيوش البرية والجوية والبحرية من الموالين للمشير، وهو الذى اصطفاهم واستبقاهم ومكنهم من الجيش.. وكان العقيد «شمس بدران» أيضاً مسئولا عن مكتب المشير، ومن خلال موقعه فرض نفوذه على الجيش كله، مستخدما المخابرات العسكرية.. وكان هذا الوضع الذى انتهى إليه الجيش مثار قلق لعبدالناصر وسببا فى إثارة مخاوفه من المشير عامر.. وقد ظل الصراع بينهما مكتوما، إلا أنه تفجر فجأة عندما جرى إبلاغ عبدالناصر بأن المشير عامر قد أعد مخططا لمهاجمة إسرائيل يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧، ووضعه أمام الأمر الواقع!! وقال بعض المقربين من المشير بعد ذلك أن هذه الخطة قد اكتشفتها المخابرات الإسرائيلية قبل ساعة الصفر بأيام قليلة، وقد تم ابلاغ تفاصيلها للولايات المتحدة التى عمدت بدورها إلى ابلاغها للقيادة السوفيتية، طالبة منها التدخل لمنع تنفيذ هذه الخطة وتهدئة الأوضاع، حتى يمكن الوصول إلى حل سلمى ينهى الأزمة بين مصر وإسرائيل!!

وقد صدرت التعليمات من القيادة السوفيتية إلى سفيرها بالقاهرة لإبلاغ عبدالناصر شخصيا بما يضمره المشير عامر وكانت ساعة الصفر التى حددها المشير تقترب من نهايتها مما اضطر السفير السوفيتى فى القاهرة إلى الذهاب إلى منزل عبدالناصر بمنشية البكرى، فى الساعة الثانية من فجر يوم ٢٦ مايو.. وأصر على ضرورة إيقاظه من النوم.. وأبلغه بالخطة التى أعدها المشير عامر وطالبه بالأسراع إلى إجهاضها، حتى لاتتعقد الأمور وحتى يمكن مواصلة المساعى السلمية لحل الأزمة!!

وكانت صدمة عبدالناصر شديدة، فقد اتصل على الفور بالمشير عامر.. وقامت مشادة كلامية بين الطرفين، انتهت بغضب المشير

وعدوله عن خطته.. ويؤكد شهود هذه المرحلة من العسكريين، على تبرم المشير عامر من مواقف عبدالناصر السياسية بعد تركيز القوات المصرية فى سيناء، وتقلبه بين التشدد ثم المهادنة، مما دفع المشير عامر وصحبه إلى التفكير فى هجوم مفاجىء على إسرائيل، والإجهاز عليها، مما يضع عبدالناصر أمام الأمر الواقع، ويحقق النصر الساحق على العدو الإسرائيلى!!

كان هذا هو التفكير العسكرى السائد عند جماعة المشير عامر.. وكان الظن عند هؤلاء أن التحول عن مهاجمة إسرائيل والبقاء بلا قتال فى عرض سيناء يعرض الجيش للخطر.. ويضعف من معنوياته.. وأن المبادرة بالهجوم هى السبيل الوحيد لإلحاق الهزيمة بالعدو فوق أرضه!!

وكان عبدالناصر قد اتخذ عدة قرارات بعد اكتشافه خطط المشير، من بينها تخفيض حالة الاستعداد القصوى فى بعض قطاعات القوات المسلحة.. وإصدار التعليمات للفريق محمد فوزى رئيس الأركان فى ذلك الحين بعدم الاستجابة لأى أوامر عسكرية لاتصدر عنه مباشرة!

هكذا وضع عبدالناصر الجيش فى قبضته من خلال رئيس الأركان، وكان من الضباط غير المقربين من المشير عامر.. وظل الوضع على هذا النحو إلى يوم الخامس من يونيو عندما هوجمت قواعدنا الجوية فجأة، ولم يتمكن دفاعنا الجوى من الرد.. فقد كانت قيادة الأركان تنتظر التعليمات من عبدالناصر شخصيا!! ولم يعلم سيادته بالهجوم إلا بعد تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق قواعدنا والبدء فى تدمير الممرات والطائرات والرادارات!!

وقد روجت أجهزة المخابرات قصة أخرى لتبرير هذه الكارثة مفادها أن المشير عامر كان فى ساعة الهجوم الجوى الإسرائيلى على

متن طائرة حربية فى طريقه لتفقد الجبهة بسيناء مما عطل وسائل الدفاع الجوى عن العمل خوفا على حياة المشير!!

١٠- مبادرة المشير:

س: على افتراض مبادرة المشير عامر بالهجوم على إسرائيل.. هل كانت هذه المبادرة ستغير من الأمر شيئا؟!

ج: يقول الخبراء العسكريون أن مبادرة عسكرية منظمة ومباغته فى الهجوم على الجيش الإسرائيلى.. سوف تنقل المعركة إلى أرضه.. وأن الالتحام بين الجيشين سوف يعطل أو يضعف من تدخل الطيران الإسرائيلى.. وفى كل الأحوال لو وقعت هذه المبادرة الهجومية، لألحقت بإسرائيل خسائر فادحة وإن لم تحقق الانتصار الساحق عليها!!

ولابد من التركيز هنا على نوعية التسلح الجوى بوجه خاص.. فسلاح الجو هو السلاح الحاسم فى هذا النوع من الحروب.. وإسرائيل تدرك جيداً أن مفتاح النصر على العرب هو التفوق الجوى، لذلك تمكنت من بناء قوة جوية ضاربة قوامها طائرات مقاتلة مقنبلة من طراز «ميراج» الفرنسية ومجهزة أفضل تجهيز.. وبمقارنة هذا التسلح الجوى بما عند مصر والعرب من أسلحة جوية، تبدو الهوة الساحقة التى تفصل بين هذين النوعين من التسلح.. والحقيقة الدامغة أن كافة الجيوش العربية لم تكن تملك طائرات مقاتلة مقنبلة حديثة، قادرة على الهجوم على الأهداف الأرضية والاشتباك الجوى فى نفس الوقت.. فطائرات ميج ١٧، ١٩، ٢١، ٢١ معدل.. تعتبر كلها طائرات مقابلة «Inter ception» مدة طيرانها لاتزيد عن نصف ساعة، وبالتالى فهى طائرات دفاعية خصصت لحماية المطارات

والقواعد الجوية فى دوائر محدودة، لاتستطيع تعديها لمسافات طويلة.. وفضلا عن ذلك فإن تسلح هذه الطائرات بالقياس لطائرة الميراج شديد التواضع.. أما قدرتها على تجنب الصواريخ الأرضية أو الجوية فمحدودة للغاية!!

وهذه المعلومة حول قدرات القوات الجوية العربية مجهولة تماما من الرأى العام المصرى والعربى.. بل ومشوهة أيضا عند القيادات العليا للسلاح الجوى.. فقد كانت أساليب التعمية والتضليل والتهوين من قدرات إسرائيل الجوية، هى إحدى كفاءات التوجيه المعنوى للقوات المسلحة فى ذلك الحين.. وكانت الدعاية السوفيتية والنفوذ السوفيتى داخل الجيش يفرضان نوعا من التقديس للأسلحة السوفيتية.. وكانت طائرات الميج هى إحدى مفاخر هذه الأسلحة، ولم يشكك أحد فى عظمة هذه الطائرة وقدرتها الفائقة على المناورة.. وهذه حقيقة فنية، إلا أن الأنواع التى تسلمتها مصر وسورية من هذه الطائرات لم تكن على المستوى القتالى لطائرات العدو «الميراج» وكان الجهل يحيط بما يملكه العدو من أنواع الطائرات.. ولم تتمكن مخابراتنا من كشف قدرات إسرائيل الجوية حيث فوجئت مصر بضربة الطيران صبيحة الخامس من يونيو، وهى الضربة التى حسمت الحرب لصالح إسرائيل خلال الساعات الأولى من بدء القتال!!

ويؤكد المراقبون هذه المعلومة.. ويقررون أن القيادة المصرية قد فوجئت بحجم الضربة الجوية ودقتها، إلى درجة أنها لم تصدق أن هذه الضربة موجهة من إسرائيل وحدها، وأن هناك مشاركة أمريكية فى هذه الضربة.. بل هناك من ذهب إلى القول بأن الطيران الأمريكى قد تدخل بكل قوته لإنجاز هذه الضربة الجوية المفاجئة.

وقد اتهمت القيادة المصرية على الفور، الولايات المتحدة بالتدخل الجوى لصالح إسرائيل.. بل وصرح عبدالناصر بأن هذه الضربة من صنع الولايات المتحدة!!

ولكن الواقع أن مصر كانت تعانى من إخفاقات استخبارية خطيرة.. بل وكان نقص المعلومات وعدم دقتها، خاصة فيما يتعلق بقدرات إسرائيل الجوية، يشكل أحد أوجه القصور الرئيسية فى أجهزة المخابرات المصرية!!

والغريب أن مخابراتنا قد عنيت بمتابعة التسلح الإسرائيلى من فرنسا، وأسست مكتبا خاصا لها داخل السفارة المصرية بباريس، عام ١٩٦٥ وكانت مهمته الأساسية جمع المعلومات الفنية عن الأسلحة الفرنسية التى يستخدمها الجيش الإسرائيلى وعلى رأسها طائرات الميراج التى كانت فرنسا تزود بها الجيش الإسرائيلى.

وبعد الهزيمة لم يسمع أحد عن محاسبة مسئول واحد فى هذا المكتب.. أو فى جهاز المخابرات حول هذا الموضوع.. بل ولم يسمع أحد عن فتح تحقيق واحد حول مدى نجاح أجهزة مخابراتنا فى الحصول على المعلومات الدقيقة عن قدرات وطاقات القوات الجوية الإسرائيلية، التى كانت مصانع «مارسيل داسو» الفرنسية للطائرات، هى مصدرها الرئيسى.. بل طوى الصمت هذه القضية، رغم اتهام القوات الجوية المصرية بالتقصير.. ومحاكمة قادتها بتهمة الفشل فى تجنب الضربة الجوية الإسرائيلية، والإهمال فى صد الهجوم الجوى الذى شنه العدو على جميع قواعدنا الجوية صبيحة الخامس من يونيو!! وهكذا كان التجهيل بأسباب الهزيمة، مواكبا لحملة ضارية استهدفت تلبيس المشير عامر المسئولية عن الهزيمة .. والواقع أنه كان لابد أن يموت

المشير عامر، لتدفن المسئولية فى قبره.. وقد نجح عبدالناصر ومن ورائه أجهزة إعلامه فى أن يلبس ثوب الضحية التى خدعها المشير وصور لها قوة الجيش وقدرة تنظيمه على خلاف الحقيقة.. بينما الواقع أن عبدالناصر كان يتابع أولاً بأول خطى المشير فى الجيش.. وكانت عيونه فى أفرع القوات المسلحة تنقل إليه أولاً بأول كل تحركات المشير، بل وتفاصيل حياته الخاصة ومغامراته العاطفية!!

لقد كان عبدالناصر شديد الخوف من سلطات عبدالحكيم عامر فى الجيش، ومن التفاف بعض كبار القادة حوله.. وكانت نهاية المشيرالمأساوية مخرجا له من ورطة الهزيمة!!

ثم بدأ الرجل فى تثبيت أقدامه بكلام كثير عن الإصلاح والديمقراطية، انتهى بوضع برنامج ٣٠ مارس وإعلانه على الشعب فى زفة إعلامية كبرى، تبشر الناس بنهاية مراكز النفوذ وسقوط دولة المخابرات.. والتوجه نحو الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان!!

٣٠- بوادر الغضب:

س: هل تحولت المعارضة الصامتة لعبدالناصر إلى صدام أو صحوة جماهيرية ضد تخدير الإعلام الناصرى؟!

ج: بدأ جهابذة الفلسفة والتنظير يتحلقون حول عبدالناصر، بعدما تخلص من جناح المشير.. وضرب بشدة كافة القوى المعارضة وملأ المعتقلات والسجون بكل مشتبه فى ولائه، وأخذ ينشر على كل صعيد.. بأنه لاصوت يعلو فوق صوت المعركة! وأن حكومته تجتهد لإعادة بناء الجيش والانقضاض على إسرائيل. ولكن الواقع كان غير ذلك.. فقد كان عبدالناصر يسعى سراً للتفاوض مع إسرائيل، وكان يحاول

استرضاء الولايات المتحدة.. واستجداء مساعدتها على عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو!!

ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ عام الصدام الدموى بين عبدالناصر وقوى المعارضة، يواجه الرجل رفضاً شعبياً لحكمه ومطالبة جماهيرية بمحاكمته.. فرغم كل المناورات والمسكنات الإعلامية.. خرج شباب الجامعات فى فبراير ١٩٦٨ فى مظاهرات حاشدة تطوف شوارع القاهرة وتنضم إليها الجماهير بكل فئاتها تندد بعبدالناصر.. وتحمله مسئولية الهزيمة وتطالب بمحاسبته .

ودارت مصادمات عنيفة، وجرت اعتقالات واسعة، انتهت بعودة الهدوء إلى العاصمة.

وكان لابد أن يستقر الداخل على أوضاع جديدة، تمتص النقمة على النظام الحاكم.. وهكذا ولد ما يسمى ببرنامج ٣٠ مارس الذى أراد به عبدالناصر الإيهام بإجراء إصلاحات جذرية فى أداة الحكم وتوجهات قيادته والبدء فى مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسى تختلف كثيرا عن المراحل السابقة.. مرحلة من الإنفراج السياسى، والحريات العامة وسيادة القانون الخ.. والواقع أن الإصلاحات التى أرادها عبدالناصر فى برنامج ٣٠ مارس، لم تكن سوى إصلاحات شكلية لاتخرج عن إطار الحزب الواحد والفكر الشمولى.. وبالتالى لاتحقق شيئاً ملموساً فى ساحة الحريات العامة وحقوق الإنسان.. وقد شارك فى الإعداد لهذا البرنامج التخديرى الأستاذ «هيكل». وبعض مثقفى السلطة، وقد صاحبه فى نفس الوقت برنامج من أجل إصلاح الاتحاد الاشتراكى!! وتشكلت لجنة من أنصار النظام من بينهم أيضاً الأستاذ «هيكل»، تسمى لجنة «المائة» وقد عهد إليها إصلاح الاتحاد الاشتراكى

وتنقيته من الانتهازيين والوصوليين ودعم التنظيم الطليعى وهو التنظيم السرى الذى أسسه عبدالناصر، ليكون رقيباً على كافة أجهزة الدولة.. وعيناً ساهرة ضد أعداء النظام والمتربصين به فى الداخل والخارج.

.. هكذا كان واقع الحال خلال الشهور التالية لهزيمة يونيو.. فقد عاد كل شىء إلى ما هو عليه قبل الهزيمة!! ذلك الصراخ والعويل فى «صوت العرب» والافتتاحيات المدوية لأهرام « هيكل».. والأعذار التى لاتنتهى حول أسباب الهزيمة، وبدلا من أن نتحول إلى سؤال أنفسنا لماذا هزمنا تلك الهزيمة النكراء وماهى مسئوليتنا عنها؟! أخذنا نكيل الاتهامات للإمبريالية العالمية وربيبتها إسرائيل.. وصنعنا منها «شماعة» نعلق عليها كل الأوزار التى ارتكبتها القيادة السياسية والعسكرية.. وكل المصائب التى أدت إلى هزيمة جيشنا والجيوش العربية على جبهات ثلاث.. فالخطأ ليس فينا ولكن فى غيرنا.. فقد كنا نتحرك على طريق صحيح وفى الاتجاه الصحيح.. ثم انتكسنا بفعل تآمرى خبيث.. فنحن لم نهزم ولن نهزم وضياع الأرض ليس معناه هزيمتنا النهائية مادامت إرادتنا قوية شامخة قادرة على الصمود والانتصار!!

وبهذه العبارات الرنانة كان الشعب يعيش أيامه على أوهام كاذبة.. فقد كانت حقائق الهزيمة تختفى وراء ستار سميك من الكتمان!! ولم يجرؤ عبدالناصر ومن معه على مكاشفة شعبه بالأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذه الكارثة!! بل ظل .يراوغ ويناور مكتفيا بالقول المأثور أنه مسئول عن كل شىء.

ولم تكد تمضى بضعة شهور على انتفاضة القاهرة فى فبراير ١٩٦٨ حتى تفجرت انتفاضة شعبية أقوى فى الاسكندرية وهبت جموع

الطلبة تؤازرها القطاعات الشعبية المختلفة هاتفة بسقوط عبدالناصر.. مطالبة بفتح تحقيق كامل حول هزيمة يونيو و محاكمة كافة المسئولين عنها.. وكان واضحا أن مناورات التهدئة والتسكين التى بدأها نظامُ عبدالناصر فى أعقاب الهزيمة لم تنجح فى إقناع الشعب بأسباب الهزيمة.. وأن محاولة إلقاء المسئولية على المشير عامر والقوات المسلحة لم تفلح فى امتصاص الغضب الشعبى الكاسح الذى استبد بالجماهير العريضة من هول الكارثة التى نزلت بمصر والدول العربية المحيطة بإسرائيل..

والواقع أن نظام عبدالناصر دفع ثمن الدعاية المفرطة والتفاخر المسف حول القوة العسكرية التى يملكها.. وحول قدرتها الفائقة فى الإجهاز على إسرائيل مرتين على الأقل!! لقد كان هذا السلوك الذى تواصل منذ عام ١٩٥٦ وحتى هزيمة يونيو سببا فى إقناع الجماهير العربية بقوتنا التى لاتقهر.. وقدرتنا التى لاتحد فى الانتصار الساحق على إسرائيل وغير إسرائيل؟!

.. ومن هنا كان جنون الجماهير.. ورفضها لكل المبررات التى قدمها النظام حول الهزيمة.. وكان إصرارها فى عنف لم يسبق له مثيل على إسقاط عبدالناصر ومحاكمته.. مما اضطر الرجل إلى استخدام طائرات الهيلكوبتر لأول مرة لقمع مظاهرات الإسكندرية وضرب القوى السياسية التى تظاهرها.. وسقط فى هذه الأحداث مئات الضحايا وآلاف المعتقلين!!

وهاتين الانتفاضتين فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ هما اللتان يمكن وصفهما بخريف الغضب الذى أعقب الربيع الكاذب الذى قاده بجدارة الاستاذ محمد حسنين هيكل.. والاستاذ أحمد سعيد!! وكان حصاده

تلك الصدمة الهائلة التى أصابت الجماهير العربية من هزيمة «أكبر قوة ضاربة فى شرق البحر المتوسط» و«أعظم قلعة مسلحة بالقاهر والظافر والناصر» وكانت أكذوبة الضربة الأولى والضربة الثانية التى ابتدعها الأستاذ هيكل شاهد حقيقة على السخرية والاستخفاف بالجماهير العربية التى ما كان لها إلا أن تفجع.. وأن تثور لهذا العبث الرخيص بالعقول والأفهام! وأن يولد فى النهاية خريف غاضب من بطن ربيع كاذب صنعه الأستاذ هيكل ومن معه طيلة السنوات السابقة على هزيمة يونيو!!

ورغم شعار لاصوت يعلو على صوت المعركة لم يكن هناك إعداد جاد للمعركة.. فقد جرى ذبح القوات المسلحة على أيدى عبدالناصر وكبار الضباط من أعوانه وعلى رأسهم الفريق محمد فوزى.. وتمت أكبر عمليات اعتقال وتسريح من الجيش بدعوى تطهير الجيش من أعوان المشير.. وقد شملت هذه الحملة كل مشتبه فى ولائه لعبدالناصر.. وكل من اقترب من المشير عامر وعانى مئات من أكفأ ضباط القوات المسلحة الاعتقال أو التشرد.. حتى اضطر بعضهم إلى مغادرة البلاد والعمل كمقاتلين فى الحرب الأهلية النيجيرية!!

وكان تواجد الخبراء السوفيت فى داخل قطاعات الجيش المصرى .. واشتداد نفوذهم بعد الهزيمة مثار سخط داخل صفوف الجيش.. وكانت الشكوك قد انتشرت حول تسرب معلومات إلى إسرائيل من خلال هؤلاء الخبراء ورغم تعويض الجيش ببعض الأسلحة والمعدات التى فقدها فى حرب الخامس من يونيو.. فقد واصل الاتحاد السوفيتى سياسته فى تزويد مصر بأسلحة دفاعية لاتقدم ولا تؤخر فى مواجهة إسرائيل مواجهة جادة.. بل ظل التفوق النوعى فى التسليح

الجوى والبرى فى صالح إسرائيل رغم كل الدعاية التى صاحبت إعادة بناء الجيش والتى برع فيها نفر غير قليل من الكتاب والصحفيين ذوى الاتجاهات الشيوعية والتى كانت تغص بهم ساحات الصحافة المصرية فى ذلك الحين!!

لقد كانت أوضاع الجيش منذ الهزيمة وإلى يوم رحيل عبدالناصر مزرية للغاية.. ولم يكن التسليح ولا التدريب الذى اضطلع به الخبراء السوفيت يرقى إلى المستوى المطلوب لمواجهة إسرائيل عسكريا خاصة وأن القيادة العليا للجيش وبعد استشهاد الفريق عبدالمنعم رياض واستبعاد العديد من القادة الأكفاء لم تكن مؤهلة لإعادة بناء القوات المسلحة على أسس سليمة تضع الخبرة قبل الثقة وتحرر الجيش من سيطرة الخبراء السوفيت وغطرستهم!!

ويبدو أن عبدالناصر كان على إدراك كامل بأن السوفيت لن يساعدوه على قهر إسرائيل.. ولا استرداد شبر واحد من سيناء.. فقد كانت كواليسه شديدة النشاط لاسترضاء الولايات المتحدة والبحث عن حل يمكنه من مصالحة إسرائيل بلا حرب.. وهكذا أثمرت هذه الجهود السرية والعلنية مشروع معاهدة للصلح مع إسرائيل أعدها وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة فى ذلك الحين!! وقد سبق الإعلان عنها زفة إعلامية مناسبة لتهيئة الرأى العام لتقبلها.. وعندما وافق عبدالناصر على مشروع روجرز دقت الطبول فى كل مكان تبشر بالسلام القادم بين مصر وإسرائيل.

ورحل عبدالناصر قبل أن يواصل مسلسل السلام.. أو يكمل بناء الجيش.. وكان رحيله المفاجىء سببا فى تحولات داخلية أنهت ذيول الحكم الناصرى ومهدت لبداية جديدة استندت إلى توجه جديد يمزج

بين الإعـداد للحـرب.. والتـمـهـيد للسـلام.. وكـان نجم هذه البـداية هو الرئيس أنور السادات النائب الأول للرئيس الراحل جمال عبدالناصر!!

٣١- مصر والخيار النووى:

س: لوأن مـصـر كـانت تمتلك أسلحـة نووية هل كـانت إسـرائيل تجرؤعلى مهاجمتها عام ١٩٦٧؟

ج: أن الملف النووى المصـرى من الملفـات السـرية التى يتـجنب الناصريون الخوض فيها فقد خسرت مصر ولا شك السباق النووى مع إسـرائيل.. وتمكنت إسرائيل بمساعدة فرنسا من إنتاج قنبلتها النووية قبل هزيمة يونيو بسنوات.. بينما لم تتحرك مصر فى إتجاه إنتاج سلاح نووى خطوة واحدة إلى الأمـام... وقد شهد بعض خبـراء لجنة الطاقة الذرية المصرية مؤخرا بأن الإراده السيـاسـيـة لإنتـاج أسلحة نووية لم تتـوافـر على الأطلاق وأن لجنة الطاقـة الذرية لم تسـتطع الحصول على التمويل اللازم ولا الأمكانات اللازمة لإنتاج أسلحة نووية بل كانت المراوغة كلما طالبت اللجنة بتزويدها بمفاعل نووى ليمكنها من إجـراء الأبحـاث... وكـان وراء هذا الأسـتـرخـاء من البـداية الولايات المتـحدة الأمـريكيـة التى كـانت ترفض دخـول مـصـر السـبـاق النووى لا حماية لإسـرائيل ولكن رغبـة فى مـحاصـرة إنتاج الأسلحـة النووية ومنع إنتشارها خاصة بين دول العالم الثالث.. وبعد أن حصلت إسرائيل على مساعدات فرنسيـة لإنتاج قنبلتها النووية مقابل مشاركتها فى حرب ١٩٥٦ لم تتـخـذ الولايات المتحدة أى خطوة إيجـابيـة لمنع إسرائيل من مواصله برنامجها النووى بل وأهدت جامعة بن جوريون مفاعلا للأبحاث العلمية وظلت على موقفها من مصر بينما رضخ عبد الناصر للإرادة الأمـريكيـة ولم يحاول حتـى بعد أن توطدت عـلاقاته بالإتحاد

السوفيتى فى الستينيات أن يطلب مساعدة أصدقائه السوفيت للدخول فى السباق النووى مع إسرائيل وعندما تواصل القلق حول قدرة إسرائيل النووية وسرت شائعات اعوام ١٩٦٤/١٩٦٥ عن تمكن إسرائيل من إنتاج عدد من القنابل النووية التكتيكية تحركت وزارة البحث العلمى تحت ضغوط علماء لجنة الطاقة الذرية وتقرر شراء مفاعل نووى من الدانمارك وكان المفاعل الوحيد الذى إشترته مصر من الإتحاد السوفيتى قبل ذلك بسنوات قد وجد مكانه الطبيعى فى المخازن إذ لم يكن صالحا لا للأبحاث ولا لغيرها وبعد أن سافر وفد من هيئة الطاقة الذرية للتعاقد تم إلغاء عملية الشراء فجأة وعاد الوفد إلى مصر خاوى اليدين! وتسائل خبراء هيئة الطاقة النووية عن أسباب التراجع عن شراء المفاعل.. وجاءهم الرد بعد أيام على لسان وزير البحث العلمى آنذاك الذى قرر أن إستخدام إسرائيل للقنابل النووية ضد مصر أمر مستحيل بسبب وجود الرياح الجنوبية الشرقية التى يمكن أن تنقل الغبار النووى إلى إسرئيل فى حالة ضرب مصر بالقنابل النووية!! ورغم غرابة هذا التفسير وشذوذه فقد وجد القبول من الرئيس عبد الناصر الذى تسلم من وزير البحث العلمى شيكا بخمسة ملايين دولار هى قيمة المفاعل الذى ألغى شراؤه وذلك كهدية من وزارة البحث العلمى لدعم المجهود الحربى فى اليمن!!.

المؤسف أن مصر كانت تمتلك قدرات ذاتية لمواصلة الأبحاث النووية ولإنتاج قنبلة نووية.. فقد كانت فى الخمسينات والستينات أكثر تقدما من الهند وباكستان بل وتركيا .. وكانت تملك نواة من الخبراء والعلماء تحت قيادة محمد مصطفى مشرفة باشا العالم الجليل كما أرسلت بعثة لدراسة الطبيعة النووية إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ وكان

سبقها فى هذا المجال يؤهلها الدخول إلى النادى النووى لمواجهة التحدى الإسرائيلى الذى بات يهدد أمنها القومى ومن الطبيعى ألا تجسر إسرائيل على مهاجمة مصر كما حدث فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ إذا كانت مصر تملك سلاحا نوويا .. وحتى إذا إجتمعت إسرائيل ومصر على مائدة مفاوضات كما حدث فى كامب ديفيد فأن موقف مصر سوف يكون مدعوما بقوة ردعها النووى كما نرى ونشهد فى العلاقات المتوترة بين الهند وباكستان والمفاوضات التى تجرى بينهما لإزالة التوتر..

لذلك كانت خسارة السباق النووى عظيمة ... ولكن الخسارة الأعظم أن مصر لا تعرف شيئا عن هذا الملف النووى الذى أخفته بعناية حكومات عبد الناصر ولم تجرؤ أبواق الناصرية .. ولا المتحدث الرسمى بإسمها أن ينطق كلمة واحدة حول هذا الملف ... ولا أن يقول لنا شيئا كما إعتاد أن يقول لماذا تراجع عبد الناصر عن الدخول السباق النووى وأمامه عدو يعمل ليل نهار على إنتاج أسلحة نووية حتى نجح فى كسب السباق وخسرنا نحن قدرة الردع التى تغنينا بها طويلا!ولم يقل لنا أيضا لماذا وقع عبد الناصر عام ١٩٦٨ إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية دون أن يطالب بتوقيع إسرائيل عليها أولا؟!

لم ينطق كبير الإعلاميين الناصريين بشئ من ذلك لسنوات طويلة أعقبت الهزيمة ولم يأت ذكر الملف النووى المصرى لا فى أعمدته الصحفية .. ولا فى كتبه التى أشبعنا بها دفاعا عن العهد الناصرى .. ثم فجأة وبلا مقدمات وفى نقابة المحامين ببيروت عام ١٩٩٨ يتحدث الأستاذ الكبير حسنين هيكل ويفجر قنبلة مدوية، إذ قال مامعناه أن ضربة ١٩٦٧ جاءت لإجهاض البرنامج النووى المصرى فقد كانت مصر على وشك إنتاج قنبلتها النووية !

ثم أضاف أنه لا يخفى سرا، إن قال بأن شركة كيما المصرية قد تمكنت قبل هزيمة ١٩٦٧ من إنتاج نصف طن من الماء الثقيل الضرورى لإنتاج القنابل النووية!! وأن بعض المعدات اللازمة لإنتاج القنبلة النووية قد تم إستيرادها سرا بواسطة بعض المصانع الحكومية تحت غطاء آخر قصد به التمويه !!

كنت أحد المشاهدين بطريق الصدفة لهذه المداخلة فى التليفزيون اللبنانى وقمت على الفور بسؤال المرحوم المشير محمد على فهمى، الذى كان قائدا لسلاح الدفاع الجوى عن معلوماته حول هذا الموضوع فأكد أنه يتعجب من مثل هذا الإدعاء !!وقال لو كانت هناك جهود لإنتاج أسلحة نووية .. لكان قادة القوات المسلحة أول من يعلم. وأردف قائلا ثم لو صح هذا الإدعاء فأين هى الصورايخ أو الطائرات التى تمكن من إستخدام هذه القنابل ضد إسرائيل ؟! ثم سألت بعض كبار المسئولين فى شركة كيما فى ذلك الوقت فأكد الجميع أن شركة كيما لم تنتج فى تاريخها ماء ثقيلا ولا خفيفا .. وأن هذا الإدعاء لا أساس له من الصحة!!!

ويبدو أن الأستاذ هيكل لا يعلم بما قرره بعض أعضاء هيئة الطاقة الذرية فى ندوة أعدها معهد الدراسات السياسية بحزب الوفد، وما أكده بعد ذلك عدد من العلماء ممن شاركوا فى أعمال هذه الندوة أن برنامج مصر النووى لم يتعد الأوراق التى كتب عليها وفوقها مفاعل يتيم ورده الإتحاد السوفيتى لا يصلح حتى للأبحاث العلمية وإنتهى فى مخازن هيئة الطاقة الذرية !! وأن عالمين كبيرين من علماء الطبيعة فى جامعتى القاهرة والإسكندرية قد وجها إلينا خطابين يؤكدان فيهما على إنتفاء الإرادة السياسية فى إنتاج قنابل نووية ويأسفان على

خسارة السباق النووى(وفى المقال الأسبوعى نشرت بجريدة الوفد وقائع هذه الندوة كما نشرت الخطابين اللذين تلقيتهما من هذين العالمين الجليلين .. ولكن يبدو أن الأستاذ هيكل لا يقرأ جرائد المعارضة... وأن المحيطين به لا يقرأون أيضا مثل هذه الجرائد .. ولعل هذا هو السبب الذى دفع الأستاذ هيكل إلى هذه المغامرة الإعلامية لعلها تنقذ ماء الوجه .. أو تضيف شيئا من المصداقية لنظام يتحمل كل المسئولية عن خسارة السباق النووى الذى فرض على مصر!!

٣٢- وهم الإصلاح الزراعى:

س: قد يكون من الضرورى الآن مراجعة المشروعات التى تبنتها ثورة يوليو وكانت موضع تقدير وفخار من الرأى العام وعلى رأسها مشروع الإصلاح الزراعى الذى بدأت به ثورة يوليو مسيرتها السياسية والاجتماعية... ما هو تقييمكم اليوم لهذا المشروع؟!

جـ: كانت معظم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تبناها ثوار يوليوموضع جدل عنيف بين الخبراء إلا أن هذا الجدل دار فى كتمان شديد فقد كانت الصحافة مؤممة والأفواه مكممة.. ولم يعرف الرأى العام الرأى الآخر خاصة رأى الخبراءفى جدوى هذه المشروعات.

كان أول هذه المشروعات وأهمها مشروع الاصلاح الزراعى .. وكان المعنى الحقيقى لهذا المشروع الذى نادى به بعض النواب الوفديين قبل الثورة هو النهوض بالزراعة والزارع أى الارتقاء بالأساليب الفنية المستخدمة فى الزراعة مع الارتقاء بوعى المزارع المهنى وتلقينه أساليب الزراعة الحديثة.. إلا أن ثوار يوليو لم يعرفوا هذا المعنى.. ولم يجدوا فى الإصلاح الزراعى سوى نزع ملكية نسبة من الأراضى الزراعية و

إعادة توزيعها على نسبة محدودة من المزارعين.. وهذا الإجراء الذى يستهدف فى نظر الثوار تحقيق العدالة فى توزيع الأراضى الزراعية ووضع حد أقصى للملكية الزراعية والقضاء على ما أسموه بالاقطاع لم يكن هو السبيل الأمثل للارتقاء بالزراعة والمزارع.. فلم تكن المساحة الكلية للأراضى الزراعية (حوالى ستة ملايين فدان) ولا نسبة الأراضى التى نزعت ملكيتها (حوالى مليون ونصف فدان) تكفى لتحقيق العدالة بين ملايين الفلاحين (حوالى إثنى عشر مليون فلاح) .. وقد ترتب على هذا الوضع توزيع حوالى مليون فدان بواقع خمسة أفدنة لكل مزارع.. وهذه المساحة المحدودة لا تفى بإحتياجات الإنتاج الزراعى الأمثل ..ولا تحقق التقدم الزراعى المرغوب.. ومن هنا فلم يكن الحل الأمثل لتحقيق الإصلاح الزراعى تفتيت الأراضى إلى ملكيات صغيرة بل تجميعها فى ملكيات متوسطة وكبيرة تتيح الاستغلال الاقتصادى الامثل.. وكان يمكن أن يكون هذا التجميع فى شكل شركات مساهمة يشارك الملايين فى رؤس أموالها وكذلك من خلال التوسع الزراعى الأفقى فى الأراضى البور بالدلتا والصعيد والأراضى الصحراوية الشاسعة المجاورة للعديد من المحافظات ثم تمليك المزارعين المعدمين لهذه الأراضى بالمجان أو بأسعار رمزية من خلال صندوق خاص تموله الدولة لتحقيق هذا الغرض.. وكانت فى هذه الرؤية الصحيحة لمفهوم الإصلاح الزراعى إنقاذ للوادى القديم من التدمير بسبب التزايد السكانى المتوقع.. كما كان فى هذه الرؤية زيادة للرقعة الزراعية وبالتالى زيادة للإنتاج الزراعى!! وكانت توابع هذا البرنامج تطويرأساليب الزراعة بنشر الميكنة ونظم الرى الحديثة وطرق الزراعة والتسميد المتقدمة فضلا عن الارتقاء بالمستوى المهنى للمزارع وتحسين أساليب التمويل والتسويق الزراعى..

ولكن ضباط يوليو ركبوا رءوسهم فأخذوا من مفهوم الإصلاح الزراعى قشوره وإقتصر مجدهم على تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للأسرة وتحديد إيجار الأراضى الزراعية وقد ترتب على ذلك نزع ملكية نسبة محدودة من الأراضى الزراعية وتوزيعها على شريحة صغيرة من المزارعين فى بعض المحافظات وكفى الله المؤمنين القتال!!

أما المزارع فقد تسلطت عليه الأجهزة الإدارية كبنك التسليف الزراعى التعاونى والجمعيات التعاونية التى لم يكن لها من التعاون إلا اسمها.. وقد تسابقت هذه الإدارات الحكومية فى إذلال المزارع وتدميره بالمصروفات والديون لسنوات طويلة.. فضلا عن أن المزارع لم يحظ طوال سنوات الحكم الناصرى ولا بعده بأى معونة أو مساعدة ترتقى بمستواه المهنى بل ظل على حاله يستخدم الأساليب القديمة فى الزراعة والرى والتسميد. وظل المحراث الخشبى والساقية الحديدية هما الوسائل المتاحة للحرث والرى إلى ما بعد منتصف عهد الرئيس السادات!!

ماذا جنى الفلاح وماذا كسبت الزراعة من هذا القانون القاصر الذى حدد الملكية حتى فى الصحراء وعطل من التوسع الزراعى الأفقى خارج الوادى القديم لسنوات طويلة؟!

إن محصلة قانون الإصلاح الزراعى كما تقدمها الأرقام هى تفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات صغيرة.. وتآكل الرقعة الزراعية بحوالى مليون وربع مليون فدان خلال عشرين سنة نتيجة الزيادة السكانية والبناء على الأراضى الزراعية لعدم وجود بدائل أمام الملايين المتكاثرة فى ريف مصر فضلا عن التخلف التكنولوجى فى نظم الزراعة والميكنة والرى الذى عانته الزراعة ومازالت تعانيه حتى اليوم!

بقى أن نؤكد حقيقة خطيرة وهى أن فلاح مصر الذى إدعى ثوار يوليو أنهم ما قاموا بثورتهم إلا لإنصافه والارتقاء بمستواه.. هذا الفلاح سرقته الدولة وابتزت عرقة طيلة ربع قرن من عمر الثورة، عندما احتكرت الحكومة شراء محاصيله الزراعية بأسعار تقل بنسبة ٦٠٪ عن أسعار السوق الدولى هكذا كانت أسعار القطن والقمح والارز وهى المحاصيل الرئيسية التى ينتجها الفلاح المصرى طيلة العهد الناصرى وبعده حتى تحررت أسعار هذه المحاصيل خلال النصف الثانى من عهد الرئيس السادات!!

كان فلاح مصر إذن هو الممول الأول لموازنة الدولة من خلال فارق السعر الكبير الذى تستولى عليه الحكومة بإحتكارها شراء هذه المحاصيل جبرا وبالأسعار التى تحددها.. ولو عاد هذا الفارق الكبيرإلى الفلاح لاستفادت الزراعة واستفاد الفلاح.. ولما تدهورت أوضاعه المادية والمعيشية والمهنية إلى هذا المستوى المزرى الذى نلاحظه اليوم..

وما يحزن فى هذا السياق هو موقف بعض كبار الخبراء الزراعيين الذين تدافعوا يمتدحون قانون الإصلاح الزراعى ويتفننون فى وصف محاسنه فى الوقت الذى التزم فيه آخرون الصمت خوفا وهلعاً من بطش الثوار!.. ولعل أبلغ ما قيل فى وصف هذه المواقف هو أن ثوار يوليو يبحثون عن شئ يجتذب تصفيق الجماهير ويدعمون به ثورتهم.. وما داموا يملكون القوة فلا شئ أسرع من قرار بتحديد الملكية الزارعية وتوزيع نسبة من الأراضى الزراعيةالتى نزعت ملكيتها على أى عدد من الفلاحين وقد لقى هذه المشروع القاصر رواجا شعبيا كبيرا بفضل الدعاية الضخمة التى صاحبته والطبل والزمر الذى

قادته أدوات الإعلام الثورى حتى قيل للشعب أن مأساة الفلاح المصرى سوف تنتهى مع تنفيذ هذا المشروع الإصلاحى!! ولكن الواقع أن مشاكل الفلاح والفلاحة فى الوادى القديم قد تفاقمت واستعصت بعد أكثر من خمسين عاما من تطبيق هذا القانون..القاصر..

٣٣- هذه القنبلة الموقوتة:

س: من إنجازات الثورة التى يفاخر بها الثوار مشروع السد العالى هذا المشروع العملاق الذى جرنا إلى تأميم قناة السويس وورطنا فى عدوان ثلاثى مسلح ماحقيقته وماجدواه الاقتصادية؟

جـ: الواقع أن هذا التساؤل الكبير كان يدور فى أذهان كبار خبراء الهندسة والرى من المصريين بل ومن الأجانب أيضا الذين جرت استشارتهم فى شأن هذا المشروع ..

.. كان الهدف من مثل هذا المشروع حماية مصر من مخاطر الفيضان أولا .. وتوفير فائض من المياه ثانيا وخلق مصدر للطاقة الكهربائية ثالثا..

ولم يكن هذا المشروع سوى واحد من ثلاث مشروعات تدرسها وزارة الأشغال (الرى) لتنظيم مياه النيل. وقد اختارت حكومة الثورة مشروع السد العالى من بين هذه المشروعات وأحاطته بدعاية واسعة وقدمته للرأى العام على أنه المشروع القومى الذى سيغير وجه مصر وينقذها من أضرار الفيضان ويضيف إلى مساحتها المنزعة عشرات الملايين من الأفدنة فضلا عن الكهرباء التى سوف ينتجها والتى تكفى احتياجات مصر من الطاقة لعدة عقود قادمة.كان هذا المشروع فى نظر العديد من الخبراء المصريين والأجانب هو أقل المشروعات حظا

فى التنفيذ بسبب ضخامة تكلفته والآثار الجانبية الخطيرة المترتبة على تنفيذه فضلا عن المخاطر الأمنية فى حالة تعرض هذا السد الضخم لعدوان أجنبى.

ولكن أمام إصرار ثوار يوليو على تنفيذ هذا المشروع عرضت الولايات المتحدة تمويله لابسبب جدواه الاقتصادية ولكن بسبب رغبتها فى مجاراة الثوار لتثبيت أقدامها فى مصر. الا انها عادت وسحبت العرض بعدما رفضت حكومة الثورة الانضمام إلى حلف بغداد تحت ضغط الشيوعيين المحليين الذين اقنعوا عبدالناصر بأن قبول الانضمام لهذا الحلف سوف يضعف من شعبيته وزعامته!! وهنا تقدم الاتحاد السوفيتى بعرض إلى حكومة الثوار لتمويل بناء السد العالى وعندما سأل عبد الناصر عن كيفية سداد القروض السوفيتية فى حالة قبول العرض كان الرد جاهزا من العناصر الشيوعية المحيطة بالرئيس: لماذا لا نؤمم قناة السويس ونسدد بدخلها نفقات تمويل السد العالى؟!

وراقت هذه الفكرة جمال عبدالناصر على أساس أن تأميم قناة السويس سوف يدعم شعبيته فأعد سرا قرار التأميم وأعلنه فى خطاب مدو حظى بإقبال كبير من الجماهير دون أدنى حساب للعواقب الخطيرة التى يمكن ان تترتب على هذا القرار .. خاصة ومصر والعالم العربى فى صراع مع اسرائيل بينما الحرب الباردة تستعر بشدة بين العملاقين الأمريكى والسوفييتى للسيطرة على العالم العربى؟!!

وبعدما صدر قرار التأميم لم يرضخ عبدالناصر لكافة المحاولات الدولية التى جرت لحمله على العدول عن قراره وتحقيق تسوية سلمية

بين مصر والشركة العالمية المؤممة تضمن لمصر نصيبا أفضل من دخل قناة السويس طيلة المدة الباقية من عقد الامتياز والتى كانت تنتهى عام ١٩٦٨ لتعود القناة لمصر بعدها خالصة من أى حقوق للشركة صاحبة الامتياز.

وقد ترتب على رفض التسوية عدوان ثلاثى على مصر شاركت فيه انجلترا وفرنسا واسرائيل .. وانتهى باحتلال سيناء ومدينة بورسعيد .. وفجأة تدخلت الولايات المتحدة لإنقاذ حكومة عبدالناصر من السقوط وأمرت انجلترا وفرنسا بالانسحاب فورا من مصر بينما واصلت اسرائيل احتلال سيناء بترتيب خاص من الولايات المتحدة؟!

كانت الولايات المتحدة تستهدف المساومة على سيناء لتمكين اسرائيل من الحصول على عدد من المزايا الاقليمية وسرعان ما طالبت اسرائيل بوضع قوات دولية على حدودها مع مصر وفتح الملاحة فى خليج العقبة مقابل الانسحاب من سيناء .. ووافقت مصر على الفور .وتم توقيع بروتوكول سرى يمنح لاسرائيل حق المرور الحر فى خليج العقبة وأيضا فى قناة السويس .. ورفعا للحرج عن عبدالناصر فقد تمت الموافقة على عبور السفن الاسرائيلية قناة السويس رافعة أعلام دول أخرى أما خليج العقبة فقد كان حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية تحت أعلام اسرائيلية؟!

وبعد عامين فقط من كسر الحصار البحرى المفروض على اسرائيل فى البحر الأحمر وقناة السويس تمكنت اسرائيل من تأسيس ميناء ايلات على أنقاض قرية عربية تسمى أم الرشراش .. واستطاعت أيضًا تأسيس خط لنقل البترول من ايلات إلى أشدود على البحر الأبيض المتوسط.

هذا هو الثمن الحقيقى الذى دفعته مصر مقابل بناء السد العالى ابتداء بتأميم قناة السويس وانتهاء بالعدوان الثلاثى الذى مكن لاسرائيل فى البحر الأحمر وقناة السويس وهدد الأمن القومى العربى كله من خليج العقبة وحتى باب المندب؟

ولا يجوز أن ننسى ما دفعته مصر من تعويضات لشركة قناة السويس المؤممة والتى بلغت أكثر من مليار دولار!

ونعود هنا لمسألة التوقيت الذى جرت خلاله كل هذه الأحداث .. فقد كانت الحرب الباردة تفرض وجودها على الشرق الأوسط .. وكانت أعين العملاقين الأمريكى والسوفيتى مركزة على مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ولم تفطن معظم القوى الوطنية المصرية إلى هذه الحقيقة بتفاصيلها وأبعادها .. ولم يفهم ثوار يوليو بطبيعة الحال هذا الصراع العميق بين الشرق والغرب .. فقد كانت حداثة سنهم وتواضع خبرتهم سببا فى غيبة هذه الحقيقة عن أذهانهم وكان فى محيط عبدالناصر شخصيا نفر من الماركسيين واليساريين وغلاة الوطنية الذين لايقدرون توابع العمل السياسى غير المحسوب فى هذا المناخ الدولى الجديد. ولايعرفون شيئا عن أصول العمل السياسى على الصعيد الدولى وقد أغراهم الجهل بقبول اللعب بين القوتين العظمتين بلا حذر ولا روية وكان اعتمادهم فى رفض الأحلاف الأمريكية وإندفاعهم فى تأميم قناة السويس مبنى على اعتقاد خاطئ فى عجز بريطانيا وفرنسا عن ردعهم.. أما اسرائيل فلم تدخل أصلا فى حسابهم .. ولم تكن موضع قلقهم .. وهكذا انعدمت الرؤية الصحيحة لمناخ ذلك الزمان.. وبالتالى انعدم التخطيط السياسى الدقيق لقرارات كبرى بهذه الأهمية والخطر .. ووقع المحظور وحققت اسرائيل ومن

ورائها الولايات المتحدة أكبر كسب إقليمى فى تاريخها عندما فتحت المضايق .. وأسست ايلات وتمكنت من الحصول على وعد من الحكومة الفرنسية بمساعدتها على إنتاج أسلحة نووية مقابل اشتراكها فى العدوان على مصر عام١٩٥٦

واذا عدنا اليوم أى بعد أكثر من ربع قرن إلى دراسة موضوعية للسد العالى على ضوء الواقع العملى فسوف تصعقنا الحقائق التالية

١ - إن توفير المياه خلف السد واستخدامها للتوسع الزراعى لم يتحقق إلا فى حدود ضيقة.

٢ - إن انتاج السد العالى من الكهرباء يذهب فى معظمه إلى مصنع نجع حمادى للألومنيوم الذى يستهلك ٨٠٪ من كهرباء السد .. وما تبقى يكفى ١٠٪ من استهلاك مصر من الكهرباء مما أدى إلى التوسع فى استخدام المحطات الحرارية التى تعمل بالطاقة البترولية والغاز لمواجهة احتياجات مصر من الكهرباء.

٣ - إن ترسب الطمى خلف السد أدى إلى زيادة سرعة المياه الخالية من الطمى فى مجرى النهر مما أدى إلى راتفاع معدل النحر وبالتالى تهديد المدن والقرى والجسور الواقعة على شاطئ النيل وارتفاع تكاليف الصيانة على طول مجرى النهر والرياحات والترع المتفرعة منه.

٤ - إن حرمان الاراضى الزراعية من طمى النيل قد أدى إلى الزيادة فى استخدام الأسمدة الكيماوية مما رفع من تكاليف الإنتاج الزراعى وحرم الأراضى الزراعية من خصوبة مجانية طبيعية يأتى بها النيل سنويا من الفيضان وفضلا عن أن غياب الطمى قد أثر على غياب

الخواص الطبيعية للتربة مما أدى إلى صعوبة تصريف التربة للمياه الزائدة واستتبع ذلك نتائج ضارة بالزراعة تتلخص فى تغيير خواص التربة والمنتجات الزراعية .

٥ ـ تآكل دلتا النيل بسبب اختفاء الطمى الذى يترسب بصفة دائمة على شواطئ الدلتا المطلة على البحر الأبيض مما أدى إلى زحف مياه البحر وتدمير آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية خاصة فى محافظتى البحيرة وكفر الشيخ.. فضلا عن اضطرار الحكومة إلى إنفاق مآت الملايين من الجنيهات سنويا فى عمل مصدات أسمنتية بطول الشاطئ الشمالى المواجه لدلتا النيل لمنع تآكلها!!

٦ ـ إختفاء السردين من شواطئ مصر الشمالية المطلة على البحر الأبيض بسبب اختفاء الطمى وبالتالى تغير الوسط المائى الذى يتكاثر فيه السردين وغيره من الأسماك التى تنمو فى هذه المنطقة.

٧ ـ تراكم الطمى خلف السد مما ارتفع بقاع البحيرة وأضعف من قوة السعة التخزينية للبحيرة.

٨ ـ تزايد الضغط على القشرة الأرضية فى منطقة بحيرة السد العالى بسبب تزايد تراكم الطمى فضلا عن الكتلة المائية المخزونة مما أدى إلى تحريك الزلازل فى هذه المنطقة والتى كانت بعيدة عن حزام الزلازل بسبب وجود بحيرة السد فوق فالق توشكى وفى ذلك خطر على السد العالى نفسه وعلى عيون قناة التحويل والتوربينات المركبة أسفلها.

٩ ـ تعريض أمن مصر القومى للخطر إذ مهما قيل عن محاسن السد العالى فان وجوده بهذا الحجم واحتجازه لهذه الكتلة المائية

الضخمة يشكل تهديدا جسيما لأمن مصر ويضعها فى قبضة أعدائها .. إذ على الرغم من أن جسد السد تراكمى التكوين إلا أن تدميره بأسلحة تقليدية يعتبر أمرا سهل المنال .. ومعنى ذلك إغراق مصر بطوفان المياه المحجوزة خلف السد والذى يبلغ مئات المليارات من الأمتار المكعبة. وتماما كما تستخدم القنابل الذرية التى فشلنا فى انتاجها كسلاح رادع لتهديد العدو . فكذلك يمكن لأعدائنا اليوم استخدام السد العالى كسلاح رادع ضدنا لإرهابنا وإخضاعنا .. وتلك حقيقة كان لابد من اعتبارها عند التفكير فى تنفيذ مثل هذا المشروع وفى ظل الظروف الإقليمية الدقيقة التى تعيشها مصر؟!

الفصل الثانى

الاستفاقة

١ - الأوهام والحقائق:

س: الغيبوبة التى وصفتموها فى الفصل السابق كيف تحولت إلى استفاقة؟! ما هى الأحداث التى أدت إلى هذا التحول؟!

ج: عندما تتعلق الشعوب « بزعامة ملهمة » وترى فى خطاها أملا فى حياة حرة كريمة .. ثم تستيقظ فجأة على حقيقة مريرة لا إلهام فيها ولا كرامة فلابد أن يؤدى وقع الصدمة إلى بحث للأسباب والدوافع ومحاكمة النفس ومراجعة المواقف ...

وما حدث لشعب مصر والشعوب العربية فى الخامس من يونيه ١٩٦٧ ربما يجاوز فى وقعه سقوط الأندلس ولكن يوم سقوط الأندلس لم يكن عند العرب القاهر والظافر والناصر .. ولم يكن عندهم عبقريات إعلامية كالأستاذ أحمد سعيد والأستاذ حسنين هيكل... ولم يكن عندهم كذلك طبالون وزمارون يتغنون ليل نهار بأمجاد الزعامة وإلهامات الزعيم .. ولم يكن عندهم أخيرا جرأة وجسارة على إنتقاء الشعارات التى تستثير الجماهير وتستفز وعيها على أوهام القوة، وخرافات العظمة الكاذبة!!!

لقد حلق عبد الناصر بإلهام زعامته فى سماء العالم نجما يتألق بالوحدة والحرية والرفاهية، وظهر رائدا من رواد حركة عدم الإنحياز التى رأت النور لأول مرة فى باندونج ووقف جنبا إلى جنب مع نهرو وسوكارنو ونكروما وسكوتورى.. إلخ ليقرروا مصير العالم الثالث كله ويعلنون النضال ضد الإستعمار وأعوانه والإلتزام بالحياد الإيجابى بين صراعات الشرق والغرب .

لقد تضخم حجم الرجل الذى طرد الإستعمار الإنجليزى من بلاده.. وقهر قوتين عظميين فى عدوان١٩٥٦ .. وأصبح جاهزا لتحرير فلسطين وبناء الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج...

ولم تكن الجماهير العربية تشك لحظة فى قدرة جمال عبد الناصر على تحرير فلسطين... فقد كان جيشه وتصريحاته وتحركاته قبيل الخامس من يونيو توحى بأن نهاية إسرائيل وشيكه... وأن «العار القومى» الذى لحق العالم العربى على وشك الزوال!!

وعندما وقعت الهزيمة... بدأت الشعوب العربية تفيق من هولها وتحولت الصدمة إلى غضب شعبى كاسح، لم تتوقف أجهزة النظام الناصرى عن محاولة إحتوائه مرة بالحيل وأخرى بالعنف فقد كان من المستحيل أن تبتلع الجماهير العربية على إمتداد سنوات طويلة تلك الشحنات المركزة من خطب الزعيم وصرخات الأستاذ أحمد سعيد وصراحات الأستاذ محمد حسنين هيكل فقد صنعت هذه الشحنات المركزة فى وعى الجماهير ربيعا كاذبا لم يكن من الممكن أن يلد على وقع الهزيمة سوى خريفا غاضبا يطالب بالحساب والعقاب!!

وفجأة رحل صاحب الهزيمة بعد أن وعد بإعداد الجيش للحرب... وبعد أن وقع على إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ... وبعد أن قبل بإتفاقية روجرز لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٠!!!

وهكذا بدأت مصر بعد رحيل عبد الناصر تئن من جراح غائرة لم يدرك عمقها إلا القليل!!!

فلم يكن فى مصر كوب ماء نظيف... إذ أتى تلوث مياه النيل بمخلفات المدن والمصانع على مياه الشرب فى وقت لم يوجد فيه أى بديل لهذه المياه!!

ولم يكن فى مصر دواء لعلاج الأمراض الخطيرة فقد كانت شركات الأدوية عاجزة عن شراء مستلزمات إنتاجها!!!

ولم يكن فى مصر شبكات اتصالات تليفونية تعمل بإنتظام.. فقد دمرت شبكات التليفون فى مصر كلها بسبب عدم الإحلال والتجديد طيلة ستة عشر عاما!!

ولم يكن فى مصر شبكات توزيع المياه... فقد تجاوزت هذه الشبكات عمرها الإفتراضى ولم تجد تحديثا ولا توسعا فى القاهرة والإسكندرية ومعظم عواصم الأقاليم!

ولم يكن فى مصر شبكات صرف صحى فقد هلكت هذه الشبكات خلال العهد الناصرى ولم تجد تجديدا ولا صيانة!!!

ولم يكن فى مصر طرق جديدة.. ولا خطوط سكك حديد جديدة.. ولا بطبيعة الحال مدنا جديدة!!

ولم يكن فى مصر أيضا نقطة بترول واحدة فقد إستولت إسرائيل على بترول مصر فى سيناء.. وصارت مصر على رأس الدول المستوردة للبترول!!

لقد توقفت عقارب الساعة أمام ضرورات التحديث والتطوير التى ترتبط بالإنتاج والبنية الأساسية وصار جهد النظام الناصرى كله موجها إلى الخارج.. إلى سورية والأردن والعراق والسعودية واليمن، محاولا أن يبنى وحدة عربية بالقوة إلا السودان فلم توجه إليه دعوة

واحـدة للمـشاركـة فى أى نوع من أنـواع الوحـدة بل ظل الاسـتـرخـاء بل القطيـعة قـائمة بين نظام عبـد الناصـر والنـظم السياسيـة التى توالت على حكم السودان!! فقد كان تجاهل السـودان فى كل دعوات الوحدة خاضعا لإرادة أمريكية لا تريد لمصر أى روابط وحدوية مع السودان!!

كـانت خـزائن مـصـر خـاوية أو تكاد... فلم يكن من دخل رئيـسى للحكومـة سوى القطن وقناة السـويس والضـرائب وكـان يقابلهـا أعبـاء ثقيلة لتمويل حملة اليمن ثم لأداء تعويضات قناة السويس المؤممة ثم لمواجهـة مغـامـرات الوحـدة فقد التهم عمـلاء النظام فى سـورية ولبنان وغيـرهـا مئـات الملايين من الجنيهـات من أجل قلب الحكومـات العـربيـة «العميلة» التى لا تستجيب لدعـوة الوحدة!! وكانت التجـارة العينيـة بين مـصـر والإتحـاد السـوفـيـتـى هـى الأسـاس لاسـتـيـراد الآلات والمعـدات ومستلزمات الإنتاج الضـرورية لتشغيل المصانع التـى تعهد السـوفيت ببنائهـا لتـصنيع مـصـر والإنتـقـال بهـا إلى «مجتمع إشـتـراكـى صنـاعـى متقدم»!!!

وفى أعقاب الهزيمة سقط شعار من «الإبرة للصاروخ» وقرر الخبـراء أن القطـاع الصناعـى يعـانـى من كل أنواع التـخلف والعـجـز .. فلم يكن الإتحـاد السوفيتى يبيع لمصر أفضل ما عنده من تكنولوجيا صناعية.. فضـلا عن أن مستـواه التكنولوجى فـى الصناعـات المدنية متـخلف جدا عن العالم الغربى.. وطبيعى ألا تؤدى هـذه السيـاسة إلى التصنيع الذى كان من أهم الشعارات الجاذبة التى يتغنى بها النظام.. كما لم تؤد إلى خلق قطاع صناعـى متكامل قادر على الاستـمـرار والازدهـار بمعـزل عن الإتحـاد السوفيتـى.. وكـان على مصـر أن تواجه الكثيـر مما يلزمهـا من

منتجات صناعية عن طريق الاستيراد من الخارج وأداء القيمة بالعملة الصعبة!!!!

لم يكن فى خزائن مصر عملة صعبة تفى بإحتياجات البلاد المدنية والعسكرية، اللهم سوى بقايا الإحتياطى الذهبى لمصر والمودع فى البنك المركزى والذى إمتدت إليه يد عبد الناصر قبل الهزيمة وربما بعدها لمواجهة متطلبات الإنفاق العام..!!

لقد تكشفت الحقائق بصورة أدق وأوضح بعدما تمكن الرئيس السادات من التخلص من جناح على صبرى، فقد بدت صورة مصر الواعدة بالاشتراكية والوحدة هزيلة لا تقوى على الوقوف فى مواجهة هزيمة عسكرية ساحقة على ثلاث جبهات وإحتلال لأراضى عربية فى سيناء والضفة وغزة والجولان، فضلا عن دمار شامل للجيش المصرى الذى فقد معظم معداته العسكرية ومعظم كوادره الرئيسية قبل الهزيمة بالإستشهاد أو الأسر وبعد الهزيمة بالاعتقال أو التسريح من الخدمة العسكرية!!!!

وباختصار لم يكن لمصر من سند فى تلك الظروف القاهرة سوى الدعم العربى الذى تقرر فى مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ .. والدعم العسكرى السوفيتى الذى لم يتجاوز حدود الإحلال لبعض الأسلحة الدفاعية والخبراء السوفيت الذين تحكموا فى معظم قطاعات الجيش!!

٢- شخصية السادات:

س: ما تحليلكم لشخصية الرئيس الراحل أنور السادات.. خاصة أنه ورث تركة مثقلة عن سلفه الرئيس جمال عبدالناصر؟! ثم ألا تتفقون

معى أنه كان أكثر دهاء وخبرة سياسية.. بحيث تمكن من الإطاحة بجناح على صبرى ورفاقه وقيادة ما سمى بثورة التصحيح؟!!

ج: أود قبل تناول شخصية الرئيس السادات أن أذكر مرة أخرى بعناصر التركة التى ورثها عن سلفه الرئيس عبدالناصر . فقد كان الميراث ثقيلا تنوء بحمله الجبال.

١- كانت هناك هزيمة عسكرية ساحقة على ثلاث جبهات واحتلال إسرائيلى لأراض عربية فى سيناء والضفة وغزة والجولان!!

٢- وكان دماراً شاملاً للجيش المصرى الذى فقد معظم معداته العسكرية ومعظم كوادره الرئيسية بالاعتقال والتسريح من الخدمة، فضلاً عن الكوادر التى استشهدت فى الحرب.

٣ - وكان إفلاسا كاملا لخزينة الدولة، واعتماداً مطلقاً على المعونات العربية التى تقررت بعد مؤتمر الخرطوم عقب هزيمة ١٩٦٧.

٤ - وكان خراباً شاملاً للبنية الأساسية فى كافة مدن مصر ابتداء بشبكات التليفونات والصرف الصحى إلى الطرق البرية والسكك الحديدية والكهرباء والمياه والتى لم يجر عليها أى تجديد أو إحلال خلال العهد الناصرى!!

أما المحاور الرئيسية لشخصيته فقد كان الرجل يتميز بذكاء فطرى ممزوج «بخبث» ريفى، وكان مفتونا بالزعامة مولعا فى إداركها بالمداهنة والنفاق.. وكان فى نفس الوقت عاشقاً للمغامرة والمؤامرة مدفوعا بحوافز الوطنية المتأججة فى مراحل شبابه.. وربما تألب فى المغامرة والمؤامرة من العمل مع الإنجليز إلى العمل ضدهم والانحياز إلى الألمان خلال الحرب العالمية الثانية.. وربما أيضاً عمل مع القصر

وكان عضوا فى الحرس الحديدى الذى كان يقوده الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص.. ثم تحول بعد ذلك أو أثناء ذلك إلى تنظيم الضباط الأحرار بقيادة عبدالناصر.. بل وربما كان فى وقت ما يعمل فى التنظيمين معا.. وكان اتهامه فى الاشتراك فى قتل أمين عثمان باشا ومحاكمته وطرده من الجيش؛ سببا فى معاناته واضطراره لامتهان أعمال صغيرة ومخالطته للعديد من الفئات والطبقات واتصاله ببعض عناصر الحركة الوطنية والأحزاب السياسية.. وقد اعترف الرئيس السادات فى كتابه «البحث عن الذات» أنه دبر لقتل زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا بتفجير قنبلة تحت نافذة حجرة نومه ببيته بجاردن سيتى، وربما كان دافعه الحقيقى هو القصر والحرس الحديدى الذى كلفه بهذه المهمة.. أو ربما كان دافعه تنظيم الضباط الأحرار.. أو بعض عناصر الحركة الوطنية التى كانت تتهم الوفد بمهادنة القصر والتفريط فى القضية الوطنية!!

المهم أن المؤامرة والمغامرة والاختباء والاختفاء والولع بالعمل السرى ومخالطة بعض الأوساط والاتصال ببعض العناصر الأجنبية المقيمة فى مصر.. كانت محور جهد الرئيس السادات فى شبابه ومحط اهتمامه مما شكل بعض جوانب شخصيته فقد كان جسورا ولكن فى حذر وارتياب.. وكان مبادئا ولكن من الصف الثانى وليس من الصف الأول.. فقد كان يؤثر فى هذه المراحل المبكرة من حياته أن يختبىء وراء الرجل الأول.. ولكن كان يحب أن يكون المايسترو من وراء الستار!!

٣- تصحيح على المقاس:

س: ثورة التصحيح التى قادها السادات هل صححت شيئا فى نظركم؟

ج: هذه الشخصية الكامنة فى مجموعة عبدالناصر المتربصة بالحكم رغم مظهرها الخادع.. هى التى استطاعت بعد رحيل عبدالناصر أن تنقض على جناح على صبرى وأن تصفيه خلال ساعات قليلة والسر فى معلومات استخبارية كانت تصل الرئيس السادات أولا بأول حول خطط هذا الجناح ونواياه.. وجاءت اللحظة المناسبة عندما هموا بالانقضاض عليه فكان أسبق منهم فى التخطيط والتنفيذ، فانقض عليهم بحرسه الجمهورى وقبض عليهم وشتت شملهم.. دون إراقة قطرة دم واحدة.. ثم وقف ليعلن ثورة ١٥ مايو التى أطلق عليها ثورة التصحيح ونهاية مراكز القوة!!

والصحيح فى «ثورة التصحيح» أن الرئيس السادات واصل المسيرة بكل البضاعة الناصرية بعد أن اختصر منها خصومه والمعارضين لسياسته ونقلهم من مواقع الحكم الى معتقل السجن الحربى ثم إلى منازلهم.. أما بقية الكوادر الناصرية التى لم تبد عداء للرئيس السادات أو التى قبلت التعاون معه.. فقد ظلت فى مواقعها أو حصلت على مواقع جديدة فى أجهزة الحكم.. ومن هنا فثورة التصحيح لم تؤد إلى تغيير فى جوهر النظام الحاكم.. ولا فى نوع الكوادر السياسية والإدارية التى ركبت الحكم منذ استيلاء عبدالناصر على السلطة عام ١٩٥٤. فقد كانت فى واقعها انقلابا داخل الأسرة لتمكين واحد منها من الانفراد بالسلطة بلا منازع.. وإذا كان جوهر النظام قد ظل ثابتا على الاستبداد بالسلطة، فإن أسلوبه فى الحكم قد اختلف عن أسلوب عبدالناصر وإن كان هذا الاختلاف لاينبىء عن تحول حقيقى فى جوهر الحكم بالإنتقال من حكم الفرد إلى حكم الشعب.. فقد كانت دعوة الرئيس السادات إلى الانفتاح السياسى والاقتصادى بعد حرب

أكتوبر.. وما أعقبها من تغيير فى الدستور وبعض القوانين الحاكمة للعمل السياسى تستهدف تغيير الأسلوب الدكتاتورى المباشر الذى انتهجه عبدالناصر لدعم الاستبداد بالحكم وقهر خصومه بالاعتقال والتعذيب بلا قوانين ولا محاكمة.. فكان الإعلان عن الشرعية الدستورية.. والتعددية الحزبية وسيادة القانون الخ.. وسط ضجة إعلامية كبيرة.. وقبول شعبى عام.. فقد كان التعطش إلى الحريات العامة والمشاركة السياسية كبيرا بعد القهر والهوان الذى عاناه الشعب فى ظل التنظيم السياسى الوحيد المسمى بالاتحاد الاشتراكى.. والإرهاب الذى مارسه التنظيم الطليعى فى كل مواقع المسئولية فى الدولة.. إلا أن الممارسة العملية قد أثبتت أن كل هذه الإصلاحات شكلية.. وأن الرئيس السادات لم يستهدف منها حقا التخلى عن سلطاته الاستبدادية ونقل السلطة إلى الشعب.. فقد تواصل تزوير الانتخابات لصالح حزب الرئيس الذى شكله من بقايا الاتحاد الاشتراكى المنحل وفلول المنتفعين بالحكم المطلق وهو الحزب الوطنى الديمقراطى.. كما حوصرت الأحزاب المعارضة الوليدة وقيدت حركتها بالأساليب السلطوية.. أما الإعلام فقد ظل حكرا موقوفا على الحزب الوطنى وحكومته لاتقربه الأحزاب ولا القوى السياسية.

وكان أسلوب الرئيس السادات فى مواجهة المعارضة هو القمع بالقانون فقد استحدث عددا من القوانين ذاعت شهرتها تحت اسم القوانين سيئة السمعة وهى قانون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والمثير للدهشة هوأن هذين القانونين قد نصا على تجريم أفعال لاتعرفها الديمقراطية مثل البلبلة والتشكيك والأغراض!! وهى فى النهاية قوانين تفرض عقوبات رادعة على النوايا والمقاصد ولا تعاقب

على أفعال محددة.. وكان التبرير الذى ساقه الإعلام الشمولى هو حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى من عبث العابثين بعدما تفجرت بعض المصادمات بين الأقباط والمسلمين واتسع نشاط بعض التيارات الإسلامية حتى أصبح مثار قلق للحكومة وموضع اهتمامها البالغ وبدأ مسلسل العنف السلطوى.. ضد بعض الجماعات الإسلامية.. والمسيحية أيضاً.. وكانت قمة هذا السلوك تحديد إقامة غبطة البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس فى وادى النطرون بعدما اتهمه الرئيس السادات بإثارة الفتنة الطائفية.

ولم تلبث الأحداث أن كشفت حقيقة الانفتاح الديموقراطى الذى أراده الرئيس السادات إذ فجرت زيارة الرئيس للقدس عام ١٩٧٨ ثم توقيعه لمعاهدة كامب ديفيد صراعا عنيفا بين الرئيس والأحزاب والقوى السياسية ليس فى مصر فقط، بل وفى العالم العربى كله وشنت الأحزاب المصرية خاصة حزبى الوفد والعمل حملة شديدة على الرئيس السادات داخل وخارج مجلس الشعب.. ونظمت لقاءات شعبية تندد بالاتفاقية فى الوقت الذى قاطعت فيه معظم الدول العربية مصر وقررت نقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس!!

فى هذا المناخ الساخن المشحون بكل كوامن الغضب يبرز المعدن الحقيقى لديمقراطية الرئيس السادات ويسقط فجأة القناع الديمقراطى الذى صنعه ووعد باحترامه.. فيعتقل فى يوم واحد ١٥٣٦ شخصية.. هى فى معظمها نخبة مصر وروادها من أساتذة وساسة وأدباء وعلماء وصحفيين.. ويودعهم جميعا رهن الاعتقال! ما هى الدوافع!! ماهى الاتهامات.. وما هو الهدف من هذه الاعتقالات الجماعية؟! لاشىء غير النزعة الاستبدادية التى تشكل شخصية

السادات والتى لا يتحمل معها معارضة ولا نقدا فأساس الديمقراطية هو حرية الجدل والتعبير والنقد.. ومواجهة هذه الحرية بالاعتقال والنفى بلا سند من دستور أو قانون أمر تأباه أبسط مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان لذلك كان هذا السلوك القمعى المفاجىء من الرئيس السادات هو التعبير الحقيقى عن جوهر نظامه.. وكان التحول إلى الديمقراطية الذى ادعاه مجرد قناع رقيق أراد به إخفاء الوجه القبيح للدكتاتورية الذى كرهه الشعب خلال العهد الناصرى..

لقد أراد الرئيس السادات فى النهاية أن يتجمل بما قدمه من الإصلاحات الدستورية والقانونية.. ولكنه لم يتجمل طويلا فقد سقط القناع عند أول اختبار مع الواقع.. وكان من الراجح أن يوغل السادات فى القمع والتنكيل بقوى المعارضة وأن يمعن فى ضربها وإيذائها لو مد الله فى أجله.. أو أفلت من الاغتيال يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١!!

٤- السادات فى الميزان:

س: لو أردنا أن نقيم شخصية السادات فى سياق المسار الذى بدأه عبدالناصر فماذا علينا أن نضيف أو نسقط من ميزانه أمام الحقيقة والتاريخ؟!

ج: كما سبق أن ذكرت لم يكن الرئيس السادات من نبع ديمقراطى.. وكيف له أن يتعلم الديمقراطية أو يهواها وقد بدأ حياته العملية عسكريا ثم انخرط فى تنظيمات سرية قادته إلى العنف والإرهاب وخالط جماعات وطنية، وغير وطنية لم يكن لديها فى الأغلب أى حس ديمقراطى فالديمقراطية كنظام سياسى مسألة تربية وتعليم وثقافة وكانت كلها غائبة عن الأوساط التى عايشها الرئيس السادات وتعامل

معها. ولكن ولع السادات بالحكم دفعه إلى السعى لاكتساب التأييد الشعبى وكان يرفض أن يبدو تكرارا لعبدالناصر. ومن هنا كان إطلاقه سراح الكثير من المعتقلين السياسيين.. وفتح الأبواب لمحاكمة الذين ارتكبوا جرائم تعذيب فى عهد عبدالناصر ورفع الحراسات التى فرضها عبدالناصر على أموال آلاف الأسر وتقرير مبدأ التعويض عن الأضرار المترتبة عليها.. وكانت صيحته الشهيرة «لن يكبت رأى ولن يقهر قلم» وقد بدأت فعلا الصحافة المؤممة منذ بداية عهده تفتح صفحاتها للكتاب والمفكرين.. وانطلقت الآراء المكبوتة تتناول عهد عبدالناصر وتفضح جرائمه السياسية والاقتصادية كما انطلقت الدعوة إلى الديمقراطية من الأحزاب والقوى السياسية وكان التشديد على ضرورة فتح ملفات الثورة والتحقيق فى هزائمها العسكرية فى حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ فضلا عن حرب اليمن؟!

إلا أن الرئيس السادات تراجع بلباقة عن القضية الكبرى التى بدأها وهى قضية انحراف النظام الناصرى ، فعندما اشتد الهجوم على هذا النظام وتناولت الصحافة ووسائل الإعلام الكثير من أخطائه وجرائمه بدأ الخوف يتحرك فى قلوب الناصريين من مواصلة هذا الهجوم خاصة وأنه جاء من أقلام تنتمى إلى ألوان سياسية مختلفة وربما وصل هذا الخوف إلى قلب الرئيس السادات وقلوب المحيطين به فإذ به يصدر قرارا جمهوريا بتأسيس لجنتين: لجنة تحقيق هزيمة يونيو ولجنة كتابه تاريخ ثورة ٢٣ يوليو وأسند رئاسة هاتين اللجنتين إلى الرئيس حسنى مبارك الذى كان نائبا للرئيس فى ذلك الحين.. وواضح أن هذا القرار استهدف تهدئة الخواطر وإسكات الأصوات المنادية بضرورة التحقيق فى أسباب هزيمة يونيو وكان من بينها

أصوات عالية جدا توجه اتهامات خطيرة للمسئولين السياسيين والعسكريين فى ذلك الحين.. وتحرك الرأى العام نحو المطالبة بفتح ملفات هذه القضية الخطيرة!!

كما استهدف أيضاً دفن الحقائق الغائبة عن ثورة ٢٣ يوليو والدور الخطير الذى لعبته الولايات المتحدة من أجل إنجاح هذه الثورة.. فقد اتضحت أبعاد هذا الدور بصورة واضحة على نيران هزيمة يونيو ومواقف عبدالناصر قبل وبعد الهزيمة.. وثارت الشكوك حول أصل هذه الثورة وفصلها وكيف أنها كانت فى تعاون كامل مع الاستراتيجية الأمريكية التى استهدفت تحجيم مصر وتثبيت أقدام إسرائيل وإن كان قائدها قد خرج على النص فى بداية الستينات وبدأ الإعداد الأمريكى الإسرائيلى لتأديبه بضربة قاضية تنهى الحلم العربى بإلقاء إسرائيل فى البحر وتنهى فى نفس الوقت الزعامة التى صنعتها الولايات المتحدة لعبدالناصر فى العالم العربى يوم أنقذته من قبضة فرنسا وإنجلترا عام ١٩٥٦ وجعلت منه بطلا قوميا ومنحته المعونة والدعم الذى مكنه من مواصلة لعبة الزعامة فى سورية ثم اليمن والعالم العربى كله!!

وهكذا بدأ الأمل يخبو فى فتح الملفات الرسمية للثورة وهزائمها، فلم تَخْطُ اللجنتان اللتان شكلهما الرئيس السادات لكتابة تاريخ الثورة وتحقيق الهزيمة سوى خطوات متواضعة توقف بعدها عمل اللجنتين دون أن تحقق شيئا ملموسا وعلى حد علمنا لم تستجوب لجنة كتابة تاريخ الثورة سوى شخصيتين أو ثلاثة من شخصيات ما قبل الثورة وكانت استجواباتها محدودة وقاصرة ونذكر من بين من استجوبتهم اللجنة الراحل فؤاد سراج الدين باشا رئيس حزب الوفد.. والمغفور له

فكرى أباظة رئيس مجلس إدارة دار الهلال فى ذلك الحين! أما لجنة التحقيق فى أسباب هزيمة يونيو فلم تسمع عنها شيئا ولكن المؤكد أنه لم يجر تحقيق فنى جاد من خبراء مدنيين وعسكريين حول ملابسات الهزيمة وظروفها وتحديد مسئولية القيادات السياسية والعسكرية عنها.. وظل الباب مغلقا.. والملفات مدفونة فى خزائن وزارات الدفاع والخارجية ومضابط مجلس الوزراء وسجلات أجهزة المخابرات ليرتع دراويش الناصرية والمنتفعون بها والمتاجرون بشعاراتها فى هذا الفراغ الفسيح من التساؤلات الحائرة لماذا هزمنا وكيف هزمنا؟ وأين القاهر والظافر والناصر من هزيمتنا؟ وأين قوتنا الضاربة التى روعنا بها العالم إعلاميا ومكنا لإسرائيل أن تبدو أمام العالم كالحمل الوديع فى مواجهة وحش كاسر يتربص لالتهامها؟!

ولعلها السابقة الأولى فى التاريخ التى يحرم فيها شعب من حق معرفة أسباب هزائمه العسكرية والسياسية!وحتى عدد قتلاه وجرحاه فى أربع حروب خاضها فمازالت هذه البيانات الخطيرة حتى اليوم فى طى الكتمان!!

٥- كبير العائلة:

س: الواضح فى شخصية السادات ولعه بالزعامة وميله إلى تلبيسها ثوبا أبويا وهذا مفهوم قبلى قديم دفعه لأن يطلق على نفسه كبير العائلة.. فما تفسيركم لهذه النزعة التى استبدت بالرئيس السادات فى أخريات أيامه وما تأثيرها على سلوكه السياسى؟!

ج: ذكرت فى الصفحات السابقة أن الرئيس السادات لم يأت من منابع ديمقراطية.. ولكنه سمع عنها وشهد ممارساتها فى العالم الغربى.. وعرف أنها مطلب شعبى قديم فى مصر ولكنه لم يكن قادرا

ولا راغبا لا بتكوينه ولابمن حوله من الحرس القديم والجديد أن يأخذ بالديمقراطية فكرا وعملا.. فكان هذا القناع الديمقراطى الذى صاغه فى دستور ١٩٧١ والذى أقر مبدأ التعددية الحزبية.. وأسفر عن ممارسة مبتورة للعمل الحزبى.. وكانت فى النهاية الانتخابات المزورة والبرلمانات المستأنسة التى شكلت منظومة الحكم الساداتى وميزت أسلوبه فى الحكم بدولة القوانين القمعية التى صاغها فقد كان حريصا فى إرهاب خصومه لا بالاعتقال المباشر كما كان يفعل عبدالناصر ولكن بسيف القانون.. وقد عاونه نفر من «ترزية القوانين» وفقهاء السلطة على صياغة عدد من التشريعات القمعية التى لانظير لها فى أى بلد ديمقراطى أو غير ديمقراطى.. منها قانون العيب.. ونظام المدعى الاشتراكى.. ومحكمة القيم.. ومنها قانون حماية الجبهة الداخلية الذى يعاقب على التشكيك والبلبلة!! وقد أراد بهذه الموسوعة العجيبة التى تعتبر شذوذا على أى نظام ديمقراطى أن يفرض سلطانه «بفلسفة» كبير العائلة الذى يعرف العيب من عدم العيب ويملك حق التأديب على المشاكسين والمبلبلين والمغرضين وينزل بهم ما يستحقون من جزاء.. وقد بلغ قمة الغى والإفتتان عندما قال فيه مرة أحد مشاهير الدعاة «إنه لا يسأل عن أعماله» وقد كانت هذه السقطة من الداعية الشهير مثار دهشة الكثيرين وأيضا مثار غضب جمهور الفقهاء والمفكرين فحتى الأنبياء يسألون عن أعمالهم إلا أن يكون وحيا من عند الله.. فكيف لا يسأل بشر يتولى أمر أمة؟!

ورغم ذلك فقد كان السادات معجبا برداء كبير العائلة مولعا فى ممارسة هذه الصفة ابتداء من أسرته الصغيرة فى ميت أبوالكوم وانتهاء بأسرته الكبيرة فى عموم مصر!! وكان لتقمصه هذه الشخصية

خاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد ما أفاض على تصرفاته مسوحا من السماحة والجود كلما قصده فرد أو جماعة فى مشكلة عامة أو خاصة إلا أن رداء كبير العائلة كان من الرقة والهشاشة بحيث لايحتمل نقدا أو معارضة لسياسات صاحبة خاصة ، ما يتعلق منها برحلة القدس ومعاهدة كامب ديفيد.. وكان الرداء يتساقط كلما اشتدت رياح المعارضة العربية والمصرية لتبدو من تحته الشخصية الحقيقية لأنور السادات.. فلم يحتمل معارضة الحكومات العربية ومقاطعتها الدبلوماسية.. ولم يحتمل كذلك وبدرجة أكبر معارضة الأحزاب خاصة تلك التى ساهم فى إعادتها الى الساحة السياسية.. بل ولم يحتمل معارضة المفكرين والخبراء الذين رفضوا معاهدة كامب ديفيد وعددوا مخاطرها على حاضر العالم العربى ومستقبله.. وظهر معدنه الحقيقى فى ثورة غير مسبوقة على كل معارضيه مع اختلاف ألوانهم السياسية ودرجة معارضتهم لتصرفاته.. فلم يدخر فى غضبته حتى وزراءه السابقين.. وحتى رجاله الذين أسدوا له أكبر الخدمات ولم يجد أمامه سوى رد الفعل الذى تمليه نزعته الدكتاتورية وميله الطبيعى للتنكيل والبطش فكانت اعتقالات سبتمبر التى أشرنا إليها والتى لم تدخر أحداً من رموز مصر السياسية والأدبية والفكرية.. ولكن اللافت للنظر أن أحدا من المحيطين بالرئيس السادات لم يبذل أى جهة لتهدئته أو كبح جماح غضبه أو حتى تبصيره بالعواقب الخطيرة المترتبة على هذا البطش السلطوى الذى أعاد إلى الأذهان أساليب عبدالناصر فى الحكم!! لقد كان الرئيس السادات عاجزاً عن مواجهة خصومه بالكلمة أو الحوار ليشرح ويحلل ويعلل على الرغم من رهط الكتاب والسياسيين والخبراء الذين كانوا يحيطون به والذين أيدوا وباركوا رحلته إلى القدس.. ثم المعاهدة التى وقعها فى كامب ديفيد.. ولكن

أمام ثورة السادات وغضبته الشديدة تراجع معظم هؤلاء عن مواجهته.. والتزموا الصمت حيال القرار الجائر الذى اتخذه ونفذه فى ليلة واحدة باعتقال ١٥٣٦ شخصية بلا ذنب ولا جريرة إلا أنهم رفضوا اتفاقية كامب ديفيد أو تحفظوا على بعض بنودها؟!!

٦- سقوط القناع:

س: لنفرض أن الرئيس السادات لم يختف من الساحة بالاغتيال هل تعتقدون أن مصر كان يمكن أن تجد على يديه بعد معاهدة كامب ديفيد انفراجة ديمقراطية حقيقية؟!

ج - حتى نحصل على إجابة صحيحة لهذا السؤال الدقيق لابد أولا من بعض العمق فى تحليل شخصية الرئيس السادات.. هذه الشخصية تعانى من بعض العقد النفسية لعل أبرزها النرجسية الممزوجة بجنون العظمة.. وقد تجلت نرجسيته وخيلاؤه فى الكثير من سلوكياته السياسية خاصة بعد انتصاره على خصومه فيما سمى بثورة التصحيح ثم بعد ذلك فى نصر أكتوبر.. فقد تبدلت لهجته وتغيرت مواقفه وأصبح مدمنا للحكم والمواعظ فى خطبه وتصريحاته.. وصارت عصا الماريشالية لاتفارقه كلما ارتدى الزى العسكرى الجديد الذى فرضه على ضباط القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر وانتهى إلى تقمص شخصية كبير العائلة وهو اللقب المحبب إلى قلبه وأصبح يجيد أداء هذا الدور فى مظهره وتصرفاته خاصة كلما ارتحل إلى مسقط رأسه فى ميت أبوالكوم محافظة المنوفية.

وأعتقد أن الرئيس السادات قد وصل بعد معاهدة كامب ديفيد إلى نقطة اللاعودة بمعنى أنه تحمل بسبب هذه المعاهدة من الضغوط النفسية والعصبية الشىء الكثير حتى أصبح فى حالة توتر دائم

أخرجه عن صلابته وهدوئه.. خاصة بعد انقلاب الدول العربية عليه.. ومهاجمه الأحزاب والقوى السياسية لسلوكه ومواقفه من معاهدة كامب ديفيد فقد أصيب بمايشبه «السعار».. ولم يعد يطيق سماع رأى مخالف.. أو يحتمل أى هجوم مضاد.. خاصة وأن بعض المهاجمين وعلى رأسهم الأستاذ محمد حسنين هيكل كانوا شديدى الحرص على تعميق الأخطاء التى ارتكبها السادات فى هذه المعاهدة وكان الضرب دائما على وتر عدم استغلال الإنتصار الذى حققه السادات فى حرب أكتوبر، بل ذهب الهجوم إلى أسلوب السادات فى إدارة حرب أكتوبر واتهامه بارتكاب أخطاء أدت إلى عدم تطوير الهجوم على الجيش الإسرائيلى بعد العبور ومواصلة التقدم إلى عمق سيناء وكذلك مسئوليته عن الثغرة التى أدت إلى تطويق السويس وعبور القوات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية للقنال ووصولها الى الكيلو ٩٩ القاهرة!!

لقد كانت لهذه الاجتهادات التى روجها أعداء السادات فى وسائل الإعلام العربية والأجنبية وقع كبير على نفسيته.. خاصة عندما وصف بعضهم حرب أكتوبر كلها «بالمسرحية» التى أعدتها الولايات المتحدة وإسرائيل بالاتفاق مع الرئيس السادات؛ لتحقيق انتصار عسكرى محدود على إسرائيل يحفظ ماء الوجه ويحرك العمل الدبلوماسى من أجل الوصول إلى معاهدة تنهى الصراع العربى الإسرائيلى أو على الأقل الصراع المصرى الإسرائيلى!!

ولسنا فى حاجة إلى الروايات المنقولة أو الشهود الثقاة للتأكيد على أن هذا النمط الإعلامى بمضامينه ووسائله قد حرك فى الرئيس السادات كل كوامن الثورة والغضب ، فقد كان يخشى أن تذهب هذه

الهجمات الإعلامية المركزة فى الداخل والخارج إلى تجريده من الوسام الذى استحقه فى حرب أكتوبر.. وإفراغ هذه الحرب من مضمونها الذى يعتبره السادات والكثير من المعلقين أول انتصار يحققه العرب على إسرائيل!!

ولم يكن المدافعون عن سياسة الرئيس السادات والمؤيدون لمعاهدة كامب ديفيد.. من القوة والقدرة التى تمكنهم من التصدى لهذه الهجمات رغم أن من بينهم كتابًا كبارًا.. ومفكرين سياسيين.. وإعلاميين من الطراز الأول.. وكان بين أيديهم صحافة حكومية وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية. ومع ذلك لم يطاول صوتهم أصوات المعارضين للرئيس السادات فى الداخل وفى الخارج، بل كان الصوت الأعلى هو صوت المعارضة المصرية والعربية التى صورت قضية كامب ديفيد فى النهاية على أنها خيانة قومية أفقدت مصر الانتصار الذى حققته فى حرب أكتوبر وقضت على آمال الشعوب العربية فى إنهاء الوجود الإسرائيلى فى فلسطين بعدما أخرجت مصر، تماما من حلبة الصراع العربى الإسرائيلى ومكنت لإسرائيل والولايات المتحدة من الانفراد ببقية الدول العربية وفرض الحلول التى تريدها!

وكان الإجهاد والغضب يرتسمان على وجه الرئيس السادات فى المقابلات التليفزيونية.. وفى اللقاءات الشعبية.. ولم يكن صعبا توقع مواجهة حاسمة مع معارضيه فقد صار ضروريا وقف الحملات التى تشنها المعارضة ضده والتى بدأت تنال كثيرا من شعبيته وتهدد عرشه بالسقوط وكان عليه أيضاً أن يقدم دليلا للخارج على مدى قدرته وسلطته فى السيطرة على الداخل.. ورغم السبل الدستورية والسياسية التى تتيح للرئيس السادات مواجهة الخلاف مع المعارضة

بالطرق السلمية والأساليب المتحضرة. ورغم عدم وجود قانون طوارىء.. فقد سارع إلى استخدام الأسلوب التقليدى الذى دأب عليه الطغاة وهو أسلوب يجرى فى دمه منذ النشأة، فكان قراره الشهير باعتقال من حددهم بالاسم من معارضيه ولم يتمكن بعض المحيطين به من كبح جماحة بل غالى بعض كبارهم فى تمجيد قرار الاعتقال الجماعى ووصفه بالحدث التاريخى العظيم الذى حفظ على الأمة وحدتها ممن يريدون لها الفتنة والانقسام!!

ويقف الدكتور صوفى أبوطالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الحين بعد أيام معدودات من قرار الاعتقال الجماعى؛ ليقدم الرئيس السادات إلى نواب الشعب فى صورة الفاتح العظيم والقائد البطل ويمعن فى الإشادة بسياسات الرئيس مهنئا الأمة على هذا القرار الحكيم الذى جنبها التناحر والشقاق وأنقذها من فئة ناشزة تسعى إلى تمزيق وحدتها الوطنية!!

ثم يأتى خطاب الرئيس أمام المجلس ليوزع الاتهامات واللعنات على الشخصيات التى اعتقلها ويخص بعضهم بعبارات نابية تنضح بالحقد والازدراء وفى بنبرة متعالية ملؤها التشفى والاستهزاء!!

وفى تقديرى أن صورة السادات التى بدأ بها حكمه قد سقطت وحلت محلها صورة حاكم آخر يدافع عن نفسه ضد السقوط.. وجاءت كل اهتماماته منذ السادس من سبتمبر وحتى السادس من أكتوبر محصورة فى مطاردة الخصوم وحشد الأنصار لتبرير اعتقالات سبتمبر.. واستدعاء التأييد الشعبى لها!!

وكان الإعلام المصرى خلال هذه الفترة مجندا لخدمة هذا الهدف.. وانطلقت الصحف ووسائل الإعلام تبرز سلوك الرئيس السادات

وتنتحل الأعذار لموقفه العنيف من المعارضة.. والضرب على وتر إنقاذ الوحدة الوطنية.. وإطفاء الفتنة التى عمد المعارضون إلى إشعالها حفاظا على وحدة البلاد واستقرارها؟!

وأقترب يوم السادس من أكتوبر ومع اقترابه تضاعفت جهود أجهزة الأمن ضد الجماعات الإسلامية، ورصدت هذه الأجهزة محاولة لاغتيال الرئيس السادات قادتها بعض العناصر المدنية والعسكرية، وكان وزير داخلية السادات اللواء نبوى إسماعيل أمينا فى نقل الصورة إلى الرئيس، إلا أن الرئيس السادات كان شديد الاستخفاف يمثل هذه المحاولات.. وهذا السلوك راجع إلى سوء التقدير الناتج عن التوتر الشديد الذى أصاب السادات ووصل به إلى حد الإصرار على مواصلة الاندفاع لتصفية خصومه متحديا جميع المخاطر.. حتى أنه رفض يوم السادس من أكتوبر اتخاذ الاجراءات الأمنية الروتينية التى تطالبه بارتداء «الصديرى» الواقى من الرصاص وتسليح الحرس الجمهورى المحيط بالمنصة.. والواقع أن الرئيس السادات كما ذكرت فى مؤلفى الخطايا العشر كان يعد نفسه للانتحار.. وهذا النوع من الرجال بشخصيته وتاريخه وسلوكه لايمكن أن ينقلب ديمقراطيا فالديمقراطية عنده ليست سوى قناع لستر حقيقته الدكتاتورية.. وحيلة سياسية لتمكينه من مواصلة الحكم!!

وهؤلاء الذين يتوهمون أن هذه الحادثة -حادثة البطش بالمعارضة، كانت حادثة عابرة.. وأن الرئيس السادات كان يستهدف من ورائها مجرد تمرير معاهدة كامب ديفيد بهدف استرداد سيناء وإخراج مصر من مستنقع الاحتلال الاسرائيلى ثم مواصلة المسيرة الديمقراطية التى بدأها بعد ذلك.. هؤلاء لايعرفون جيدا شخصية الرئيس السادات..

ولا يدركون حقيقة تجاربه الإرهابية والسياسية.. ولايعون الأسباب التى دفعت إلى ما سمى «بالانفتاح الديمقراطى» عام ١٩٧٦ فقد كانت هذه الخطوة من لزوميات دعم السلطة ومواصلة الحكم بأسلوب مغاير لأسلوب سلفه جمال عبدالناصر.. وقد اتخذ الرئيس السادات وفقهاء السلطة الذين عاونوه كافة الاحتياطات الدستورية والقانونية لتظل السلطة الكاملة بين يديه.. وتظل الأحزاب التى أطلق حرية تأسيسها حبيسة إرادته.. وطوع إشارته بعد أن جردها من حقوق كثيرة.. لعل من أهمها حق الاتصال بالجماهير من خلال وسائل الإعلام الكبرى وهى الإذاعة والتليفزيون!! ولم تتصرف إرادة الرئيس السادات يوما إلى إرساء ديمقراطية حقيقية فى مصر بل «ديكور ديمقراطى» تزينه أحزاب مستأنسة وصحف حزبية ضعيفة وتحرسه قوانين قمعية شاذة.. ومن هنا كانت صدمة الرئيس السادات شديدة عندما اكتشف فى قمة مجده أن الأحزاب لم تستأنس.. وأن القوى السياسية والنقابية لم تستسلم .. بل انتفض الجميع على وقع معاهدة كامب ديفيد يشجبون ويستنكرون ويعارضون حتى تخيل فى بعض اللحظات أن انقلابا شعبيا يدبر ضده وأن خصومه القدامى والجدد يحاولون إسقاطه.. فكانت تلك الحملة التأديبية التى قادها والتى ما كان من الممكن أن تتوقف إذا لم يقع الاغتيال أصلا.. أو إذا ما أفلت الرئيس من الاغتيال.. بل كان من المحتمل جدا أن يزداد عنفا وقسوة.. وأن يرتد بالبلاد إلى الحكم الفردى السافر الذى بدأه وواصله جمال عبدالناصر حتى نهاية حياته!!

وفى كل الأحوال لم يسجل التاريخ أبدا لطاغية استبد بالحكم ميلا حقيقيا إلى الديمقراطية.. وإرادة حقيقية فى الحكم بها والتقيد

بقوانينها وضوابطها.. فلماذا يكون الاستثناء عن هذا الأصل عندنا وفى تجربة الرئيس السادات بالذات.. لقد كان للرجل الفضل فى خطوة أولى نحو الديمقراطية ولكنها خطوة متواضعة لم تلحقها أى خطوات أخرى.. ولم يكن الهدف منها كما اتضح فيما بعد إقرار ديمقراطية سياسية كاملة وفقا لبرنامج إصلاحى شامل ولكن كان الهدف كما ذكرت هو تجميل الوجه القبيح للدكتاتورية بقناع زائف من الديمقراطية وعندما سقط القناع مع أول اختبار مع الواقع أصبح القمع المفضوح ضرورياً!!

وكانت رحمة الله واسعة.. وربما كانت رحمة به وبنا!!

٧- مبارك والإصلاح:

س: لنترك الرئيس السادات جانباً ولننتقل، إلى عهد الرئيس مبارك ومحاولاته الإصلاحية.. والأسباب التى دفعته إلى عدم مواصلة المسيرة الديمقراطية والوقوف عند الحدود التى تركها الرئيس السابق؟!

ج: لقد كانت بداية حكم الرئيس مبارك تبشر بالخير.. وكانت التوقعات تتجه إلى استكمال المسيرة الديمقراطية فى عهده.. وترسيخ الديمقراطية الحقيقية فى مصر.. وكانت الشواهد ترجح هذه التوقعات، فالرئيس مبارك جاء إلى قمة الحكم بصورة مفاجئة.. وهو لاينتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار.. ولم يكن من جماعة عبدالناصر ولا من جماعة المشير.. كما أنه من ضباط سلاح الطيران وهو من الأسلحة التى تتميز بمستوى رفيع من التأهيل والتدريب.

وكانت بدايته السياسية انفراجا فى أفق العلاقات بين الحكومة والمعارضة.. وتسامحا كبيرا تجاههما.. وقد بدت ملامحه فى الإفراج

الفورى عن جميع الشخصيات التى اعتقلها الرئيس السادات واستقبالهم برئاسة الجمهورية كما تلى ذلك الإجراء الإفراج عن غبطة البابا شنودة الثالث وإطلاق حرية الحركة أمام أحزاب وصحف المعارضة.. وفى هذا المناخ تمكن حزب الوفد من العودة إلى الساحة السياسية بحكم قضائى فى يناير ١٩٨٤ وأعقب ذلك فى مارس ١٩٨٤ خوضه الانتخابات العامة جنبا إلى جنب مع أحزاب المعارضة وفى مواجهة حزب الحكومة..

كانت الساحة السياسية قبل إجراء أول انتخابات عامة فى عهد الرئيس مبارك تعج بالحركة وبالنشاط.. وكان التفاؤل يعم كافة الأوساط السياسية ويحمل الأمل فى انتخابات عامة حرة نزيهة.. وكان الشعب يتسابق إلى خوض هذه الانتخابات بقوة وعزم حتى أن حزب الوفد عانى العديد من المشكلات بسبب تزاحم أعضائه على الترشيح فى معظم دوائر القطر.. وعجزت أجهزة الحزب أحيانا عن حسم هذا التزاحم على الترشيح لصالح مرشح معين!!

ولكن.. جاءت الرياح بعكس ما تشتهى السفن.. فقد زورت الانتخابات.. وكان أبطال التزوير هم أبطال التزوير فى كل انتخابات عامة.. ومع ذلك حصل الوفد على ٥٨ مقعدا فى الانتخابات.. وأصبح بذلك أكبر أحزاب المعارضة فى مجلس الشعب عام ١٩٨٤!!

كان الخلاف بين الرئيس مبارك وحزب الوفد وبقية الأحزاب السياسية الرئيسية يتلخص فى قضية الديمقراطية.. فقد وضع الوفد فى صدر برنامجه الإصلاح السياسى وتغيير منظومة الحكم من دكتاتورية فردية إلى ديمقراطية برلمانية.. وكان هذا المطلب طبيعيا وملحاً بعدما عانت مصر طيلة أكثر من ربع قرن من الممارسات

الدكتاتورية التى انتهت بها إلى هزيمة نكراء دفعت ثمنها غاليا.. وقد حمل الرئيس مبارك عبء استكمال تحرير سيناء وتأكيد السيادة الوطنية وخلق مناخ من الاستقرار يساعد على الاستثمار والتنمية ولم يكن ممكنا فى يقيننا تحقيق هذه الأمانى الوطنية بغير ديمقراطية حقيقية تؤدى إلى المشاركة الشعبية فى شئون الحكم وتفتح الأبواب أمام تداول السلطة وترسيخ آليات الشفافية والمساءلة البرلمانية التى تمنع الانحراف وتؤمن الانطلاقة الاقتصادية.. إلا أن الرئيس مبارك آثر عدم فتح باب الإصلاح السياسى وقدمت حكومته ومستشاروه عددا من المبررات التى لاتستقيم مع واقع أو منطق، منها أن الحكومة مشغولة بمحاربة الإرهاب وأن الإصلاح السياسى سوف يفتح الأبواب على الجدل والخلاف فى وقت نحن بحاجة إلى وحدة الأمة وتجنب الصراع حول قضايا الاصلاح.. ومنها أيضاً أن تعديل الدستور أو تغييره فى هذه الظروف قد يؤدى إلى الفتنة بسبب النص الدستورى المتعلق بالشريعة الإسلامية!!! ثم انطلقت الحكومة بعد عشر سنوات من هذا العهد لترويج نظرية تبريرية جديدة مجملها أن الحكومة مشغولة بالإصلاح الاقتصادى.. وأن هذا الإصلاح لابد وأن يسبق الإصلاح السياسى.. وعلينا أن نطعم البطون أولاً حتى نستطيع الكلام عن الإصلاح السياسى والتحول إلى الديمقراطية!!

وهكذا ارتفع شعار الاقتصاد أولاً.. وصار أنشودة يومية يسمعها كل من يطالب بالإصلاح السياسى.. وتقدمها أجهزة الإعلام الحكومى فى برامج شبه يومية تدعى انهماك الحكومة فى الإصلاح الاقتصادى وسهرها الدائم على تحقيق التنمية والرخاء.. وكلما سأل سائل عن الإصلاح السياسى انبرى له مسئولى الحكومة مؤكدين أن هذا الاصلاح قادم عندما يكتمل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى!!

وعندما دعا الرئيس مبارك عام ١٩٩٢ لاجراء حوار وطنى بين الأحزاب والقوى السياسية.. قررت الأحزاب وعلى رأسها حزب الوفد وضع برنامج الإصلاح السياسى فى جدول أعمال هذا الحوار.. إلا أن الرئيس مبارك رفض هذا المطلب ولم يشر إلى الإصلاح السياسى فى الجلسة الافتتاحية لهذا الحوار مما دفع بفؤاد سراج الدين باشا رئيس الحزب الى الانسحاب من المؤتمر احتجاجا على رفض هذا المطلب، إلا أن قادة الأحزاب المعارضة الأخرى آثرت مواصلة أعمال المؤتمر الذى لم ينته إلى شىء يذكر!!!

خلال هذا المرحلة وبالتحديد السنوات العشر الأخيرة تخبطت سفينة الإصلاح الاقتصادى ولم تدرك أى شاطىء.. وخرجنا من مأساة شركات توظيف الأموال إلى مأساة نهب أموال البنوك.. ودخل الاستثمار عنق الزجاجة ولم يخرج منها رغم القوانين الكثيرة واللوائح الأكثر.. والقرارات اليومية.. فقد كانت السياسات الاقتصادية تتبدل من حكومة إلى حكومة.. ولم تملك الدولة استراتيجية مستقرة تسير الحكومات على منهجها.. بل تخبطت السياسات وتضاربت القرارات.. وهرب المستثمر الجاد من حقل الاستثمار وبالتالى تضاءلت فرص العمل وتفاقمت البطالة.. وتراجع التصدير.. وانكمشت السياحة ودخلنا مرحلة ركود تضخمى فظيع فكان الكساد مع تصاعد الأسعار وارتفاع أعباء المعيشة.. وانهيار قيمة الجنيه المصرى.. وتوقف الائتمان وهبوط أسعار الفائدة.. وتفاقم حجم الدين العام الداخلى والخارجى الخ الخ!!

٨- البنية السياسية أولاً:

س: لقد تميز عهد الرئيس مبارك رغم كل هذه التداعيات بإصلاحات كبيرة شملت البنية الاساسية فلماذا تغضون النظر عنها. وتكتفون برصد السلبيات فقط؟!

ج: كانت إصلاحات البنية الأساسية التى أنجزتها حكومات الرئيس أنور السادات ثم حكومات الرئيس مبارك كفيلة بانطلاقة اقتصادية عملاقة لو أن منظومة الحكم خضعت لآليات الديمقراطية والتزمت بسيادة القانون.. فقد تحققت استثمارات ضخمة فى إطار البنية الأساسية من طرق وشبكات كهرباء وتليفونات وصرف صحى.. ومدن صناعية أيضاً تكلفت آلاف الملايين من الجنيهات كما امتدت إنجازات البنية الأساسية إلى سيناء وجنوب السويس ومحافظة البحر الأحمر.. وكان من الطبيعى أن يستتبع هذه البنية التى لا تأتى بعائد مباشر بنيات صناعية وسياحية وتجارية من خلال استثمارات خاصة تأتى بعائد مباشر يعوض ما أنفق على استثمارات البنية الأساسية، ويمكن بالتالى من خدمة الدين العام الداخلى والخارجى.. إلا أن حجم الاستثمارات الخاصة لم يكن كبيرا ولا مؤثرا.. بل أخذ يتراجع بعد أن وجد العديد من العقبات القانونية والإدارية.. فضلا عن الفساد الذى استشرى فى معظم أجهزة الدولة وصرف جمهور المستثمرين عن الدخول إلى حقل الاستثمار.. وهكذا تحملت مصر عبء بنية أساسية هائلة لم تتمكن من الاستفادة منها استفادة كاملة من خلال الاستثمارات الخاصة.. وبدأت دول أخرى عربية وآسيوية تنافسنا فى الصناعة والسياحة والتجارة بل وتتفوق علينا رغم ضعف إمكاناتها وسوء موقعها الجغرافى.. وهكذا وصلنا بسرعة إلى طريق مسدود وأصبحنا بحاجة عاجلة إلى إعادة هيكلة نظمنا السياسية والاقتصادية وربطها بمنظومة سياسية ديمقراطية تعتمد على اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب.. وتلك مهمة شاقة فى الظروف الراهنة فقد تراكمت العديد من الأخطاء وتزامنت مع تحولات عالمية جديدة لاقبل

لنا بمواكبتها ولا التعامل معها بسبب تخلفنا الشديد عن ارتياد أبواب الإصلاح السياسى والاقتصادى وتعلقنا الأشد بالنظم الموروثة عن الاتحاد السوفيتى ورفضنا التخلى عن القطاع العام والتخطيط المركزى حتى أكرهتنا ضغوط الحاجة إلى محاولة التخلص من هذا الميراث.. ولكن ببطء وتردد كلفنا الكثير من الوقت والجهد والمال!!

٩- الترابط المفقود بين السياسة والاقتصاد:

س: هل تعتبرون أن البطء فى تحقيق الخصخصة قد أثر فى مسيرة التنمية؟! أو أن رفض الإصلاح السياسى قد انعكس بالسلب على الإصلاح الاقتصادى ؟!

ج: نعم الإصلاحان متواكبان ومتلازمان أيضاً وكما بينت كان لابد من إصلاح المنظومتين السياسية والاقتصادية حتى تنطلق التنمية بقوة وثبات.. فقد كان من المفروض أن يتم التحول من النظام الاقتصادى القائم على القطاع العام والتخطيط المركزى إلى النظام الاقتصادى القائم على القطاع الخاص وآليات السوق.. ولكن هذا التحول كان بطيئا للغاية.. فقد كانت جماعات المنتفعين بالقطاع العام تعارض خصخصته بشدة رغم نزيف خسائره ورغم احتكاره للعديد من الأنشطة الانتاجية الأساسية وهكذا تعطلت مسيرة الخصخصة وتعثرت لسنوات طويلة.. ورغم هذه السنوات فمازال أكثر من ٥٠٪ من الأنشطة الإنتاجية فى الدولة بين أيدى القطاع العام ومعنى ذلك فقدان التناسق والانسجام داخل المنظومة الاقتصادية إذ لا تخضع فى إدارتها وتوجهاتها لنظام واحد ولاتحكمها قوانين واحدة مما يفسد الأداء الاقتصادى ويعطل حركة التنمية!!

١٠- لغز المشروعات القومية:

س: ما رأيكم فى المشروعات القومية العملاقة التى يجرى إنجازها اليوم تحت توجيه ورعاية الرئيس مبارك؟!

ج: أعرف من المشروعات القومية مشروع منخفض القطارة الذى توقف إنجازه لأسباب فنية بعد أن أنفق عليه الكثير وبعد أن ظلت تقوم على أمره هيئة حكومية تتقاضى مرتبات ضخمة إلى وقت قريب..

وأعرف أيضاً مشروع شرق التفريعة الذى يقع شرق بورسعيد والذى قيل فى شأن جدواه الاقتصادية الكثير.. والذى أنفقت على إنجازه مئات الملايين ثم تعثر الآن لأسباب مجهولة!!

وأعرف كذلك مشروع تنمية خليج السويس وهو مشروع ضخم تعددت فيه الاستثمارات الصناعية والسياحية دون أدنى تنسيق بين المناطق الصناعية والمناطق السياحية بحيث اختلطت الصناعة بالسياحة وأصبحت المناطق السياحية مهددة بزحف الصناعات الجديدة عليها دون ادنى أعتبار لقيمتها السياحية ومازال مسلسل التدمير مستمراً!!

وأعرف أخيرا مشروع توشكى الذى ظهر فجأة وصاحبته ضجة إعلامية ضخمة وآمال عريضة فى نقلة توسعية إلى الصحراء التى مازال ٩٥٪ منها بلا استغلال ولا إعمار.. ولكن جدوى هذا المشروع كانت موضع نظر الخبراء والمتخصصين.. وقد تدارس حزب الوفد هذا المشروع بعد الإعلان عنه.. وانتهت اللجنة المكلفة بهذه الدراسة إلى عدم جدوى هذا المشروع من الناحية الاقتصادية.. بسبب موقعه النائى والتكاليف الاستثمارية الباهظة لتزويده بالماء والكهرباء فضلا عن مناخه الشديد الحرارة والشديد التصحر أيضاً.. وقدم الوفد

مشروعات بديلة لتعمير الصحراء تقع كلها على ضفاف النيل الشرقية والغربية ويمكن استثمارها بسهولة ويسر بتكلفة رأسمالية معقولة.. ورغم اعتراض جهات فنية عديدة على المشروع إلا أن الاندفاع إلى تنفيذه كان لافتا للنظر وداعيا لتساؤلات عديدة حول مغزى المشروع وهل وراءه أسباب غير اقتصادية عسكرية أو أمنية أو سياسية؟! أسئلة كثيرة طرحت حول الإصرار واللهفة الحكومية على تنفيذ هذا المشروع.. ولكن بعد عام واحد من بدء التنفيذ أخذت الأبواق الإعلامية تتداعى شيئا فشيئا.. وأخذ الحماس الحكومى يتراجع فى التصريحات الرسمية.. وضرب ستار من الصمت حول المشروع والمدى الذى قطعه الإنجاز.. وواضح أن هذا التراجع الإعلامى يعود إلى الصعاب التى اعترضت تنفيذ المشروع على أرض الواقع.. والمفاجآت الفنية والجيولوجية والمناخية التى واجهت القائمين على التنفيذ والتى حملت الحكومة على التسليم بالأمر الواقع والعدول عن المغالاة فى وصف محاسن المشروع وإحياء الآمال فى قدرته على امتصاص البطالة وتحقيق الرخاء الذى تنشده مصر!!

الغريب فى الأمر أن هذا المشروع القومى الضخم بل والمشروعات التى سبقته لم تعرض على مجلس الشعب.. ولم تبحث فى لجانه.. ولم يصدر المجلس قراره بالموافقة عليها.. ولكنها جاءت من عند الحكومة وانتهت إلى التنفيذ دون المرور على المجلس الذى يقال بأنه يمثل الشعب!!

هكذا يجرى التفكير والتدبير والتنفيذ لمشروعات كبرى تكلفت آلاف الملايين.. ولا رقابة أو مساءلة إن نجح المشروع أو فشل مادامت إرادة الحكومة قد انعقدت على تنفيذه!!!

وفى النهاية لانعرف.. ولا يمكننا أن نعرف كخبراء المراكز المالية لهذه المشروعات.. وما أنفق على إنجازها حتى الآن.. والتوقعات الاقتصادية حول نجاحها أو فشلها.. فكل ذلك فى علم الغيب؛ لأن الشفافية معدومة.. والمعلومات متضاربة.. والأرقام مهتزة والضباب حول حقيقة هذه المشروعات شديد الكثافة!!!

١١- أزمة الديمقراطية:

س: لنعد الآن إلى قضية الإصلاح السياسى والمواقف التى اتخذتها الحكومة حيالها.. ومواقف الأحزاب والقوى السياسية منها!!

ج: من الواضح أن الحكومة ترفض الإصلاح السياسى ولكنها تتحايل للإيهام بالمضى قدما فى هذا الإصلاح وعندها فريق من الفقهاء والمثقفين الذين لايدخرون جهدا فى الادعاء بأن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية ويعتبرون أن مجلس الشعب دليل الديمقراطية.. وأن مناقشاته المذاعة تؤكد هذه الحقيقة.. وأن الأحزاب التى تولد كل يوم والصحف التى تملأ الساحة هى أكبر برهان على مساحة الحرية والديمقراطية التى تعيشها البلاد.. !!

وهناك فقهاء ومتفقهون يخدمون القضية بأسلوب آخر فهم يعترفون بعدم اكتمال الديمقراطية.. ويؤكدون على أن هناك أشواطا يجب قطعها للتحول إلى الديمقراطية الكاملة.. ولكن الظروف الداخلية والخارجية تحول دون المضى فى برنامج الإصلاح السياسى.. إذ أن استكمال هذا البرنامج مستحيل فى هذه الظروف ولابد من التروى والانتظار حتى تتاح الفرصة لإجراء الإصلاح السياسى المطلوب!!

وهناك أخيرا فقهاء ومتفقهون أكثر مهارة وشطارة.. ويبذلون الجهد لإثبات أن الإصلاح السياسى لم يتوقف.. وأن الحكومة ماضية فى هذا الإصلاح بخطى ثابتة ودليلهم على ذلك سلسلة القرارات والتشريعات التى أدت إلى إلغاء محاكم أمن الدولة.. وتأسيس المجلس القومى لحقوق الإنسان.. والوعد بإلغاء حبس الصحفيين فى قضايا النشر.. فهذه المستجدات تعتبر فى يقينهم خطوات جريئة على طريق الإصلاح السياسى الشامل!!

وواضح للخبير وغير الخبير أن هذه الدفوع والمبررات، لاتستقيم مع النظر السليم.. وأن ما أنجزته الحكومة مؤخرا من قرارات وما سنته من تشريعات لايرتبط بالإصلاح السياسى من قريب أو بعيد بل هو مجرد محاولات للإيهام بمواصلة الإصلاح السياسى والمضى قدما إلى الديمقراطية.. فهل إلغاء محاكم أمن الدولة مع بقاء محاكم أمن الدولة طوارئ واستمرار حق رئيس الدولة فى إحالة أى شخص إلى القضاء العسكرى هل فى ذلك دعم للديمقراطية وتأكيد لها.. أم تدمير لها وهدم لمبادئها؟!

ثم أسطورة المجلس القومى لحقوق الإنسان الذى يعتبر تزيداً لا لزوم له سوى الإيهام بأن الدولة تحترم حقوق الانسان بينما الواقع أن حماية حقوق الانسان لا تأتى إلا من منظمات المجتمع المدنى التى تتصدى للدولة عندما تنحرف وتعتدى على حقوق الإنسان.. وبمعنى آخر أن مصدر الاعتداء على حقوق الانسان هو الدولة المستبدة فهى وحدها القادرة على انتهاك حقوق الانسان.. ومنظمات المجتمع المدنى وأحزابه هى المسئولة عن التصدى لهذا الانتهاك!!

أما قصة إسقاط عقوبة الحبس عن الصحفيين فى قضايا النشر فتلك بدعة غير مسبوقة فى تاريخ الصحافة.. فمن المعلوم أن الصحفى شأنه شأن أى مواطن لايجوز أن يستخدم قلمه عن عمد وسوء نية للقذف والسب والتشهير.. وبالتالى كيف يمكن إعفاء الصحفى الذى يرتكب هذه الجرائم من العقوبة واستبدالها بالغرامة المالية!! وأى مشرع هذا الذى يستطيع أن يقول بذلك؟! إن فى إسقاط العقوبة الجنائية فى هذه الحالة اعتداء على الدستور الذى يؤكد على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات.. إذ كيف أعاقب مواطنا عاديا ارتكب قذفا أو سبا فى مقهى أو نادى.. ولا أعاقب صحفيا ارتكب قذفا أو سبا فى صحيفة واسعة الانتشار؟!

إن تكريم الصحفى وتحريره من مخاوف العقوبات المقيدة للحرية تكون بعدم حبسه احتياطيا فى قضايا النشر.. وتيسير إجراءات محاكمته.. وإلزام جهة الاتهام بتقديم الأدلة على سوء نيته الخ الخ.

وواقع الأمر أن هناك مخاوف ومحاذير تحول دون تحقيق الإصلاح السياسى وهى مخاوف ومحاذير ترتبط بالنظام الحاكم أكثر من ارتباطها بالظروف المحيطة داخلية كانت أو خارجية..

فطبيعة النظام تفرض وجودها على محاولات التغيير إذ إن تركيز السلطة.. وشموليتها.. تيسر من استخدامها وتخلق بالضرورة اعتيادا على ممارستها بلا رقابة ولا مساءلة.. فالسلطة المطلقة وسادة ناعمة يصعب التخلى عنها واستبدالها بنظام ديمقراطى يكبل الحاكم بآلياته ومؤسساته ويضعه تحت رقابة شعبية صارمة ومتابعة إعلامية حرة ومن هنا تبرز أول عناصر المعارضة للتغيير والتى ترتبط أساسا بأصول التربية الديمقراطية التى تفترض تعدد الآراء والاتجاهات..

وترفض أبدية السلطة وهذه الأصول غائبة أصلا فى تراثنا وتربيتنا وتعليمنا .. وممارساتنا اليومية.. ثم هناك أيضاً الجهل بفلسفة الديمقراطية وأشكالها ومضامينها وجدواها فى إقرار الحريات وكفالة المساواة وتحقيق العدالة .. وتوفير الرخاء.. فمزايا الديمقراطية كنظام سياسى وضرورتها لتقدم المجتمع وازدهاره لاتجد فى الأغلب التقدير والتوقير الذى يقنع أنصار الشمولية بضرورتها ولزومها على الأقل فى هذا المناخ العالمى الجديد الذى يناهض الاستبداد بالسلطة وينادى بحقوق الانسان!!

وفضلا عن ذلك فإن الجهل بالرابطة الوثيقة بين الديمقراطية والتنمية لاتحفز أنصار الشمولية على الاعتراف بلزوم الديمقراطية وضرورتها لاجتذاب الاستثمارات وتحقيق التنمية.. ورغم العثرات والانتكاسات التى أصابت مسيرة التنمية بسبب سوء السياسيات وتحيط القرارات وغموض القوانين وغيبة الرقابة الخ الخ.. فلم تسترع الإصلاحات الديمقراطية أنظار المسئولين والحكام.. ولم تثر اهتمامهم على الإطلاق بل ظلوا منفردين بمقاليد الحكم مرددين شعار الإصلاح الاقتصادى أولاً.. وكانت النتيجة أن ضاعت سنوات وسنوات ولم ندرك لا الإصلاح الاقتصادى.. ولا الإصلاح السياسى.. بل سقط اقتصادنا فى فجوة الكساد التضخمى التى لامخرج منها إلا بإصلاحات سياسية واقتصادية جذرية!!

١٢- أسباب العلل الاقتصادية:

س: هل تعتقدون أن الكساد التضخمى الذى تعانى منه البلاد حاليا يعود إلى إهمال الإصلاح السياسى وتوقف التحول إلى الديمقراطية؟!

ج: نعم فرأس المال لايعرف قانون الطوارىء ولايعرف الأدواجية القضائية.. ولايعرف النظم القانونية الشاذة كنظام المدعى الاشتراكى.. فهذه المنظومة القمعية لايمكن أن تجتذب مستثمرا إلا إذا كان مساندا من النظام.. لأن أمن المستثمر وأمن أمواله يعتبر من الأمور الحيوية التى تؤثر فى قراره الاستثمار من عدمه.

وفضلا عن ذلك فإن ممهدات الاستثمار تكاد تكون معدومة فلا القوانين الحاكمة للاستثمار تخدم مصالح المستثمر.. ولا الإدارة المسئولة عن تنفيذ هذه القوانين تتمتع بالكفاءة والنزاهة الواجبة لخدمة شئون الاستثمار.. ومن هنا فإن تكلفة الاستثمار فى مصر مرتفعة للغاية بسبب سوء القوانين وفساد الإدارة واضطرار المستثمر لطرق عشرات الأبواب للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة لمشروعاته.. ورغم محاولات إصلاح بعض القوانين وتنقيح بعض اللوائح.. ورغم جهود الإصلاح الإدارى فمازالت دار لقمان على حالها.. ولو كان هناك برلمان يحاسب.. ورأى عام يراقب وقضاء طبيعى ينصف لما أدركنا هذا القاع السحيق من التراكمات السلبية التى قادت البلاد إلى هذه الورطة التاريخية!!

١٣- التكتل والتنمية:

س: وهل تتصورون إمكانية بناء الاقتصاد المصرى والخروج من الأزمة بإمكاناتنا الذاتية بعد تحقيق الإصلاح السياسى؟!

ج: إننا فى عالم مختلف.. عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة.. وقد شهدنا كيف تكتلت أوروبا لتنهض.. وكيف تكتلت دول شرق آسيا.. ولكن قمة المأساة هو عجزنا عن تحقيق تكتل عربى فعال وتلك مسئولية كافة الدول العربية وعلى رأسها مصر بوجه خاص.. ولا أفهم كيف فاتنا

هذا الطريق.. ولم نبذل من أجله جهدا ملموسا.. فلا دول الجوار كالسودان وليبيا.. ولا دول المشرق والمغرب العربى كانت موضع اهتمامنا الفعال.. ولا محط جهدنا لإقامة جسور من التعاون الاقتصادى.. أو تأسيس أسواق عربية مشتركة.. بل كانت القطيعة والانعزال هى السمة الغالية للدول العربية.. حتى أن حجم تجارتها البينية لايمثل أكثر من ٦٪ من حجم تجارتها العالمية!!!

أليست كارثة بكل المقاييس أن تتراخى مصر عن الدعوة إلى تكتل اقتصادى عربى.. ينتهى إلى سوق عربية مشتركة تؤدى إلى تفعيل التكامل الطبيعى بين الأقطار العربية؟.

أليست كارثة بكل المقاييس أن تفشل مصر إبان قيادتها وريادتها للعالم العربى وسيطرتها المطلقة على الجامعة العربية فى أن تحقق خطوة ملموسة فى طريق التكامل الاقتصادى العربى من أجل تنمية عربية متسارعة!!

إننى ألقى تبعة المسئولية ليس على الدول العربية فقط ولكن على مصر أولاً.. فقد كانت سياساتها حتى فى زمن القومية العربية لا تتناول هذا الميدان.. ولاتسعى إليه.. ولو كان التوجه القومى الذى قاده عبدالناصر صحيحا لبدأ من باب العلاقات الاقتصادية والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية بدلا من أبواب التآمر والانقلاب والسب والقذف والتجريح فقد أدى هذا السلوك القومى المنحرف إلى تدمير العلاقات العربية العربية ونشر القطيعة والبغضاء بين كافة الدول العربية.

والآن تبدو الحاجة إلى استراتيجية تكاملية أو تصور استراتيجى لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية بين مصر والأقطار العربية..

خاصة وأن هناك خطر ماثل فى دعوات المثلث الذهبى الذى ينادى به شيمون بيريز منذ زمن طويل والذى يضم كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل.. وبالتالى فعلى مصر أن تتحرك عربيا وأن تلتحم على الأقل مع دول الجوار فى تعاون اقتصادى يساعد على الانطلاق والتمية.. إلا أن هذا التوجه لايجوز أن يغفل أبدا ضرورة الإصلاح السياسى ولزومه لجذب الاستثمارات ودعم التعاون الاقتصادى بين مصر والأقطار العربية؟!

١٤- الشرق الأوسط الكبير والصغير:

س: ما موقع هذه الآراء من دعوة الشرق الأوسط الكبير الذى تروج له الولايات المتحدة وأوروبا ؟!

ج: لايوجد تصور رسمى لما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير.. فلم تتقدم أى دولة غربية بمثل هذا المشروع.. ولكنه فى واقعه مجرد فكرة أو مجموعة أفكار رائجة فى أوساط الدول الصناعية الكبرى والتى ترى ضرورة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط بما فى ذلك تركيا وإيران وأفغانستان وذلك تأسيسا على التحولات الكبرى التى جرت فى أوروبا واتساع رقعة الاتحاد الأوروبى وملامسته لأطراف العالم العربى والإسلامى.. مما يستوجب ترتيب الأوضاع الداخلية فى دول هذه المنطقة وتنظيم علاقات جديدة بينها وبين العالم الغربى.. وعلى الرغم من عدم إعلان هذه الأفكار بصورة رسمية وعدم تضمينها مشروعا متكاملا يطرح على الدول العربية فقد بادرت مصر والعديدد من الدول العربية إلى رفضه والتنديد بمحتواه.. وذهب البعض إلى اعتباره مؤامرة إمبريالية صهيونية لإذابة الهوية العربية فى بحار الشرق الأوسط الكبير..

وبالتالى القضاء على القومية العربية من أجل نصرة مصالح الإمبريالية والصهيونية؟!

والرأى عندى أن هذه المعارضة المتسرعة لاتحمل أى معنى موضوعى .. ولكنها نتاج الحساسية المفرطة لكل حركة أو سكنة يبديها العالم الغربى خاصة بعدما تدهورت العلاقات مع النظم الحاكمة بالشرق الأوسط.. واصبحت الولايات المتحدة تلح على تغيير هذه النظم.. تحت مسمى إرساء الديمقراطية واقرار حقوق الانسان!

وكان حريا بمصر أن تتناول القضية من زاوية موضوعية تضع فى الاعتبار التحولات العميقة فى الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية والأوروبية على ضوء اتساع رقعة الاتحاد الأوروبى والقلق الذى يساور العالم الغربى كله من ظهور التيار الاسلامى العنيف.. وامتداده الى خارج الدول الإسلامية.. ومناهضته الشديدة للسياسات الغربية المؤيدة لإسرائيل على حساب المصالح العربية!!

وكان لابد أن تكون لمصر نظرة استراتيجية إلى الشرق الأوسط الصغير والكبير.. على ضوء هذه التحولات والمستجدات وأن يكون لها موقف عقلانى مبنى على مصالحها الإقليمية والدولية.. بدلا من الانتقال إلى ردود الأفعال الآتية المتأثرة برواسب الماضى كالهوية العربية التى يخشى عليها من الذوبان فى الشرق الأوسط الكبير!! وتلك إحدى قيود الماضى التى كبلت الانطلاقة العربية وحبستها فى هوية خاوية المضمون تفرق أكثر مما توحد.. وتباعد أكثر مما تقرب وها هى نهايتها تمزق وتناحر وضياع شهدناه فى كل المواقف القومية الكبرى ابتداء بهزيمة ١٩٤٨ وحتى الهزيمة الكبرى عام ١٩٦٧!!!

وليس فيما نقرر رفض للعروبة أو انسلاخ عنها.. ولكنه دعوة لمراجعة أسسها وروابطها ومطالبة بتعظيم قيمها فى نسق فعال ينفع

الأمة ويرتقى بوعيها إلى مستوى التحديات الخطيرة التى تكاد تعصف بها وتبدد ريحها!!

فعروبة الأناشيد والقبلات الحارة فى اللقاءات الرسمية لاتقدم لبنى العروبة شيئا، سوى قمم تنعقد وتنفض بلا نتيجة.. وجامعة عربية تجتمع وتقرر بلا فائدة.. وشعوب مفككة الروابط والصلات لاتتلاقى ولاتعاون إلا بمقدار ما تسمح به حكوماتها!!

وهذه الأوصاف السلبية لايمكن أن تنطبق على العروبة التى نريد، إنما عروبتنا إن أردنا توظيفها لحماية مصالحنا المشتركة فلابد من تجديد روابطها وتحديث قيمها برؤية جديدة وتوجه جديد يستلهم من تجارب الماضى ويستقى من تطلعات المستقبل وتلك مهمة شاقة، أحسب أن النخب العربية قادرة على تحمل أعبائها خاصة ونحن مهددون فى كل شىء ولانملك شيئا ندافع به عن كياننا ووجودنا ضد محاولات الهيمنة والتهميش سوى الانفعال والارتجال!!

ولا أرى مبالغة فيما أكتب.. فقد دلت تجارب الخمسين سنة الماضية.. أن رابطة العروبة بمعناها المتداول لم تنجح فى توحيد كلمة العرب حول أى شىء.. إنما كانت رابطة هشة لم تخدم قضية الحرب ولا قضية السلام!! وتحت هذه المظلة العربية كانت الولايات المتحدة تتسيد العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية بالنظم العسكرية التى زرعتها والنظم الاستبدادية التى رعتها.. وكان حليفها الأول إسرائيل.. وقد مكنت لها وثبتت أقدامها فى حروب ثلاثة متتالية كانت نهايتها انتصارًا ساحقًا على العرب وضمًا لأراض جديدة فى الضفة وغزة والجولان.. وسيطرة شبه مطلقة على المصير الفلسطينى.. ولعل هذه العوامل قد مكنت من تخلف العالم العربى عن ركب الديمقراطية

والتنمية الاقتصادية وبقائه فى مجموعه ممزقا فقيرا يدور فى فلك التبعية رغم ثرائه العريض وموقعه الجغرافى المتميز.

والآن حان الوقت لميلاد جديد لهذا العالم، ونهوض من قاع التخلف والتبعية، إلى آفاق الحرية والاستقلال.. وكل المقومات موجودة ومرصودة.. لو صحت العزائم واستقام القصد، من أجل ترسيخ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.. وتلك خطوة هامة وأساسية يجب البدء بها.. وأعتقد أن مصر مؤهلة للمبادرة باتخاذها.. وإن حدث ذلك فسوف تكون انعكاساتها عظيمة على كافة أعضاء الأسرة العربية!؟

١٥- الديمقراطية والوحدة:

س: هل يؤدى التحول الديمقراطى فى الدول العربية إلى تجديد فكرة الوحدة العربية وإحياء أواصر التعاون والتكامل العربى؟!

ج: هناك علاقة عضوية بين الديمقراطية والوحدة العربية.. ولو كانت الدول العربية تحكم بشعوبها لا بأقلياتها ومؤسساتها العسكرية لأمكن تحقيق خطوات هامة لدعم روابط التعاون العربى.. والسعى إلى تحقيق سوق عربية موحدة تنتهى إلى تكتل اقتصادى وسياسى بين الدول العربية؟!

وبمعنى آخر فإن ازدهار الديمقراطية.. واحترام الحريات العامة لابد وأن يفجر ميلا طبيعيا إلى التعاون المثمر بين الشعوب العربية.. ولاشك أن الحكومات الديمقراطية التى تمثل هذه الشعوب سوف تكتشف حجم الإمكانات الهائلة والتنوع والجغرافى والموقع المتفرد الذى تتمتع به الدول العربية على خريطة العالم.

ولاشك أيضاً أن النخب العربية سوف تسعى إلى دفع التعاون العربى إلى أقصى مدى من خلال رؤيتها المتحررة من الخوف..

وقدرتها على استشراف المستقبل بلا محاذير سياسية.. ولا توجيهات علوية.. فالديمقراطية بكل آلياتها يمكن أن تزيل العقبات التى تفرضها الدكتاتورية.. والحساسيات التى تسببها ويمكن أن تسقط الحواجز والسدود القائمة بين البلدان العربية والتى أسستها الدواعى الأمنية ومخاوف التآمر والانقلاب التى تعيش فى قلب كل حاكم عربى وتدفعه الى الحذر من جيرانه الأقربين أو الأبعدين!!

فهذا الغرس الشيطانى الذى زرعته النظم الانقلابية والدكتاتورية على اختلاف ألوانها قد خلق مناخا من القلق والترقب ورفع الحواجز عالية بين الشعوب العربية حتى أصبح الانتقال من بلد عربى إلى آخر، أكثر صعوبة ومشقة من الانتقال إلى أوروبا أو أمريكا!!

ولعلنا نعجب عندما نجد انقطاع سبل المواصلات أو ندرتها بين دول عربية متجاورة كمصر والسودان مثلا.. أو انعدام الخطوط البحرية المنتظمة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر من المغرب إلى السودان أو فقدان الطرق البرية والسكك الحديدية بين معظم الأقطار العربية.. ولعلنا نعجب أكثر من طرق المواصلات الجوية التى لاتساعد بحال على تيسير الانتقال بين الدول العربية؛ إذ لم تفكر الحكومات العربية يوما فى تعريفة منخفضة لنقل الأفراد والبضائع بين الدول العربية.. ولا فى استحداث طيران داخلى بين هذه الدول يطبق أسعارا منخفضة على نقل الأفراد والبضائع.. بل مازالت التعريفة الدولية للطيران هى السائدة فى الانتقال بين الأقطار العربية.

ولاشك أن المواصلات والاتصالات هى شريان الحياة الاقتصادية النابض وبغيرها لايمكن تحقيق تنمية ولا تقدم.. وقد لعب التعمد

والإهمال أدوارا رئيسية فى استمرار هذا التمزق فى المواصلات بل والاتصالات أيضاً التى لم تحظ يوما بتعريفة خاصة تمكن من دعم الاتصال الهاتفى وغيره من وسائل الاتصال الحديثة وتيسير استخدامها على الجماهير العربية.

ولم تستطع الجامعة العربية أن تلعب أى دور فعال فى هذا المناخ الدكتاتورى لتحقيق التقارب والتعاون بين الأقطار العربية.

فقد ظلت قرارات الجامعة العربية فى معظمها حبرا على ورق خاصة القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الجامعة العربية عام ١٩٦٤ والتى طالبت بالتنمية الاقتصادية العربية فى إطار سوق عربية مشتركة فهذه القرارات التى تشكل نهجا يشبه نهج الاتحاد الأوروبى فى تحقيق الوحدة وجدت معارضة شديدة من بعض الحكام العرب وانتهت إلى زوايا النسيان.. فقد كانت موجة الوحدة بالتآمر والانقلاب هى الطريق السائد فى ذلك الحين وكان طبيعيا أن تفشل الجامعة العربية فى تحقيق أى تعاون أو تقارب اقتصادى فعال بين الاقطار العربية.. لانها فى النهاية ليست سوى جامعة حكام عرب لا جامعة شعوب عربية!!

وهكذا عاش كل قطر فى عزلة عن محيطه العربى مؤثرا الاكتفاء بروابطه الاقتصادية مع العالم الغربى.. أو مع العالم الشيوعى ولم تفلح هذه الروابط المؤسسة على التبعية فى إنماء أى قطر عربى.. وإن أفلحت فى التمكين من تخلفه وافقاره!!

هذه الصورة التى أقدمها ليست خافية على الخبراء والعلماء والنخبة العربية عموما.. خاصة بعد هذا الزمن الطويل الذى يتجاوز نصف قرن من تجارب الوحدة.. فالعائق الأساسى من إدراك الوحدة

من خلال التكتل الاقتصادى هو النظم الشمولية التى تتحكم فى طول العالم العربى وعرضه وسقوط هذه النظم أو تحولها إلى الديمقراطية سوف يهىء ولاشك مناخا صحيا جديدا يدفع إلى تلاقى الشعوب العربية حول المدخل الحقيقى للوحدة.. وهو التكتل الاقتصادى الذى يتيحه العالم العربى من خلال ممكنات التكامل الواسعة بين الأقطار العربية.. وليس من الضرورى فى اعتقادنا أن يكون هذا التكتل كاملا شاملا من المحيط إلى الخليج منذ اليوم الأول.. بل يمكن أن يكون هذا التكتل الاقتصادى من خلال مجموعات متجاورة ومتجانسة من الدول العربية فهناك مثلا كتلة المغرب العربى كموريتانيا والمغرب والجزائر وتونس.. وكتلة الوسط العربى كليبيا ومصر والسودان.. وكتلة المشرق العربى كسورية ولبنان والعراق والاردن وفلسطين.. وكتلة شبه الجزيرة العربية وتشمل دول الخليج وعمان والسعودية واليمن الصومال وجيبوتى.. وفى ظنى أن هذه التكتلات الاقتصادية الصغيرة هى الطريق الأسهل.. والأوفق للوصول فيما بعد إلى الالتحام الشامل فى تكتل عربى كبير ينتهى إلى وحدة سياسية شاملة..

هذا مجرد تصور لما يمكن أن تكون عليه الوحدة العربية.. وهو تصور مبنى على نهج اقتصادى اجتماعى لانهج تآمرى انقلابى.. ومؤسس على ما ينفع الشعوب العربية ويؤمن مستقبلها فى عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.. والدول المنعزلة.. ولكن شرط الإمكان هو التحرر السياسى والبناء الديمقراطى الذى يمكن شعوبنا من تلمس مصالحها وقيادة مصائرها وتلاحمها فى تكتل فاعل من أجل التنمية والتقدم..

١٦- أكاذيب أعداء الإصلاح:

س: لنعد إلى قضية الديمقراطية والإصلاح الذى تطالبون به، لتحقيق التنمية والتقدم فى إطار تكتل عربى كبير.. فهناك من يشكك فى إمكانية تحقيقها، لأسباب تعود إلى ضعف الأحزاب وتفككها وعجزها عن القيام بوظائفها.. وهذا فى حد ذاته عائق خطير يحول دون الشروع فورا فى تحقيق الديمقراطية؟!

ج: الواقع أن الحكومة تدفع دائما بهذه الحجة كلما طالب الشعب بالإصلاح السياسى.. وقد سخرت جانبا هاما من أقلام كتابها، لمهاجمة الأحزاب والتشهير بها.. والهدف إثبات عدم صلاحية التحول إلى الديمقراطية فى هذا المناخ.. وضرورة الانتظار حتى تتاح الفرص لقيام أحزاب قوية قادرة على تحمل أعباء العمل السياسى، ولا أجد من إجابة على هذه المزاعم سوى بعرض جوانب المنظومة السياسية الحالية التى تعتبر عائقا خطيرا فى وجه التعددية الحزبية والممارسة الديمقراطية عموما

أولا الدستور:

وسوف أتوقف عند بعض النصوص التى تعتبر قيدا على الديمقراطية أو نشازا لا يتفق مع فلسفتها وجوهرها.

١- أسلوب تولى سلطات الرئاسة.. فالأسلوب الذى يفرضه الدستور الحالى معيب ولايتفق مع أبسط أصول الديمقراطية، إذ ينهض على الاستفتاء لاعلى الانتخاب.. ويقتصر الاستفتاء على مرشح وحيد يختاره مجلس الشعب، بينما تفرض الأصول الديمقراطية أن يكون تولى رئيس الدولة بالانتخاب لا بالاستفتاء، وأن يجرى بين أكثر من مرشح.. وأن يكون بالاقتراع السرى المباشر حتى يكون أمام الشعب

حرية الاختيار بين عدد من المرشحين المتنافسين: وهذا ما يجرى إقرار الآن بعدما وافق الرئيس أخيرًا وبصورة مفاجئة على تعديل المادة ٧٦ .

٢ - سلطات رئيس الجمهورية غير المحدودة خاصة سلطته فى إصدار قرارات بقوانين فى غيبة البرلمان وسلطته فى إعلان حالة الطوارىء وتفويضه فى شراء مستلزمات الدولة.. إلخ إلخ فهذه السلطات مطلقة ولاتخضع لضوابط دقيقة، تحول دون إساءة استعمالها ومن ثم لابد من تقييدها وفرض الضوابط الدقيقة على استخدامها.

٣ - تعارض العديد من نصوص الدستور مع التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى درجت عليها الحكومات منذ نهاية السبعينات، إذ يحمل الدستور عددا من النصوص التى تقدس التوجه الاشتراكى وتنظمه وتحميه وتحرم المساس بالقطاع العام.. بنيما أصبح هذا التوجه بكل مضامينه تاريخا لاوجود له فى الواقع المصرى، فقد جرى التحول الفعلى عن الاشتراكية بكل نظمها وأساليبها، وأصبح التوجه الجديد الذى تعلنه الحكومة وتحاول تطبيقه هو الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان ومن هنا كان لابد من حذف هذه النصوص واستبعاد مبادئها تماما من صلب الدستور.

٤ ـ حرمان مجلس الشعب من أهم حقوقه الدستورية كحق طرح الثقة بالحكومة وسحب هذه الثقة عند الإقتضاء فلم يحدث أن طرحت مجالس الشعب لا فى عهد الرئيس السادات ولا فى عهد الرئيس مبارك الثقة بالحكومة أو بوزير فيها وجرى تصويت المجلس على سحب الثقة فى الحكومة أو وزير من وزرائها فقد أحيط هذا الحق بقيود ثقيلة تحول دون إستعماله فإذا وقع انحراف أو تجاوز من

الحكومة وأراد المجلس أن يسحب الثقة منها أو من وزير فيها، فإن عليه أن يلجأ إلى رئيس الجمهورية فإذا وافق على سحب الثقة جرى التصويت فى المجلس وعند حصول طلب سحب الثقة على الأغلبية كان على رئيس الدولة أن يقيل الوزارة ويأتى بغيرها أما إذا لم يوافق كان للرئيس أن يلجأ إلى إستفتاء شعبى لحل هذا الخلاف فإذا جاءت نتيجة الإستفتاء فى صالح الرئيس كان له حق حل المجلس وإجراء إنتخابات جديدة!!

وواضح أن هذه القيود هى التى منعت المجلس من مجرد التفكير فى طرح الثقة بالحكومة طيلة أكثر من أربعين سنة رغم الكثير من التجاوزات والأخطاء حتى لا يتعرض المجلس للحل والعودة مرة أخرى إلى انتخابات عامة جديدة!!

٥ ـ حرمان مجلس الشعب من حق الاعتراض على الموازانة العامة للدولة جزئيا أو كليا فهذا الحق مقيد فى الدستور الحالى بنص خبيث يحول دون استخدامه إذ ينص الدستور على أن اعتراض المجلس على الموازنة العامة يمنح رئيس الجمهورية سلطة طرح الخلاف فى إستفتاء عام على الشعب فإذا أيد الشعب الرئيس وحكومته كان عليه حل المجلس وإجراء إنتخابات عامة جديدة!! وهذا النص العجيب يحرج النواب ويمنع أغلبيتهم من حق الإعتراض على الموازنة العامة خشيه حل المجلس وإجراء إنتخابات جديدة!!

ومن هنا كانت موافقة أغلبية أعضاء المجلس كل عام على قانون الموازنة العامة وبلا تردد ودون أدنى إعتراض جدى رغم ما تعانيه الموازنة العامة من إختلالات وتجاوزات تناهض الأصول الراسخة فى علم المالية العامة والأساليب الفنية فى صياغة الموازنة العامة للدولة!!!

٦ - تقسيم الأمة إلى معسكرين عمالا وفلاحين من جهة.. وفئات من جهة أخرى.. وهذا التقسيم المعيب، هو فى الواقع تمزيق لجسد الأمة لايحكمه منطق ولايضبطه معيار وقد ترتب عليه صراعات سياسية واجتماعية خطيرة.. كما أدى إلى عقبات فى تأسيس الأحزاب وفى الانتخابات العامة، إذ أصبح تأسيس الأحزاب والتمثيل النيابى عن الأمة، خاضعا لهذا التقسيم الشاذ وارتفع عدد النواب إلى الضعف، بسبب اشتراط أن ينوب عن كل دائرة نائبان يمثلان هذين المعسكرين.

ثانياً: قانون الأحزاب

لم يكن فى مصر قانون للأحزاب قبل ثورة يوليو، بل كان تأسيس الأحزاب خاضعا لقانون الجمعيات الأهلية، وكان هذا الحق حرا طليقا من كل قيد سوى إخطار الجهة الإدارية بتأسيس الحزب، ويعتبر الحزب قائما بمرور ستين يوما دون اعتراض جهات الإدارة.. لكن فقهاء السلطة أرادوا أن يضعوا للأحزاب قانونا عندما أراد الرئيس السادات أن يعلن التحول إلى الديمقراطية السياسية عام ١٩٧٦، فكان قانون الأحزاب الذى حجم الأحزاب السياسية وتحكم فى نشأتها وحتى فى بقائها أو تصفيتها، وفيما يلى أهم عيوب هذا القانون.

١ - يستلزم هذا القانون أن يكون نصف عدد مؤسسى الحزب على الأقل من العمال والفلاحين، ويعتبر هذا القيد شاذا وغير واقعى، فضلا عن أنه يمزق جسد الأمة على غير منطق أو معيار يمكن أن يحدد العامل من غير العامل. ولايمكن فهم هذا النص إلا على أنه من رواسب التوجه الاشتراكى القديم الذى كان حريصا على مداهنة الجماهير، وتملق فئة اجتماعية على حساب فئات أخرى.. ولاشك أن انتقال عدوى هذا التوجه إلى قانون الأحزاب، قد فرض قيدا غير

مبـرر على الحق الصريح فـى تأسيس الأحـزاب السـيـاسـيـة بـلا عـوائق عرقية أو سياسية أو فئوية.

٢ - يسـتلـزم قـانون الأحـزاب عـدم تشـابـه برنامج الحـزب المطلوب تأسيسـه مع برنامج حـزب آخـر.. ولاشك أنه لايوجـد مـعـيار موضوعى يمكن من خلاله تحـديد التشابه أو التـمـيز بين الاحزاب التى تنتمى إلى مذهب سياسى واحد كالليبرالية سـوى بالشخصيات القائمـة على أمر الحـزب وأساليب الممارسة التى يتبعها فى العمل السـيـاسى .. والواقع أن هذا المعـيـار التـحكمى أراد به واضـعـو قـانون الأحـزاب التـحـكم فى قـبول طلبات تأسيس الأحـزاب أو رفضـهـا بدعـوى تميز برنامج أو عـدم تميز الحزب المطلوب تأسيسه.

٣-يفـرض قـانون الأحـزاب فى صـريح نصـوصـه ضـرورة الـتـزام الأحـزاب بالـديمقـراطيـة فكرا وسلوكـا فى ممارسـاتهـا الداخليـة وفى توجهاتها السـيـاسـية إلا أن لجنة الأحزاب التـى فرضها قـانون الأحزاب، عـمـدت إلى الكيل بمكيـالين فـعـاملت الأحـزاب التـى تجـامل الحكومـة بمكيـال والأحـزاب التى تنـاوئ الحكومـة بمكيـال آخر وشـهـدنا أحـزابا يجـرى تجميدهـا أو حلها بقرارات من هذه اللجنـة بدعـوى الخـروج على قـانون الأحـزاب وعـدم الالتـزام بالديمقـراطيـة وأحـزابًا أخـرى يجـرى التستر عليها وحمايتهـا من الأجراءات العقابية التى ينص عليها القانون .. رغم انتـهـاكهـا لأبسط مـبـادئ الديمقـراطيـة فى نظمـهـا الـداخليـة وممارستها السياسية .

١٧- ضرورة المرحلة الانتقالية:

س: ما هو إذن مضمون الإصلاح السياسى الذى تطالبون بإنجازه.. وما هى نقاط الاتفاق والاختلاف بين الأحزاب والقوى السياسية حول هذا المضمون؟!

ج: أستطيع أن أستعرض من الآن الخطوط العريضة لمشروع الإصلاح السياسى.. وهى خطوط لاتختلف حولها الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ولكن يخرج من حسابنا تماما الحزب الوطنى، لأنه يعارض الإصلاح ولايملك أى رؤية متكاملة لإنجازه.

وأبادر إلى التأكيد بأن هناك مشروعات عديدة حول هذا الإصلاح تقدم بها الوفد وبعض الأحزاب المعارضة، فضلاً عن وثيقة الوفاق الوطنى التى أعدتها الأحزاب والقوى السياسية وبعض الشخصيات العامة منذ سنوات قليلة وهى تحمل فى طياتها العناصر الأساسية لبرنامج إصلاح سياسى شامل. والمهم أن كل هذه المشروعات بما فى ذلك مشروع الوفاق الوطنى، تلتقى حول الخطوط الرئيسية للإصلاح، وإن كانت تختلف حول أساليب إنجازه وقد أشرنا إليها مرارًا.

ولكن هناك مخاوف عديدة فى تنفيذ هذا المشروع الإصلاحى وفى هذه الظروف الصعبة كاستيلاء التيار الإسلامى على الحكم إذا ما أجريت انتخابات حرة فى إطار هذا الإصلاح؟! فما الحل لإزالة هذه المخاوف والمضى فى طريق الإصلاح؟!

ج: أبادر إلى القول أن من الطبيعى أن تعانى الساحة السياسية العديد من التشوهات وأن تظهر تيارات من خارج الأحزاب.. وأن تحاول الحكومة منع القوى التى تخشاها من تأسيس أحزاب سياسية حتى تظل خارج إطار المشروعية.. وكما بينت فى فصل سابق فإن المنظومة الحاكمة للعمل السياسى والتى فرضها النظام الشمولى الحاكم هى المسئولة عن هذه التشوهات وهذه الفوضى التى تعانى منها الحياة السياسية.. ومن هنا لابد من تطبيع العلاقات بين الحكومة وأحزاب المعارضة وبين هذه الأحزاب وبعضها البعض.. وهذا التطبيع

يقتضى فى رأينا مرحلة انتقالية تتحدد مدتها بالاتفاق بين جميع الأطراف.. وخلال هذه المدة يمكن تهيئة الساحة السياسية للعمل الحزبى حتى تستطيع كافة الأحزاب أن تطرح برامجها وأن تجتذب أنصارها وأن تخرج من حالة الجمود والانكماش الذى فرض عليها لأكثر من ربع قرن!!

ويتم ذلك من خلال إطلاق حرية تأسيس الأحزاب وحرية إصدار الصحف وحرية استخدام كافة وسائل الإعلام فضلا عن وقف العمل بقانون الطوارىء والالتزام بعدم استخدام الأساليب القمعية فى مواجهة تحركات المعارضة فى الشارع السياسى.. إذ أن مثل هذا المناخ يؤدى بالضرورة إلى إنعاش الأحزاب.. وإزالة الإحباط العام.. واجتذاب المواطنين إلى ساحة العمل السياسى إلى آخر ذلك من منشطات تفتح أبواب التنافس السليم بين الأحزاب والقوى السياسية، فلا يستأثر حزب أو جماعة بأغلبية مؤيدة إلا عن جدارة واستحقاق.. وتلك فى نظرنا الخطوة الأولى الضرورية لتصحيح التشوهات التى أصابت ساحة العمل السياسى بسبب نصف قرن من الاستبداد والشمولية؟!

وإذا جرى الاتفاق على مدة هذه المرحلة الانتقالية فيجب أن يكون ذلك مصحوبا بأجندة عمل تحدد موضوعات الإصلاح ومواقيت إنجازها ومن الضرورى أن تشارك كافة الأحزاب والقوى السياسية فى إعداد مشروعات الإصلاح من خلال لجان تشكل لهذا الغرض من الخبراء والمتخصصين ولابد أن تكون أعمال هذه اللجان تحت نظر الرأى العام وأن تجرى مناقشة هذه الأعمال فى علانية حتى يكتمل نضوجها وتخرج فى صورتها النهائية قوية فعالة.

ويسرى على مشروع الدستور الجديد ما يسرى على مشروعات إصلاح قانون الأحزاب وقانون الصحافة وقانون مباشرة الحقوق السياسية من حيث مواقيت الإنجاز وأساليب العمل.. إلا أن مشروع الدستور يمكن أن يكون محل معاملة خاصة من حيث تكوين اللجنة التى ستتولاه.. وشروط العضوية فى هذه اللجنة كما يجب أن يطرح المشروع إذا ما تم إعداده فى استفتاء عام يجرى لهذا الغرض.. ولا بأس من أن تعرض مشروعات القوانين الأخرى أيضاً على استفتاء أو استفتاءات عامة.. ولاشك أن مشاركة الأحزاب والقوى السياسية فى مثل هذه اللجان سوف يضاعف من نجاحها ويقلل من فرص الاعتراض على ما انتهت إليه من مشروعات. ولا مانع من أن تشرف على إنجاز مشروعات الاصلاح السياسى وزارة ائتلافية تشكل لهذا الغرض وتحصل فيها الأحزاب والقوى السياسية على حقائب وزارية.. إذ أن حكومة من هذا النوع، سوف تقوى من اتجاهات الإصلاح وتدعم خطواته وتؤكد مصداقيته وهذه هى الحالة الوحيدة فى نظرنا التى يمكن أن تقبل فيها الأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى الحكومة تحت مظلة النظام القائم.

فالهدف من هذه المشاركة هو إنجاز الإصلاح السياسى فى أقرب الآجال وأفضل الصور.. ومن المفروض ألا تنتهى مهمة هذه الحكومة الائتلافية بالانتهاء من مشروعات الإصلاح وطرحها للاستفتاء العام.. إذ من الممكن أن تتولى هذه الحكومة نفسها الاشراف على انتخابات الرئاسة والانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد الذى سيتم إقراره، على أن تقدم استقالتها فور الإعلان عن نتائج الانتخابات، لتفسح الطريق للحكومة الجديدة التى حصلت على الأغلبية.

هكذا نرى مجمل الصورة بوجه عام.. ولانرى وجها للتراخى أو التباطؤ فى التنفيذ.. خاصة فى ظل تلك الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد.

١٨- ما نريد وما لا نريد:

س: لقد إستهدفتم من هذا الحوار تحديد صورة مصر التى تريدون... ولكن قبل تقديم هذه الصورة هل لنا أن نسأل أولا ما هى مصر التى لا تريدون؟!

ج: مصر التى لا نريد هى مصر الآن.. مصر التخلف والتوتر والخوف من المستقبل .. وقد أعيانا الكلام فى إصلاحها .. وسرقنا الزمن ونحن نحاول منذ عهد الرئيس السادات تصحيح مسارها!!

مصر التى لا نريد هى مصر التى تتمسك بدستور شمولى يقدس الإشتراكية بينما تنادى حكوماتها بالديمقراطية والليبرالية!! مصر التى لا نريد هى مصر التى يحكمها رؤساء لا حدود لولايتهم ولا نهاية لسلطانهم إلا بإرادة سماوية!!

مصر التى لا نريد هى مصر التى يعين فيها الرؤساء من بوابة مجلس الشعب لا بالإقتراع السرى من قبل الشعب!!

مصر التى لا نريد هى مصر التى تركز كل السلطات بين أيدى رئيس الدولة حتى ولو أدى إلى شلل كامل لدولاب الدولة!!

مصر التى لا نريد هى مصر التى لا يملك رئيس الوزراء إختيار وزرائه بل يفرضون عليه من قبل رئيس الدولة..

مصر التى لا نريد هى مصر التى يعمر فيها الوزراء والمحافظون فلا تعرف تاريخا لمجيئهم ولا لذهابهم!!

مصر التى لا نريد هى مصر القرارات الجمهورية الفجائية التى تصدر بلا سابق إنذار لمعالجة أخطر القضايا والتى لا تعرض إلا نادرا على مجلس الشعب!!

مصر التى لا نريد هى مصر التى تعمل فيها الحكومة بعد تشكيلها بالتكليفات الرئاسية لا بالبرامج التى أعدتها والتزمت بها قبل تشكيلها!! مصر التى لا نريد هى التى تهدر أحكام القضاء وتهمش قضاءها الطبيعى بكل حصاناته وضماناته لحساب نظم قضائية شاذة كنظام المدعى الإشتراكى ومحاكم أمن الدولة!!

ومصر التى لا نريد هى مصر التى تسقط فيها الرقابة وتغيب فيها الشفافية ويرتع فى إدارتها كل أنواع الفساد!!

ومصر التى لا نريد هى التى تحتكر فيها الحكومة وسائل الإعلام الكبرى وتسخرها لحسابها دون أدنى إعتبار للرأى الآخر.. ولا أدنى إحساس بتدنى الأداء الإعلامى!!

مصر التى لا نريد هى التى تفرض العوائق القانونية والإدارية على حرية تأسيس الصحف والأحزاب، وتجعل هذا التأسيس رهينا بقوانين معقدة وإجراءات عقيمة!!

ومصر التى لا نريد هى مصر بدعة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين والتى تتصادم تماما مع الديمقراطية ومع قانون الوحدة الوطنية!!

وباختصار مصر التى نريد غير مصر اليوم فمصر اليوم تدهور وتراجع وإنهيار فى كل شئ.. وتفكك سياسى وإدارى وإجتماعى يستحيل تداركه إلا بإصلاح سياسى عاجل!!

الفصل الثالث

الإنطلاقة

١- الإنطلاق الموءود:

س: كيف ترون الإنطلاقة التى تقود مصر إلى التقدم بعد كل هذه المعاناة الطويلة التى بدأت بالغيبوبة وانتهت بالاستفاقة؟!

ج: من هذه الرحلة الطويلة التى قطعناها فى حوارات ومجادلات حول عهود ثلاثة بدأناها بحاكم يحصر جهود مصر فى تحرير فلسطين وبناء الوحدة العربية ثم ينتهى بنا إلى ضياع كل فسلطين وتدمير الوحدة العربية!! إلى حاكم يتسلم ميراثا ثقيلا من الهزائم العسكرية والأزمات الإقتصادية والاجتماعية ويحاول الخلاص منها بإنتصار عسكرى يحفظ ماء الوجه وإتفاقية دولية تفتح أبواب السلام وينتهى بمصر إلى انفتاح إقتصادى يستهدف إطلاق التنمية وانفتاح سياسى يستهدف تحقيق الديمقراطية ثم يمضى الرجل إلى ربه بعد خطوات على أول الطريق ليخلفه الرئيس حسنى مبارك الذى تعلقت به الآمال فى إنهاء حكم الفرد وإعلاء حكم الشعب وتصفية هذا الميراث الثقيل من الأخطاء والخطايا التى حجمت مصر وهبطت بها إلى أزمات من كل نوع.. وقد عمد الرجل إلى استكمال مسيرة التحرير حتى تحررت سيناء.. وعمل على مواصلة المشروعات التى بدأها الرئيس السادات لبناء المدن الجديدة وتحديث البنية الأساسية .. وكرس جهدا ملحوظا فى الحفاظ على الواجهة الديمقراطية التى صنعها الرئيس السادات، إلا أنه لم يتقدم بها خطوة واحدة إلى الأمام فقد ظل دستور الرئيس السادات هو الركيزة الأساسية للحكم.. وظلت القوانين التى صاغها هى المرجع فى كل ما يتعلق بممارسة العمل السياسى والحريات العامة!!

ومن هـذه النقطـة المحـورية بدأ يتـجـمع الخـلاف ويكبـر بين نـظام الرئيس مـبارك وبين الأحـزاب والقـوى السياسـيـة .. وقد تبلور الخـلاف بصـورة قـاطعـة منذ الإنتـخـابـات العـامـة الأولـى التى جـرت فى عـهـده.. والتـى إسـتـخـدمت فـيـهـا بدرجـات مـتـفـاوتـة نفس الأسـاليب التى إستخدمت فى كل إنتخابات سـابقة.. بينما كـانت التوقعات السياسية تراه بعين الرئيس المتحرر من تراث الثورة المتطلع إلى تصحيح أخطائها الفادحة .. وجرائمها الخطيرة ... خاصة وأنه ترأس فى عهد سلفه لجانًا لتحقيق هزيمة يونيو وكتابة تاريخ ثورة٢٣ يوليو، وهى لجان كان من المفروض أن تدعم الاستفاقة الشعبية على نيران الهزيمة وتزود مصر بالحقائق الغائبة فى السجلات الرسمية .. وتفتح آفاقا جديدة على المستقبل تمكن من تدارك ما فات والانطلاق نحو بناء قوى شامخ يعيد لمصر مكانتها وعزتها فى العالمين العربى والغربى...

أقول لقد تبلور الخلاف حول هذه النقطة.. وبدأ صغيرًا محدودًا.. ثم اتسعت رقعته مع توالى الأحداث وتسارعها.. فقد تصاعدت فى الساحة قوى التطرف والعنف وأصبح النظام الحاكم يواجه جماعات مسلحة بل وتعرض الرئيس مبارك نفسه لعدة محاولات اغتيال نجا منها بأعجوبة!!

وسـرى على خـلاف المألوف نوع من الذعـر والخـوف فى كـافـة الأوسـاط .. ولعل فى هذه الأحـداث مـا أكـد القناعـة عند الحكومـة بضرورة الحفاظ على سلطات الرئاسـة ودعمها بقانون الطوارئ. وصم الآذان عن مطلب الديمقراطية ونداء الأحزاب والقوى السياسية الذى أخذ يتعالى منذ رحيل الرئيس السادات بضرورة الإصلاح السياسى والتحول إلى النظام الديمقراطى..

ولكن ورغم هبوط حدة العنف.. بل واختفاء موجات الإرهاب التى روعت البلاد.. فقد ظل النظام أمينا على التركة الشمولية التى قننها الرئيس السادات بدستور عليل وقوانين شاذة.. وصارت القناعة عند رموز النظام بإمكانية البناء والارتقاء فى ظل هذه الشمولية المفرطة.. ولم يفهم هؤلاء أن بناء مصر لا يمكن أن ينطلق من هذا المناخ الشمولى القاهر، الذى صنعه الرئيس السادات منذ أكثر من ربع قرن... فقد فرضت المتغيرات المحلية والدولية منطقها على الاستراتيجيات والسياسات.. وأصبحنا أمام عالم جديد تحكمه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات... وتتزاحم فيه الكتل الاقتصادية الكبيرة ويرتع فى ربوعه قطب واحد بعد سقوط الإتحاد السوفيتى.. وهذا العالم الجديد بروابطه وعلاقاته يفرض على مصر وغيرها توجها ديمقراطيا يسقط عنها آفة الشمولية ويحرر الشعوب فى إرادتها .. وفى أرزاقها .. وفى اختياراتها .. ولكن رغم كل النواقيس التى دقت وتدق منذ نهاية القرن الماضى فلم يستجب النظام الحاكم لأى نداء أو مناشدة أو صراخ جاء من الداخل.. ولكنه بدأ يتحرك بإحساس المطالبة التى جاءت من الخارج .. إلا أن تحركه لم يكن من قبيل الإستجابة لمطالب الإصلاح السياسى بل من قبيل المراوغة والإحتواء .. وكانت المحاولات التى دارت من أجل التظاهر بالمضى فى الإصلاح والتى أشرنا إليها فى الفصل السابق...

ولم يكن متوقعا أمام المطالب الشعبية المتصاعدة... بضرورة الإصلاح .. والإصرار الحكومى المتعمد على رفض الإصلاح أن نصل إلى انفراجة سياسية بل كان لابد أن نصل إلى قمة الأزمة مع إقتراب إنتخابات الرئاسة وتزايد المخاوف والمحاذير حول المستقبل وتلك هى

المعضلة التى قد لا يراها النظام ولكن تراها مصر بشبابها وشيوخها بعيون مفتوحة، فالأعمار بيد الله ولكن ماذا بعد الرئيس مبارك؟! لابد أن تكون هناك رؤية استمرارية تذيب القلق وتدعم الإستقرار.. فلا بناء ولا إرتقاءفى مناخ يسوده الإرتياب والخوف ونحن نرتاد عالما جديدا.. لا مكان فيه لشمولية الفكر والسلوك ولا موضع فيه للإنعزال والانطواء..

هذان التياران المتواجهان حول الإصلاح السياسى .. لم تنفع فى صرفهما دعوات الحوار الوطنى التى أطلقها الرئيس مبارك والحزب الوطنى.. حتى تصاعدت المواجهة من طرف ومن آخر بأشكال وصور اتسمت بالإعتدال حينا .. وبالحدة أحيانا .. ووصلت بمصر إلى نوع من « الاحتقان السياسى » الذى لا مخرج منه إلا بجراحة عاجلة تصرف الغليان الشعبى المتصاعد عن أن يأكل الأخضر واليابس وتمهد الطريق إلى الإنطلاقة الكبرى التى تنشدها مصر..

س: ما رأيكم حول ما يثار عن ترشيح الرئيس لولاية جديدة فى ظل هذا المناخ المشحون بالتوتر؟!

ج: لعل أحد المصادر المستجدة لهذا الاحتقان السياسى يعود إلى البلبلة التى انتشرت حول الترشيح لمنصب الرئاسة وهل سيرشح الرئيس نفسه للرئاسة القادمة أم سيكون الترشيح من نصيب غيره.. وهنا يقفز التساؤل هل هذا الغير هو الأستاذ جمال مبارك نجل الرئيس؟وليس عندى إجابة أو تعليق على هذه التساؤلات، ولكن المؤكد أن الدستور القائم لا يتيح الترشيح إلا لمجلس الشعب ومجلس الشعب فى أغلبيته كما هو معروف موال للحكومة ولا بد من الحصول على موافقة ثلثى أعضائه.. وبالتالى فلا مجال لترشيح شخصين أو أكثر

لمنصب الرئاسة ولا محل لأن يجرى إستفتاء على أكثر من شخص واحد يرشحه المجلس!!

وباختصار، فمجلس الشعب هو الذى يعين فى النهاية رئيس الدولة من خلال إختيار شخص واحد لهذا المنصب وإجراء استفتاء عام بناء عليه والعيب هنا كما سبق أن بينا هو أن هذا الأسلوب غير ديمقراطى فضلا عن أن إنتخابات مجلس الشعب نفسه لا تنهض على أسس ديمقراطية... فهذا المجلس مشكوك فى صحة عضويته لأسباب معروفة منها الخلل الذى يعترى قانون مباشرة الحقوق السياسية والذى تؤدى اختلالاته وثغراته إلى تزوير العملية الإنتخابية فضلا عن إحتكار الإعلام من قبل الحكومة، مما يؤدى إلى إنعدام المساواة بين مرشحى الحكومة وغيرهم من المعارضين والمستقلين قبل وأثناء الإنتخابات العامة. ويضاف إلى كل ذلك الأساليب الإدارية والبوليسية التى تستخدم ضد المعارضة قبيل الإنتخابات وأثناءها والتى تخدم فى النهاية مرشحى الحكومة.. ولا يجوز الرد على كل هذه التجاوزات والثغرات التى جرت فى كافة الإنتخابات السابقة والتى أدانتها مئات الأحكام القضائية بالقول أن القضاء يراقب العملية الإنتخابية ويحميها من العبث .. فإذا صح أن الحكومة طبقت نوعا من الإشراف القضائى فى الإنتخابات الأخيرة فقط.. فقد كان هذا الأشراف ناقصا بل بعيدا عن أن يبعد شبح التزوير عن مجمل العملية الإنتخابية.. فقد كانت اللجان الفرعية فى كل دائرة خاضعة لرجال الإدارة لا للقضاة كما أن الحكومة سحبت صفة القضاة على رجال النيابة العامة وموظفى هيئة قضايا الدولة وهؤلاء جميعا ليسوا من القضاء الجالس المتمتع بالإستقلال والمحصن ضد العزل!!!

ولعل أخطر شواغلنا وأدقها فى هذه المرحلة هو المستقبل السياسى لهذا البلد... فالخطى السياسية التى إنتهجها النظام حتى الآن لا تنبئ عن إرادة حقيقية فى التحول إلى الديمقراطية ولكنها تنبئ فى نفس الوقت عن تبرم واضح تجاه الضغوط الأمريكية ورغبة فى إحتواء هذه الضغوط دون تحقيق شئ منها!! والأغلب أن هناك اتجاهًا قويًا حول الرئيس يعتقد فى إمكانية إقناع الإدارة الأمريكية بالإبقاء على النظام القائم، تأسيسا على أن الوقت غير مناسب لإجراء إصلاحات سياسية جذرية وأن الأفضل هو مد أجل النظام، ولو تحت قيادة جديدة كقيادة السيد جمال مبارك مثلا...

وهناك سبب قوى يدعم من هذا الإتجاه وهو المخاوف التى تنتاب الحرس القديم من الانسحاب من السلطة وتسليمها لنظام جديد.. فقد يجرى الإنتقام من قادة النظام القديم أو تقديمهم للمحاكمة وهذا أمر وارد فى كافة التحولات الكبرى التى تنتقل بالحكم من نظام إلى نقيضه إلا أن هذا الاحتمال لا يجوز أن يصبح عقبة فى وجه التغيير بل يجب أن تطرح المشكلة على بساط البحث.. وأن توجد لها الحلول العملية والدستورية، فقد واجهت البرازيل نفس المشكلة وكذلك الأرجنتين وتم إيجاد الحلول العملية للخروج من مأزق الإنسحاب من السلطة وتخلت النظم الشمولية التى كانت تحكمها عن الحكم طواعية وبأسلوب سلمى مقابل إعفائها من المسئولية عن تصرفاتها السياسية وشئ من هذا القبيل يمكن أن يحدث عندنا بهدف إزالة المخاوف وفتح الطريق أمام التحول السياسى الذى تنشده مصر.

مرة أخرى نلح على ضرورة التغيير.. ونرى أن مخاطره أقل بكثير من مخاطر عدم التغيير والإستقرار على الأوضاع المنهارة التى أورثتنا

التخلف والفساد، وكل يوم يمر مع تجاهل الإصلاح السياسى هو خسارة فادحة لهذا البلد فنحن فى سباق مع العالم الذى حولنا ودول كثيرة لم يكن لها تاريخ فى الديمقرطية إنطلقت فى تغيير نظمها والتحول إلى الديمقراطية وها هى المغرب تحكمها حكومات إئتلافية ويترأسها رئيس وزراء إشتراكى !! وها هى الجزائر تجرى إنتخابات الرئاسة بين أكثر من مرشح ! بل وها هى السنغال ونيجيريا يتم تداول السلطة فيها بين رؤساء منتخبين بالإقتراع السرى المباشر!! وها هى بعض دول الخليج العربى تتجه إلى تطوير نظمها والتحول إلى الديمقراطية.. فما بالنا نحن نقف جامدين متحجرين أمام بوابة الإصلاح السياسى نرفض دخولها أو حتى مجرد طرق أبوابها؟!

٢- مصر الحرية والرخاء:

س: هل تملكون تصورا عاما لهذه الإنطلاقة أو بمعنى آخر ما هى مصر التى تريدون؟!

ج: نريدها حرة أبية.. حرة فى ترابها .. وفى إنسانها .. وفى علاقاتها الدولية.. ولن تصبح مصر حرة إلا بمجتمع تحكمه الديمقراطية وتسوده العدالة وتعلو فى أركانه حقوق الإنسان .. وهذا مطلب جوهرى تسانده اليوم إرادة شعبية كاسحة!!

وإذا أردنا تحديدا للملامح الرئيسية لمصر التى نريد فيمكن إيجازها فى المحاور التالية :

١. دستور ديمقراطى يؤكد سيادة الشعب وتداول السلطة ورقابة البرلمان وقدسية القضاء وإحترام حقوق الإنسان.

٢ـ نظام إقتصادى حر يقوم على المبادرة الفردية وأليات السوق والمنافسة المشروعة ... وتلتزم الدولة بحماية هذا النظام والسهر على تصحيح أى إنحراف فى تطبيقه.

٣ـ مجتمع مدنى يتمتع بكافة الحريات والصلاحيات التى تؤهله لتأسيس الجمعيات والإتحادات والنوادى والمؤسسات التى تنهض بشئونه الإجتماعية والثقافية والرياضية إلخ... وتلتزم الدولة برعايته وتمكينه من أداء دوره فى خدمة المجتمع والإرتقاءبه.

٤ـ نظام قضائى طبيعى ينهض على أسس الإستقلال والحصانة لينشر العدل على كل درجات التقاضى.

٥ ـ نظام تربوى وتعليمى يقوم على مبادئ التربية التى يفرضها التراث ومبادئ التعليم المثمر الذى يفرضه التقدم.

٦ ـ نظام صحى يؤمن المواطن ضد غوائل المرض ويقوم على تأمين صحى شامل تسهم فيه المؤسسات التأمينية الخاصة إلى جانب الدولة والقطاع الخاص.

٧ ـ نظم إدارية تقوم على الكفاءة والطهارة تحكمها قوانين دقيقة ولوائح واضحة لضبط الأداء الحكومى خدمة للتنمية والتقدم.

٨ ـ مخططات عمرانية فى المناطق القديمة والجديدة تضع حدا للعشوائيات وتخريب البيئة وتعيد التوازن المفقود فى توزيع السكان وتآكل الرقعة الزراعية الخضراء.

٩ ـ نظم صارمة للصرف الصحى لإنقاذ النيل وفروعه من التلوث حماية للملايين من فوضى الصرف فى مياه النيل والرياحات والترع مما ألحق بالإنسان والحيوان أفدح الأضرار.

١٠- منظومة إعلامية جديدة تقوم على تحرير وسائل الإعلام من إحتكار الدولة وتحقق المساواة بين كافة القوى والاتجاهات السياسية فى امتلاك واستخدام كافة وسائل الإعلام.

١١- إستراتيجية جادة للسياسة الخارجية تقوم على تفعيل التكامل الإقتصادى العربى وإحياء العلاقات الاقتصادية المصرية بالإتحاد الأوروبى تأسيسا على مركز مصر الجغرافى فى حوض البحر الأبيض المتوسط وروابطها التاريخية مع الدول الأوروبية.

١٢- التمسك بمبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومناهضة الدول التى تفرط فى هذه الحقوق حتى ولو كانت من دول الأسرة العربية.

المنطلق عندنا هو تغييرالدستور وتعديل القوانين الحاكمة للعمل السياسى.. وقد نادت الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع الدنى بهذه المطالب وضمنتها مشروعا قوميًا للإصلاح السياسى الشامل..

ولا أخال أن هناك من ينكر العلاقة العضوية بين الإصلاح السياسى والإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية .. فلا إستثمار ولا تقدم فى بلد تهدر فيه أحكام القضاء وتفرض فيه نظم قضائية شاذة على شئون الاستثمار، ولا استثمار ولا تقدم فى بلد يستأثر فيه رئيس الجمهورية بكل السلطات ولا يقوض وزراءه ومحافظيه أى سلطة فعلية لتسيير شئون الدولة سوى سلطة إستخدام قانون الطوارئ التى فوضها لوزير الداخلية!!

ولا استثمار ولا تقدم فى بلد يرعاه الفساد وتغيب فيه موازين الثواب والعقاب!!

إن الاستثمار الجاد فى عالم اليوم بحاجة إلى مناخ ديمقراطى يحفظ للمستثمر حقوقه ويضمن للمجتمع تقدمه، وبغير هذا المناخ لن يقدم على الاستثمار إلا الطفيليون والمغامرون والباحثون عن المنافع الشخصية وهؤلاء عرفناهم فى الثمانينات وعرفنا كيف خصصت لمشروعاتهم الأراضى وكيف فتحت أمامهم خزائن البنوك .. ثم رأينا كيف تداعت صروحهم بفضائح مدوية وسرقات غير مسبوقة فى تاريخ الاستثمار ألحقت بالاقتصاد المصرى أفدح الأضرار.. فعندما تنعدم المساواة بين المستثمرين وتصبح الأبواب الخلفية هى الطريق الأمثل للإستثمار يهرب المستثمر الجاد من الساحة ولا يبقى فى قاعها إلا العابثون المغامرون والطفيليون... ومن هنا كان تنظيف مناخ الاستثمار بإصلاح سياسى يفرض الديمقراطية ضرورة أساسية فالعدل والمساواة التى توفرهما الديمقراطية هى الشرط الأول لإطلاق التنمية وتحقيق التقدم..

ولابد فى رأينا أن يواكب مشروع الإصلاح السياسى مشروع قومى للإصلاح الاقتصادى والإجتماعى تقوم دعامته الأساسية على نظرة إستراتيجية واسعة المدى تحدد أولا أهداف الإصلاح وأولوياته، وتربط بينها وبين التعليم والبحث العلمى فهناك انفصال موضوعى بين التعليم والتنمية التى نريد لابد من معالجته بتطويع التعليم لخدمة أهداف المجتمع وغاياته وتلك قضية كبيرة لابد أن نبدأ بها فلا جدوى من تعليم لا ينفع المجتمع ولا يخدم غاياته فى التنمية والتقدم..

وإذا سلمنا بأن الاستثمار هو قاطرة التنمية والتقدم فعلينا أن نركز جهدا خاصا على هذه القضية الحيوية بتحديد أهداف الاستثمار وأولوياته والأساليب الضرورية لإجتذابة واضعين فى الأعتبار أخطاء

إستراتيجية فادحة ارتكبتها الحكومات المتعاقبة ولابد من طرحها للمناقشة ومحاولة تصحيحها بالصورة التى تخدم أهداف التنمية والتقدم...

٣- الفجر الجديد:

س: ولكن ما هى إمكانات تحقيق هذه الوثبة الطموحة فى مناخ وطنى مشحون باليأس والإحباط .. ومدفوع بالإستسلام والخضوع إن شباب مصر يتدافع للهجرة إلى الخارج بينما لا نرى فى الأفق حتى الآن طاقة أمل تعيد للجماهير ثقتها فى غد مشرق؟!

ج: الفجر الجديد يسبقه دائما ظلام حالك... وشرط الإمكان فى كل إنطلاقة صحوة وطنية تسبقها ونحن بحاجة إلى هذه الصحوة وضرورة إستعادة الروح الوطنية التى فقدتها مصر تحت وطأة الحكم الديكتاتورى طيله أكثر من خمسين سنه فقد ألهمت هذه الروح الوطنية مصطفى كامل عندما قال لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا .... فقد كان الرجل يعكس بهذه المقولة حقيقة زمانه وفخره بمصر وهى حقيقة تختلف تماماً عن حقيقة الزمن الذى نعيشه اليوم ....وتختلف أيضا عن حقيقة الصورة المشوهة التى يقدمها إعلام الثورة حتى اليوم عن تاريخ ما قبل ٢٣ يوليو . كما ألهمت هذه الروح الوطنية سعد زغلول على مواجهة الإستعمار البريطانى بثوره عارمة هى الأولى من نوعها فى القرن العشرين ......وألهمت طلعت حرب رائد الإنطلاقة الإقتصادية فيما بين الحربين العالميتين على أن يجمع من مدخرات ملايين المصريين أموالا هائلة مكنته من تأسيس أول بنك أعمال فى العالم العربى وأعظم شركات الغزل والنسيج والسينما والطيران وصارت مصر إبان الحرب العالمية الثانية تكفى مؤنتها من

كافة السلع التى كانت تستوردها قبيل الحرب بل وتمكنت من تمويل جيوش الحلفاء المتحاربة على أرضها بكافه المؤن والإحتياجات العسكرية، حتى أن مصر ربما كانت الدولة الوحيدة المتحالفة التى خرجت من الحرب العالمية دائنة لبريطانيا العظمى بمبلغ ربعمائة وخمسين مليون جنية إسترلينى وعندما أرادت مصر التخلص من بعض ديونها الخارجية فى الأربعينيات من القرن الماضى .. قامت حكومه الوفد بدعوه الشعب إلى الإكتتاب فى قرض وطنى بعائده ٤,٣٪ حتى يمكن للحكومة سداد الدين الأجنبى وإستبداله بدين وطنى تلتزم الحكومة بسداد أصله وفوائده ..... وتدفقت جموع الشعب للاكتتاب فى هذا القرض الحكومى .. ولم تمضِ أسابيع حتى تمت تغطية مبلغ القرض بالكامل .

هذه هى الروح الوطنية التى فقدتها مصر والتى يجب أن تعود إلى كل مصرى فالوطن ليس مجرد رقعة أرض نأكل عليها وننام عليها ونتناسل عليها.. ولو كان الوطن كذلك لكانت اليونان أو قبرص مثلا أفضل ألف مرة من مصر.. ولكن الوطن فوق ذلك وشيجة روحية تربط الإنسان بمجتمع يكفل للمواطن حريته وكرامته وإنسانيته ..... ويحيطه بالعناية والرعاية والأمان ويحنو عليه إذا ما سقط أو تعثر وهكذا تنهض روابط الوطنية والانتماء لتسكن الافئدة والقلوب وتصبح التضحية والفداء من أجل عزة الوطن أمنية غالية على كل مواطن.

صحيح أن وطأة الحكم الديكتاتورى قد مسخت كل هذه الوشائج ...عندما قهرت الإنسان المصرى واستذلته وحولت الشعب إلى قطيع يساق إلى حيث يريد الديكتاتور، إلا أن مصر اليوم تعانى المحن والشدائد وتقف فى عزلة حقيقية عن محيطها العربى والدولى وهى

بحاجة ماسة إلى العقول والسواعد البناءة. وأمامها طريق طويل وإن كان شاقا الا أنه يقود إلى مستقبل زاهر...... فإمكانات مصر عظيمة ومتنوعة ...... وقدراتها المادية والبشرية لاتحد ...... وإذا آمنا بهذه الحقائق الدامغة أصبح الأمل فى بناء مصر جديدة قريب المنال ....

ونقدر لكل هؤلاء الذين فقدوا الانتماء والولاء مواقفهم، فلسنا شعبا من القديسين والرسل حتى نتقبل حكماً لا يحترم فى الإنسان إنسانيته ... ولا يمكنه من مجرد التعبير عن مواجعه بالشكوى والاحتجاج ... ويتصرف فى شئونه تصرف الأسياد فى العبيد.. أقدر لهؤلاء مواقفهم إذا ما أعرضوا عن المشاركه السياسية تجنبا للبطش ... أوهاجروا خارج البلاد طلبا لعيش كريم افتقدوه فى وطنهم او حملوا السلاح فى وجه النظام الذى استذلهم فقد كانت جرعات الكذب والاحتيال على الشعب أكبر من أن تحتمل ....بعدما سقط الستار فجأة عن عهد أسلمته الجماهير كل أمورها، فاذا به يقودها إلى فجيعة كبرى وهزيمة غير مسبوقة فى كل الحروب .

وأعلم أن عودة الثقة فى حكام مصر بعد هذه التجربة المريرة وما ترتب عليها من نتائج أشد مرارة لن يكون أبدا إلا بتغيير هذا النوع من النظم الديكتاتورية .. والإتجاه إلى الديمقراطية الحقيقية وهنا تبدو همة الرجال ..... وأهميه الروح الوطنيه فى إستجماع القوة لفتح هذا الطريق الصعب طريق الديمقراطية والحرية ليجد كل مواطن حقوقه وواجباته ..... ويعرف المساواة الصارمة أمام القانون ... وتكافؤ الفرص فى كل المجالات ..وينعم بالأمان الحقيقى من عدوان السلطة وانحرافها...... وما أتمناه أن يركب العزم أقدام كل مصرى إلى هذا المطلب الحيوى ولتتلاحم قوى الأمة لإنتزاع حريتها وإمتلاك مصيرها ...

٤- إنسان التنمية:

س: أود مشاركتكم الأمل فى إستعادة الروح الوطنية التى فقدناها.. ولكن هناك واقع من التراكمات الهائلة التى تهدد هذا التفاؤل فمشاكلنا مزمنة ومعقدة وأضخم بكثير من إمكاناتنا ألا يجدر بكم التحفظ بدلا من هذا الإفراط فى التفاؤل؟!

ج: قد يجد القارئ من هذا السياق العامر بأحداث أكثر من نصف قرن أن مشاكلنا كبيرة ومعقدة وأن أزماننا مستعصية على الحل ... ولكن الواقع أن تفنيد هذه المشاكل وفرزها يضعنا أمام حقيقة أولية وهى أن مشاكلنا على كبر حجمها ليست كلها من نوع واحد.. فهناك مشاكل تعود لأسباب دستورية وقانونية ولائحية .. وأن حلها يكون بسياسات تشريعية جديدة تصحح الخلل والفساد فى المنظومة الدستورية والقانونية القائمة وهذا النوع من المشاكل يمكن القضاء عليه فى الزمن القصير وبتكلفة بسيطة!!

وهناك مشكلات تعود لأسباب تنظيمية وتخطيطية وحلها يكون بسياسات جديدة قادرة على إعادة التنظيم والتخطيط بناء على الأخطاء والفواجع التى أدت إليها السياسات القائمة . وهذا النوع من المشاكل يمكن القضاء عليه فى الزمن المتوسط.

وهناك أخيرا مشكلات تعود لأسباب معرفية وأخلاقية وسلوكية وحلها يكون بسياسات تربوية وتعليمية وثقافية جديدة تربط التربية والتعليم والثقافة بالأهداف الإئتمانية التى يتوخاها المجتمع وتستحدث النظم التعليمية والثقافية الكفيلة بإدراك هذه الأهداف وهذا النوع من المشاكل يمكن القضاء عليه فى الزمن الطويل...

ومن هذه الرؤية القائمة على تفنيد المشاكل .. يمكن القول أن الكثير من مشاكلنا يمكن حلها فى الزمن القصير والمتوسط إذا صح العزم وتوافرت الإرادة..

وبغير إغراق فى التفاؤل أعتقد أن نسبة كبيرة من مشاكلنا تعتبر من النوع الأول الذى يمكن حله فى الزمن القصير وأعنى بذلك المشاكل الدستورية والقانونية واللائحية والتى وضعت البلاد فى قفص حديدى من الإشتراكية المنقولة وكبلت مسيرتها بدستور كسيح وقوانين معقدة ولوائح فاسدة لا تتفق على الإطلاق مع التوجهات الجديدة لعالمنا المعاصر... وتتصادم بالتالى مع أبسط قواعد التنمية فى مجتمع مفتوح على عالم جديد تحكمه العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة ..ولاشك أن تصفية هذا النوع من المشاكل يقتضى تغييرا جذريا فى منظومة الحكم بتعديل الدستور أو تغييره وتصحيح كافة القوانين القائمة فى ظله وضبط اللوائح التنفيذية على مقتضى هذه القوانين .. أى أن علاج هذا النوع من المشاكل يقتضى إصلاحا سياسى عاجلا يؤدى إلى التحول من النظام الشمولى إلى نظام ديمقراطى يضبط الأداء الاقتصادى والاجتماعى وفقا لآليات الديمقراطية ومبادئها .

أما النوع الثانى من مشاكلنا فيرتبط بالتنظيم والتخطيط الذى يستلزم إعادة ترتيب دولاب الدولة وتخفيض عدد الإدارات والوزارات التى استحدثها الحكم الشمولى لخدمة أغراضه والتخطيط السكانى والعمرانى على امتداد السنوات العشرين القادمة بحيث نتجنب التكدس السكانى فى الوادى القديم والإسكان العشوائى حول المدن ونؤمن الخروج إلى الصحراء.. والتوسع فى إعمارها!!!

بقى النوع الثالث من المشكلات وهو أصعب الأنواع وأشدها حساسية وتعقيدا لأنه يرتبط ببناء الإنسان.. إنسان التنمية والتقدم

الذى فقدناه.. وإعادة بنائه تقتضى برامج تربوية وتعليمية وثقافية تنهض به من حضيض التخلف والجهل والانحراف .. إلى مراتب الوعى والعلم والاستقامة .. وتربط قيمه وسلوكياته بأهداف المجتمع الإنمائية ويقتضى ذلك إعادة صياغة نظمنا التربوية والتعليمية والثقافية على أسس جديدة تسلح الإنسان بالتربية القويمة والعلم النافع والقيم الرفيعة وتؤهله لأن يصبح إنسانا قادرا على التعامل مع عوامل التنمية والتقدم بكفاءة ودقة. وطبيعى أن بناء إنسان التنمية يستغرق جهدا ومالا وزمنا يفوق بكثير ما يستغرقه أى إصلاح آخر.. ولو هدمت معاول الاستبداد كل بناء فى مصر وتركت للإنسان المصرى إنسانيته وشخصيته لهان الأمر.. ولنهض هذا الإنسان يبنى من جديد.. ولكن المأساة كل المأساة أن معاول الإستبداد هدمت أول ما هدمت الإنسان المصرى عندما أرهبته وإستعبدته ومسخت قيمه وإستبدلتها بالهابط من القيم والسلوكيات التى لا تعرف سوى الكذب والنفاق والإهمال والخوف.

٥- مصر الغنية:

س: يرى الخبراء أن مصر بلد فقير بموارده وإمكاناته المادية والبشرية ألا ترون أن فى هذا الفقر عائق دون التنمية ؟!

ج: مصر ليست فقيرة الثروات... وتصنيفها بين الدول الفقيرة أو الغنية نسبيا خاطئ.. خاصة إذا نظرنا إلى مصر بمنظار القرن الواحد والعشرين...

مصر غنية أولا بمركز جغرافى فريد.. إذ تقع فى قلب العالم القديم على بعد مئات الكيلو مترات من أوروبا وعلى ناصية بحرين « البحرالأبيض المتوسط والبحرالأحمر»... وفى موضع متوسط من شرق

البحر الأبيض.. وعند مفرق قارتين أفريقيا وأوربا وتخترقها قناة السويس أهم ممر مائى يربط شرق العالم بغربه .. ومصر أيضا مناخ معتدل معظم العام لا يعرف البرودة الشديدة ولا الحرارة الشديدة.. وتلك من أولى نعم الله على مصر... وهى نعمة لم تستثمر بالدرجة الكافية إن لم تستثمر على الإطلاق!!

ويجرى على أرض مصر بطول ١٥٠٠ ك.م نهر من أكبر أنهار العالم وأكثرها غزارة بمياهه .. وتشكل دلتا النهر وفروعه أقدم وأكبر شبكة للرى الدائم فى العالم.. ويجرى التحكم فى مياهها بأعداد من السدود تبدأ من السد العالى فى أقصى جنوب مصر وحتى السدود المتوسطة والصغيرة المنتشرة فى ربوع الدلتا ..

وتمتلك مصر ثروات منجمية متنوعة... كالحديد والفحم والفوسفات.. والجير والجبس والرمال والسيلكون وغيرها من المواد الطبيعية المستخدمة فى الصناعة... كما تمتلك مصر مادة اليورانيوم اللازمة لإنتاج الطاقة النووية فضلا عن مواد أولية عديدة لا يتسع المقام لذكرها...

وتستحوذ مصر على أهم وأكبر كنوزالعالم الأثرية ابتداء بالأهرامات والمعابد والتماثيل والتحف الفرعونية وانتهاء بالآثار القبطية والإسلامية، وبها أكبر مخزون من الآثار المختلفة التى تكفى لتأسيس عشرات المتاحف الأثرية.

وتتميز مصر بمواقع سياحية رائعة فى شبه جزيرة سيناء وبطول قناة السويس والساحل الغربى للبحر الأحمر حتى الغردقة ومرسى علم وحلايب.. كما يعتبر الساحل الشمالى الممتد من الإسكندرية وحتى السلوم أجمل شواطئ البحر الأبيض على الإطلاق وأكثرها ثراء

بالرمال الناعمة والخلجان الهادئة الصالحة للاستحمام... فضلا عن الواحات العديدة.. والمحميات المتنوعة فى شمال وجنوب وغرب مصر..وهكذا تتمتع مصر بأكبر المؤهلات السياحية على مدار العام، إذ تجمع بين السياحة الدينية والبيئية والثقافية والرياضية التى يندر اجتماعها فى دول أخرى!!!

بقى أهم ما تملكه مصر من ثراء.. وهو الثراء البشرى الذى يفوق فى حجمه ونوعه كل ما تملكه الدول العربية مجتمعة.. ولا أعنى الكم السكانى الضخم.. ولكننى أعنى الكيف البشرى الذى تملكه مصر من مهارات يدوية وكفاءات ذهنية فى مختلف المجالات.. وهذه المهارات والكفاءات نتيجة تراكم طويل يعود إلى أكثر من قرن ونصف من التنمية والتقدم... وقد اتجهت نسبة هامة منها إلى الهجرة الدائمة فى أوروبا وأمريكا أوالعمل المؤقت فى الدول العربية البترولية بسبب ضعف فرص العمل فى مصر .. وقد ترتب على ذلك حرمان مصر من كفاءات ومهارات كثيرة كان يمكن توظيفها فى خدمة التنمية لو كانت فى مصر استراتيجية إنمائية صحيحة وسياسات اقتصادية حكيمة.. وسوف يتوقف هذا النزيف البشرى يوم تجد مصر طريقها الصحيح إلى التنمية وتعود السواعد والعقول العاملة بالخارج إلى أرض الوطن للمشاركة فى بنائه.

ولا شك أن التأهيل والتدريب والتعليم يعتبر ضرورة أساسية لتفعيل هذه القدرات البشرية والارتفاع المتواصل بمستواها حتى تملك القدرة على مواجهة متطلبات القرن الواحد والعشرين فى تقنياته وسلوكياته..

ومصر ليست غنية فقط بوفرة سكانها وتنوع مهاراتهم.. ولكنها غنية أيضًا برجال أفذاذ شقوا الصخور بعبقريتهم، واستطاعوا أن

يحتلوا مراكز عالمية فى الطب الفيزياء وعلوم الفضاء والاقتصاد والإدارة نذكر منهم العالم الجليل الدكتور محمد غنيم الذى استطاع بعلمه وخبرته وجهده أن ينشئ مركزًا عالميًا للكلى والمسالك البولية فى المنصورة وأن يضع أجيالا من الأطباء المتخصصين فى مجالات جراحة المسالك والكلى وعلاجهما وأن تصبح له الريادة الدولية فى زراعة الكلى والمثانة بل والتميز فى تنظيم وإدارة هذا المركز الدولى العملاق.

ونذكر أيضًا نابغةالطب الدكتور مجدى يعقوب الذى هاجر من مصر إلى إنجلترا وسرعان مابرزت مواهبه فى عمليات جراحة القلب.. وأصبح واحدًا من أشهر جراحى العالم فى هذا النوع من الجراحات الدقيقة. وصارت مستشفاه فى لندن قبلة لطلاب العلم والعلاج من كل أنحاء العالم..

ونذكر كذلك العالم الفذ الدكتور أحمد زويل عالم الفيزياء الشهير والذى تفتحت عبقريته فى الولايات المتحدة.. واستطاع التوصل إلى طريقة جديدة لحساب جزئى الثانية «الفوتون» بعد أبحاث طويلة مضنية تواصلت لسنوات عديدة.. وكان جديرًا فى النهاية بجائزة نوبل للعلوم تقديرًا لهذا الجهد العلمى الخارق.

ونذكر كذلك الدكتور فاروق الباز عالم الفضاء الشهير وخبير الاستشعار من بعد.. والذى هاجر إلى الولايات المتحدة طلبًا للعلم والعمل.. وتمكن بعلمه ومثابرته من أن يحتل موقعًا قياديًا رفيعًا فى «ناسا» أو مؤسسة الفضاء الأمريكية، ونذكر أستاذنا الدكتور سعيد النجار الذى هجر التدريس فى مصر والتحق بمنظمة الأمم المتحدة وارتقى أعلى المناصب الاقتصادية حتى صار فى النهاية نائبًا لرئيس

البنك الدولى وصارت أبحاثه فى علوم الاقتصاد والتنمية منارًا لكل الباحثين فى هذا الميدان.

هذه النماذج إذا استثنينا منها الدكتور محمد غنيم.. لم تستطع أن تجد مكانها العلمى فى مصر إلا عندما هاجرت إلى الخارج.. ووجدت فى دول العالم الغربى التربة الصالحة لإنماء مواهبها وتفتح عبقريتها، أما الدكتور محمد غنيم، فقد خاض صراعًا مريرًا لتثبيت أقدامه على أرض مصر.. وتمكن بجهد مستميت من أن يؤسس صرحًا لجراحة المسالك فى مصر.. وفى إحدى عواصم الوجه البحرى.. وأن يحيطه الاستقلال المالى والإدارى.. وأن يجعله نموذجًا فريدًا فى النظام والنظافة والدقة لا يدانيه نموذج آخر بين المستشفيات الجامعية.. ولا حتى مستشفيات القطاع الخاص..

بقى أن تعلم بأن تخلف مصر وتراجعها ليس مردودا إلى فقر مواردها الطبيعية.. بل مردودا أصلا إلى فقر إنسانها فمصر تملك مثلا ثراء طبيعيا يفوق بكثير ثراء اليابان أو كوريا أو أندونيسيا أو ماليزيا... ولكن الفارق فى الإنسان، فمصر بحاجة إلى إنسان التنمية وهو الإنسان الغنى بالعلم والسلوك الدافع إلى التنمية.. وهى قادرة ولا شك على إنجابه واجتذابه من بلاد الهجرة..

٦- الأولويات الغائبة:

س: ماهى أولويات التنمية التى يجب أن نأخذ بها ونسير على هديها للسنوات القادمة؟

ج: لقد تغير العالم وتبدلت علاقاته وأسواقه ولم يعد ممكنا التمسك بشعار «من الإبرة إلى الصاروخ» فلا توجد دولة فى العالم

تستطيع أن تفى بإحتياجاتها الإستهلاكية إعتمادا على إمكاناتها وبالإستقلال عن العالم أجمع... وكان هذا الشعار الذى أطلقته حكومات عبد الناصر غداة الأخذ بالإشتراكية مدعاة للسخرية والتفكه فلا توجد دولة فى العالم بما فى ذلك الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى تستطيع تحقيق الإكتفاء الذاتى بمفردها فقد وزع الله الأرزاق على شعوب الأرض ولم يختص بلدا واحدا بكل شئ... وفى عالم اليوم أصبحت التنمية والتقدم محكومة بقانون آخر هو قانون المزايا النسبية أى أن تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع والخدمات التى تتمتع بالنسبة لها بإمكانات طبيعية ومهارات خاصة على أن تستورد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول التى تتفوق فى إنتاج هذه السلع... ومن المفروض أن يؤدى هذا النظام إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وفتح الأسواق أمام التبادل السلعى والخدمى...

هذه النظرية الجديدة التى قامت عليها العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل الجات، لم تجد أى صدى عند حكوماتنا المتعاقبة إلا مؤخرا.. فقد انطلقت التنمية منذ بداية عهد الرئيس السادات وإلى منتصف عهد الرئيس مبارك بصورة عشوائية، وبناء على الشعار الخائب من الإبرة إلى الصاروخ، وانتهينا إلى اقتصاد مهلهل لا إبرة فيه ولا صاروخ!!

فقد كان حقل الاستثمار ومازال مفتوحا لكل أنواع الاستثمارات المجدية وغير المجدية للاقتصاد الوطنى وشهد الاقتصاد المصرى كرنفالا من المشروعات التى لا مستقبل لها فى مصر كمشروعات تجميع السيارات والأجهزة الإلكترونية وغيرها.. وكلها مشروعات تتيح للمستثمر تحقيق أرباح طائلة من خلال إغلاق السوق المصرى على

إنتـاجـه أو فـرض رسـوم مـانعـة على السلع النظيـرة.. ولكن هذه المشروعات ورغم إنخفاض تكلفة اليد العاملة المصرية لا تستطيع أن تقدم للمستهلك المصرى سلعة جيدة بتكلفة معقولة... كما أنها لا تستطيع المنافسة فى الأسواق الدولية... ولكنها تستفيد من الحماية التى تكفلها الحكومة لهذه المنتجات رغم أن نظيرتها فى الأسواق الخارجية أفضل صنعا وأقل تكلفة!!!

وكان من المفروض أن يجرى تنظيم أو توجيه للإستثمارات حول الأنشطة الإنتاجية التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وفقا لإستراتيجية عامة وشاملة تنبع من دراسة دقيقة للإمكانات، المتاحة فى القطاعات الإنتاجية المختلفة... ثم ترتيب للأولويات على ضوء هذه الإمكانات إلا أن الحكومة كانت ترحب بأى استثمار وفى أى ميدان دون أدنى إعتبار لإمكانية إستمراره وإزدهاره ولكن من الممكن ومن خلال المعلومات المتوافرة والتجارب السابقة والخبرة المكتسبة أن نحدد أولويات النشاط الاستثمارى بوجه عام فيما يلى :

١- الزراعة والصناعات الزراعية والغذائية مع تطويرها نوعا وكما لتتلاءم مع احتياجات السوق المحلى والدولى.

٢- الصناعات المغذية التى يمكن أن تتناول أنواعا من مفردات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية إلخ، التى تحتاجها الدول الصناعية.

٣- السياحة بأنواعها الثقافية والدينية والرياضية والبيئية والتى تجتمع كلها فى مصر .

٤- الصناعات البتروكيمائية التى تلائم القدرات المصرية والتى تعتمد على البترول والغاز الطبيعى ومشتقاتها.

٥ـ الخدمات كخدمات المناطق الحرة وخدمات إدارة المطارات والموانىء والمواصلات البرية والنهرية والبحرية.

هذه الأولويات يجب أن تحظى بتشجيع الدولة وتشجيع القطاعات التمويلية ويجب أن تجد الممهدات الضرورية لإجتذاب الاستثمار وتيسيره وعلى رأس هذه الممهدات مناخ قانونى وإدارى صالح لإجتذاب المستثمر ورعاية شؤونه، لذلك كان من ضرورات التنمية تبسيط القوانين الحاكمة للإستثمار وضبط لوائحها بالصورة التى تحقق سرعة الإنجاز ووضوح الرؤية، إذ يستحيل أن يجرى الاستثمار فى ظل موسوعة قانونية شديدة التعقيد ولوائح إدارية أشد تعقيدا ومن زاوية أخرى لابد من تحديث وتطهير الإدارات الحكومية المتعاملة مع المستثمر إذا أن هذه الإدارات تعانى من سوء التنظيم والتجهيز، مما يجعلها عقبة خطيرة فى وجه الاستثمار فإذا أضفنا إلى ذلك الفساد العريض الذى أصاب معظم هذه الإدارات وحولها إلى أدوات تسلط وإبتزاز للمستثمر، لأمكننا أن ندرك فداحة العبء الذى يتحمله المستثمر الجاد، إن أراد الاستثمار فى ظل هذه الإدارة.

ولابد أن نشير هنا إلى بعض موانع الاستثمار التى أفرزها النظام الشمولى والتى تشكل أكبر العقبات الطاردة للمستثمر، ومن أهمها انتهاك أحكام القضاء الذى دأبت عليه بعض الوزارات والإدارات فضلا عن الأفراد .. فإهدار أحكام العدالة يرهب المستثمر الجاد ويصده عن الاستثمار تجنبا لضياع جهده وماله.. أما المانع الثانى، فهو النظام القضائى الشاذ الذى فرضه السادات بقانون العيب والذى إستخدمته الحكومة فى محاكمة المستثمرين وفق نظام المدعى الإشتراكى ومحكمة القيم مما أشاع الفزع فى أوساط الاستثمار وأنزل أفدح الأضرار المادية والأدبية بالمستثمرين.

بقى المانع الثالث، وهو نظام محاكم أمن الدولة العليا بكل إجراءاته ومشتملاته وهو نظام قضائى إستثنائى لا وجود له إلا فى النظم الشمولية وقد استطاب النظام الحاكم إستخدامه ضد الجميع فخضع لأحكامه السياسيون والوزراء والإرهابيون ورجال الأعمال وشهدنا محاكمات مدوية لرجال أعمال إتهموا بالإستيلاء على أموال البنوك، بينما القضاء الطبيعى هو المختص أصلا بمثل هذه القضايا... وقد أشاع إستخدام هذه المحاكم فى محاكمة رجال الأعمال ذعرا كبيرا فى حقل النشاط الإقتصادى وأدى إلى هروب عدد منهم إلى الخارج ورفضت الدول التى لجأوا إليها تسليمهم تأسيسا على أن محاكمتهم تجرى أمام قضاء إستثنائى لا يملك الضمانات التى يكفلها القضاء الطبيعى للمتهمين!!!

هذه الموانع الكبرى من طبيعة سياسية ولا تستهدف سوى حماية النظام الحاكم وتسليحه بمزيد من السلطات ضد أعدائه وتمكينه من إحكام قبضته على كافة الميادين بما فى ذلك ميدان الاستثمار ... ولكن المحصلة النهائية لهذا السلوك لم تكن سوى صفر كبير دفعته البلاد بتراجع الاستثمار وهروب المستثمرين...

٧- تصحيح الأخطاء:

س : دعنى أفتح معكم صفحه جديدة.. ما العمل مع هذا الركام الذى توالى خلال نصف قرن .... ووصل بنا كما قلتم إلى حالة من الانكسار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .... وخلف أخطاء كبيرة يصعب تصحيحها ... وأين الأمل وإن كان هناك أمل فى تدارك هذه الأخطاء لكى ننهض من كبوتنا ونستعيد مكانتنا ؟

ج- إننى لم أستهدف من طرح الأخطاء والخطايا التى إرتكبها ثوار يوليو خلفاؤهم فى الحكم سوى عرض المواجع والأدواء التى يعانى منها مجتمعنا.... وهى مواجع وأدواء يشكو منها الجميع .... ولكن تفاصيلها وخباياها تخفى عن الرأى العام وتسهر على تغييبها بصورة مستمرة قوى إعلامية ضخمة ينفق عليها النظام الحاكم بسخاء ... وقد تعمدت من هذا العرض أن اوضح صور الخطأ والصواب فى السياسات القرارات التى انتهجها العهد الناصرى والعهود التى تلته.. وأن أضع بين يدى الأجيال الجديدة التى لم تشهد عهد عبدالناصر ولا عهد السادات صورة دقيقه قدر الإمكان لرؤية أهل الخبرة من مصريين وأجانب فى تلك السياسات والقرارات وما أدت اليه فى العمل من نتائج مدمرة ألحقت بمصر أفدح الأضرار وأبادر إلى التأكيد ونحن بصدد الإصلاح أن هناك أخطاء استراتيجية ترتبت خلال النصف قرن الماضى يصعب إصلاحها وبعض هذه الأخطاء يستحيل تصحيحها فى الزمن القصير ولا المتوسط إنما يمكن انتهاج سياسات جديدة للحد من آثارها الضارة والتمهيد لعلاجها فى الزمن الطويل. وانتقى من هذه الأخطاء الاستراتيجية خمسة أخطاء أساسية أعرضها فيما يلى:

الخطأ الأول:تدمير الوادى القديم من الدلتا إلى الصعيد بسبب التوسع العمرانى العشوائى للقرى والمراكز والمدن على حساب الرقعة الخضراء.. مما نتج عنه إبادة مليون ونصف فدان عند نهاية حكم عبد الناصر!! والسبب أن ذلك العهد لم يضع فى الاعتبار الزيادة السكانية المتواصلة ، وبالتالى لم يعمل على إيجاد بدائل للوادى القديم، لا فى الزراعة ولا فى الصناعة ولا فى الخدمات ولم يجر مجرد التفكير فى إقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى الصحارى الممتدة حول الوادى

القديم بل انتهجت سياسات لا تشجع على الخروج إلى الصحراء منها: تحديد الملكية الزراعية ليس فقط فى الوادى القديم ولكن فى صحراء مصر الشاسعة بخمسين فدانا!!! فضلا عن عدم اهتمام الدولة بمد أى بنيات أساسية وإتاحة مصادر جديدة للثروة خارج الوادى القديم تدفع السكان إلى الهجرة من الريف إلى الصحراء، وقد ظل الوضع على هذا النحو إلى ما بعد اتفاقية كامب ديفيد وبداية سياسة المجتماعات العمرانية التى أنتهجتها حكومة الرئيس السادات، إلا أن هذه السياسة لم تسلك الطريق السليم لامتصاص الزيادة السكانية وخلق مجتمعات عمرانية مستقلة تعتمد على استثمار العديد من مصادر الثروة الزراعية والصناعية والخدمية التى تزخر بها البلاد فى سيناء والبحر الأحمر وجنوب الوادى، وقد ترتبت على هذه السياسة تركيز معظم المجتماعات العمرانية الجديدة حول القاهرة.. والقاهرة فقط دون الاهتمام بتوزيعها على أنحاء البلاد مما حرم مناطق عديدة من الاستفادة من هذه المجتمعات فى توطين الزيادة السكانية وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب .. صحيح أنه جرى الاهتمام فى عهد الرئيس مبارك بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى مناطق عديدة من ريف مصر، إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة وقاصرة خاصة وأن هذه المجتمعات تعانى كسابقاتها من سوء التخطيط ومن فقدان العديد من الخدمات الاساسية مما حول بعضها إلى مدن أشباح .... ودفع المستثمرين إلى تجنب الاستثمار بها .. أو العودة إلى الاستثمار فى المناطق القديمة .

هل نعمل الآن على إنقاذ الوادى القديم من الدمار لمنع البناء فى الأراضى الزراعية والعناية بالمساحة الزراعية الحالية بإستغلالها فى

أنواع من المنتجات غير التقليدية أم على العكس علينا أن نهمل الوادى القديم ونسعى إلى إعمار مناطق صحراوية جديدة بأساليب متقدمة لا تصلح للوادى القديم بسبب تمزق الرقعة الزراعية إلى ملكيات صغيرة وبالتالى تعذر الميكنة وأساليب الرى الحديثة فضلا عن التلوث والاسكان العشوائى هذا ما سأحاول الإجابة عنه عند تناول مستقبل مصر الزراعى على ضوء التكنولوجيا الزراعية الحديثة والأسواق والإمكانات التى تتيحها الأسواق المحلية والدولية .

الخطأ الثانى : تدمير القاهرة بالتزايد السكانى والبناء العشوائى بداخلها وحولها مما أدى إلى تلوثها وصعوبة إدارتها مروريا وأمنياً .. وحتى عندما حاولت حكومة الرئيس السادات حل مشكلات القاهرة عمدت إلى بناء الطرق العلوية والأنفاق السفلية، مما أدى إلى تسهيل التكدس السكانى داخل القاهرة وشجع الهجرة الإضافية إليها وكان من المفروض أن تصبح القاهرة ومنذ الثمانينات على الأقل مدينة مغلقة فى وجه التوسع السكانى والأنشطة الصناعية والخدمية ... إلا أن ذلك لم يحدث بل واصلت القاهرة نموها العشوائى حتى تجاوز عدد سكانها اليوم أكثر من ستة عشر مليونا .. ولم تخفف المدن الجديدة التى تحلقت بالقاهرة من الشرق والغرب من الضغوط السكانية على القاهرة، بل أدت إلى تفاقم مشكلاتها، إذ سرعان ما التحمت المدن الجديدة بالقاهرة القديمة وأصبحنا أمام كتلة سكانية ضخمة تمتد عشرات الكيلو مترات شمالا وجنوبا وشرقا وغربا .

كان الحل الذى اقترحته حكومة الرئيس السادات ولم تتمكن من تنفيذه هو نقل العاصمة إلى مدينة السادات على بعد مائة كيلو متر من غرب القاهرة .. وكان من الممكن أن يؤدى هذا الحل إلى خلق عاصمة

إدارية فى هذا الموقع تتيح تخفيف الضغط على القاهرة وتؤدى فى النهاية إلى تيسير الأداء الحكومى الذى يعانى الارتباك والشلل بسبب التزاحم الذى تعانيه العاصمة . إلا إن قرار حكومة الرئيس السادات لم ينفذ لأسباب عديدة منها عدم رغبة معظم الوزراء وكبار الموظفين فى الانتقال من القاهرة، وعدم اصرار الرئيس السادات على تنفيذ هذا القرار لأسباب نجهلها !!

المهم أن تدمير القاهرة بملايين العشوائيات وإفساد التخطيط العمرانى بالسماح ببناء العمارات والأبراج فى مواقع الفيلات السكانية ... وتحويل البقعة الخضراء المخصصة كحدائق ومنتزهات إلى مبانى إدارية تحتلها الإدارات والوزارات مثل حديقة الأزبكية وحديقة سراى القبة قد أصاب القاهرة فى مقتل وأحال الحياة فيها إلى جحيم لا يطاق، أما القاتل فهو الجهل والفساد الذى تمكن من أداة الحكم خلال العهود الثلاث من النظام الشمولى القاهر ؟!

وهنا أيضاً فإن إصلاح هذا الخطأ الكبير يقتضى زمناً طويلاً وجهداً كبيراً، إلا أن القاهرة وهى إحدى العواصم العالمية الهامة لابد أن تستعيد رونقها ولابد من تجديد شبابها بإجراءات جريئة وحاسمة خاصة، وأنها تحتضن كنوزاً تاريخية لا نظير لها فى العالم ويؤمها السائحون من كل أطراف الأرض لذلك نرى أن البداية فى إنقاذ القاهرة يمكن ان تكون بإجراء سياسى جرئ يتلخص فى نقل سلطات رئيس الجمهورية إلى المحافظين .. إذ أن المحافظبن محرومون من السلطات الحقيقية التى تمكنهم من ممارسة مهامهم وإتخاذ القرارات الهامة دون الرجوع إلى القاهرة وقد أدى هذا الوضع إلى شلل شبه كامل فى كافه المحافظات وتعطل للعديد من المشروعات الاستثمارية

والخدمية . والمؤسف أن الرئيس السادات أصدر قراراً رئاسياً بتفويض سلطات رئيس الجمهورية إلى المحافظين إلا أن القرار ظل حبراً على ورق إلى نهاية حياته !! واليوم يمكن أن يتخذ قراراً جديًا بتفويض سلطات رئيس الجمهورية للسادة المحافظين فى الشئون الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وغيرها وهى الشئون التى ترتبط بطبيعة عمل المحافظين فى إدارة محافظاتهم لتمكينهم من أداء مهام عملهم والتخفف من تركيز كافة السلطات بين أيدى رئيس الجمهورية ... ولا شك أن إجراء من هذا النوع سوف يمكن جماهير المحافظات من قضاء مصالحهم فى محافظاتهم دونما حاجة للسفر إلى القاهرة فى كل صغيرة وكبيرة ... كما يمكن أن يؤدى إلى تخفيف الضغط المرورى على القاهرة التى يدخلها يوميا خمسة ملايين مواطن يسعى معظمهم لقضاء مصالحهم منتقلين بين دواوين وإدارات الحكومة فى أنحاء القاهرة .

ولابد أن يواكب هذا القرار قرارات أخرى تتلخص فى العودة إلى احترام قوانين الإسكان والتخطيط العمرانى بوقف التوسع السكانى حول القاهرة ومنع الارتفاعات التى تجاوز الحدود الفنية المسموح بها ، وقصر عمليات البناء على الإحلال والتجديد .

الخطأ الثالث : تهميش شبه جزيرة سيناء بتمزيقها أولا بين خمس محافظات وبإسناد تخطيطها لإدارة حكومية عقيمة، مما أدى إلى ضعف تنميتها والنهوض بها فسيناء فى يقيننا هى الرئة الرئيسية التى يمكن أن تمتص نسبة هامة من الزيادة السكانية فى دلتا النيل.. إذ تتمتع بقدرات سياحية وزراعية ومنجمية وبترولية فضلا عن الثروة البحرية الهائلة التى توجد فى خلجانها وعلى امتداد بحرها الأحمر ..

ثم إن سيناء فوق ذلك هى الدرع الواقى من الغزوات .. وإعمارها يجعل من غزوها أمراً صعباً . وقد كانت هذه الخطوة موضع عناية خبراء الاستراتيجية العسكرية .. إلا أن عبد الناصر تجاهلها بشدة حتى تم إحتلالها فى عهده مرتين !! وفى كل مرة كان جلاء المحتل بثمن باهظ نعرفه جميعاً !!!! وكان من اللازم بعد كل الدمار الذى أصاب الوادى القديم من التعامل مع سيناء بشكل آخر وبأسلوب أخر باعتبار موقعها المتميز وثرواتها الطبيعية المتنوعة .

كان من الضرورى النظر إلى سيناء ككتلة اقتصادية وإدارية واحدة تخضع لمحافظة واحدة وأن يجرى التخطيط لتعميرها وفق إستراتيجية ذكية نقوم على تجنب الأخطاء التى إرتكبتها الحكومات المتعاقبة فى الوادى القديم وأن تستخدم فى تنميتها لوائح جديدة ونظم إدارية جديدة ومخططات عمرانية جديدة باختصار التعامل معها، وكأنها دويلة قائمة بذاتها لا ترتبط بالوادى القديم إلا برباط السيادة الوطنية ..

لقد كان من أكبر الأخطاء فى هذا السياق نقل مياه النيل الملوثة إلى عمق سيناء وخلق مجتمعات زراعية على أساسها، بينما كانت هناك مصادر أفضل للمياه وهى تجميع مخرات السيول فى سدود صغيرة وتوجيهها للزراعة ولكن الحكومة آثرت الحلول السهلة وعمدت إلى نقل مجمعات المصارف الزراعية إلى عمق سيناء، ونحن نعلم أن نقاء أرض سيناء مسألة أساسية وضرورية لكل استثمار زراعى ناجح .. وأن مياه المصارف الزراعية حتى ولو تم خلطها بمياه النيل هى مصدر خطير من مصادر التلوث البيئى لأن النيل نفسه أصبح بسبب التسيب والإهمال والجهل مصرفا عموميا لكافة المدن والقرى والمصانع التى

تقع على شاطئ ومن أسوان إلى الإسكندرية فما بالنا بالمصارف الزراعية التى تعتبر من أكبر بؤر التلوث فى دلتا النيل!!

ومن هنا لا يمكن تجنب هذا الخطأ إلا بتنظيف النيل نفسه وتوفير حصة من مياهه لرى سيناء إن كان ذلك ممكنا يضاف إلى ما تقدم البطء الشديد الذى أصاب الاستثمار خاصة فى شمال سيناء، حتى أن خطى الإنماء والتعمير لم تتجاوز ٥٪ من مساحة سيناء بل وتتركز معظمها فى إستثمارات سياحية فى جنوب سيناء، أما الشمال فقد ظل مهملا لا يجد الجذب الاستثمارى السياحى الذى يليق بشواطئه الجميلة ومناخه المعتدل. ومعلوم أن من أهم مزايا سيناء شاطئها الغربى المطل على قناه السويس ... فهذا الشاطئ يمكن أن يقدم خدمة مميزة للتجارة العابرة أو تجارةالترانزيت التى تمر عبر قناه السويس ذهابا وإيابا وقد أدى تمزق سيناء وتوزعها بين خمس محافظات إلى ميلاد بعض المشروعات الاستثمارية والعمرانية منها مشروع وادى التكنولوجيا الذى أعلنه محافظ الاسماعلية فوق أرض سيناء.. وهو مشروع كغيره لم ير النور حتى اليوم.. وكانت نظرتنا إلى توحيد سيناء وإخضاعها لمحافظة واحدة تستهدف وقف التضارب بين المشروعات التى تحاول كل محافظة من المحافظات الخمس إنجازها وتوجيه الجهد لتأسيس جامعة دولية يكون موقعها وسط سيناء أو شمالها ويتركز هدفها فى تلقين علوم التكنولوجيا الحديثة وفقا لبرامج متقدمة وعلى أيدى أساتذة أكفاء يختارون من كل أطراف العالم .. وأن يسهر على تمويلها الحكومة والقطاع الخاص وأن تعتمد أيضا على التبرعات والمنح المحلية والدولية على أن ترعى المتفوقين غير القادرين ولاشك أن جامعة دولية من هذا النوع سوف تكون مصدر جذب ضخم

للمصريين وأبناء الجاليات العربية الذين يوفدون أبناءهم للدراسة بالخارج .. كما يجب أن تصبح مركزًا حقيقا للأبحاث العلمية ومنارة لنشر المعرفة فى أرجاء العالم العربى .. فضلا عن الحركة العمرانية التى سوف تخلقها هذه الجامعة فى محيط سيناء وما يترتب عليها من التواجد السكانى والامتداد العمرانى الذى حرمت منه هذه البقعة الغالية من أرض الوطن خلال قرون طويلة ومكنت لإسرائيل احتلالها مرتين فى عهد الرئيس عبد الناصر ؟

الخطأ الرابع :- سوء التخطيط والتنفيذ الذى يتعرض له جنوب السويس ومحافظة البحر الأحمر .. والذى أدى إلى خلط السياحة بالصناعة فى جنوب السويس .. وإلى تدمير الغردقة وما حولها فضلا عن الشلل الذى أصاب الاستثمار فى قطاعات عديدة من أهمها منع الاستثمار فى مجموعة الجزر المتفردة التى يزخر بها البحر الأحمر لأسباب أمنية أو بيئة. وهذا المنع يعود إلى قرارات عقيمة لابد من مراجعتها والتدقيق فى جدواها. بهدف إطلاق الاستثمار السياحى والبيئى فى هذه الجزر وفتحها للسياحة الدولية.

الخطأ الخامس :- تدمير النيل وروافده

لم يحدث إهمال ولا مبالاة فى التعامل مع نهر النيل العظيم كما حدث خلال النصف قرن الماضى .. فقد كانت هناك حماية متصلة لشواطئ النيل .. وكان مجرى النهر وروافده فى الدلتا تستخدم استخداما أساسيا للنقل النهرى من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال وكانت القناطر والجسور التى تأسست على طول النهر وعلى امتداد فرعية تسمح بمرور السفن الناقلة للبضائع والركاب.. إلا أن وجه النيل قد تحول بالتدريج من نهر جميل ونظيف إلى مصرف عمومى للنفايات

والفضلات التى تقذفها المدن والقرى التى تقع على شاطئه فضلا عن مصانع الدولة التى استخدمت النيل للتخلص من مخلفاتها الصناعية... وقد واكب ذلك الاعتداء على شواطئ النيل خاصة فى القاهرة لإقامة النوادى الخاصة والعامة والمطاعم السياحية بلا تخطيط ولا نظام حتى أصبحت شواطئ النيل كرنفالا رديئا من الأبنية والمنشآت التى تقترب فى قبحها من العشوائيات السكانية .. وفضلا عن ذلك أسهمت وزارة الرى والموارد المائية وهى الجهة المسئولة عن حماية مجرى النيل فى إفساد المجرى خاصة فى فروع النيل بالدلتا ... فقد عمدت إلى إهمال الأهوسة الرئيسية بطول مجرى النهر وفروعه بل واتجهت إلى بناء جسور صماء لا يمكن فتحها لمرور السفن مما جعل الملاحة النهرية فى العديد من الترع والقنوات أمر مستحيلا وحتى يعود لنهر النيل روعته وجماله ... وحتى يمكن استخدامه للنقل والسياحة... فلابد من وضع استراتيجية جديدة لنهر النيل، وأن يعتمد لتنفيذها نسبة من ميزانية وزارة الرى ٠٠ وأن تبدأ تدريجيا فى إزالة التعديات على شاطئ النيل خاصة بالقاهرة والمدن الأخرى التى يمربها نهر النيل ... وضبط عمليات البناء العشوائى على جانبيه وإنشاء المراسى والموانىء الصغيرة على شاطئيه ودعوة القطاع الخاص للمشاركة فى هذا الجهد من أجل النقل والخدمات السياحية وتطهير الجزر النيلية الموبوءة بواضعى اليد وتجار المخدرات واستغلالها استغلالاً سياحيا خاصة الجزر الكائنة بالقاهرة ومدن الوجه القبلى؛ إذ تعتبر هذه المواقع وغيرها مصدر جذب كبير للاستثمار السياحى بأنواعه .. وبالتالى يمكن تأجيرها للمستثمرين لمدد زمنية طويلة لإقامة مشروعات سياحية جذابة تليق بمكانة هذا النهر العظيم وتقدم فى نفس الوقت للسياحة الداخية والدولية أكبر المزايا الاستثمارية!

وبجهد مواز يجب أن تعمل وزارة الرى على إعادة تشغيل الأهوسة المقامة على النيل وإزالة الجسور الصماء التى أقيمت مؤخرا على بعض الترع والرياحات حتى تصبح حركة الملاحة فى النهر متاجه من أسوان إلى القاهرة ومن القاهرة إلى دمياط ورشيد الخ، فضلا عن فروع النيل كترعة الإسماعيلية التى تصل القاهرة بمدن القنال من خلال هذا الشريان النهرى، وأحسب أن تجديد شباب نهر النيل على هذا النحو سوف يستحث القرى والمدن التى تقع على شاطئه من تحسين أوضاعها والاتجاه إلى استغلال النيل إستغلالا سياحيا بإقامة المطاعم والمقاهى والفنادق لاجتذاب السياحة من وإلى أسوان .. ومن وإلى دمياط ورشيد ولا أعتقد أن هذا التطوير لنهر النيل بعيد المنال .. إنما يجب أن تحكمه أساسا استراتيجية عامة وتخطيط دقيق يسمح أولا يسمح بإقامة منشآت هنا أو هناك ... ويفرض التزامات صارمة على كل مستثمر يريد الاستثمار فى هذا المشروع القومى الكبير .. وربما لا أكون مخطئا إذا زعمت أن هذا المشروع الفريد يجد تمويله الذاتى لو أحسن تسويقه مصريا وعربيا ودوليا ... فمن المخجل أن تستثمر دول كبرى أنهارا لا تساوى معشار عرض النيل أو طوله ... وأن تجعل من هذه الأنهارمحاور أساسية فى أنشطتها السياحية ... ونحن نهمل وندمر أكبر أنهار الدنيا وأعظمها .. ونحوله إلى مقلب كبير للنفاية والزبالة يطالع كل زائر لمصر..

وأتصور أن إستراتيجية طويلة الأمد من هذا النوع سوف تحصر التلوث الذى يعاينه النيل شيئا فشيئاً .. وسوف تغير النظرة الجاهلة إلى النيل وسوف تنقذ المصريين من التلوث ومن الأمراض الخطيرة التى تسببها مياه الشرب للملايين من شعب مصر ..

وهكذا تصبح مصر جديرة بالنيل العظيم الذى نقدسه فى الأغانى والأناشيد ونهمله بهذا السلوك الأخرق الذى امتد لأكثر من نصف قرن .

الخطأ السادس : تدمير الساحل الشمالى:

من رأى منكم سواحل البحر المتوسط فسوف يدهش عندما يكتشف أن أقل هذه السواحل جمالا هى تلك التى تقع على شواطىء فرنسا وإيطاليا وأسبانيا .. فلا الرمال الممتدة.. ولا المياه الفيروزية.. ولا الخلجان الهادئة.. فكل ذلك لا يقارن بساحلنا الشمالى الممتد من الإسكندرية شرقا وحتى حدود السلوم غربا!

ورغم جمال هذا الشاطىء وتفرده عن كل شواطىء البحر المتوسط.. فقد انتهى فى عهد حكومات الثورة إلى شاطىء عشوائى عبثت به أيدى المؤسسات والجمعيات التى تبحث عن مصيف لأعضائها والشركات والأفراد التى تجرى وراء الكسب السريع.. وصار هذا الشاطىء الجميل منذ نهاية السبعينيات مصدر جذب شديد لكل الهاربين من زحام الشواطىء التقليدية بالإسكندرية والباحثين عن الراحة والاستجمام خلال موسم الصيف.

وبدأت الدولة فى تعمير الشاطىء بقرى سياحية.. ثم تبعتها مؤسسات حكومية ثم جمعيات.. ثم شركات ثم أفراد.. ولكن لم تكن هذه الهجمة العمرانية خاضعة لأى تخطيط فنى.. ولا مرتبطة بمشروع قومى كبير يستثمر هذا الساحل الفريد لمسافة لا تقل عن ألف كيلو متر من الشواطىء والخلجان الرائعة ويجعل منه موقعا جاذبا للسياحة الدولية والسياحة الداخلية فى أطول موسم صيف على حوض البحر الأبيض والذى يبدأ من يونيو وينتهى فى سبتمبر من كل عام.

لقد التقت حاجة المصريين الى مصايف بديلة مع غيبة الاستراتيجية والتخطيط لتفرض واقعا خطيرا على الساحل الشمالى كله.. وهو واقع مزق الشاطىء من الإسكندرية إلى مرسى مطروح وحوله إلى مساحات تتفاوت اتساعا وضيقا.. يجرى شراؤها من محافظة الاسكندرية أو من محافظة مطروح أو من الافراد، ثم يجرى تخليصها من البدو واضعى اليد بدفع الإتاوات التى تبلغ أحيانا أرقاما عالية.. وأخيرا يبدأ البناء فى شكل عمارات شاهقة أو شاليهات أو فيلات أو خليط من هذا وذاك وعلى الشواطىء مباشرة ووفقا لتخطيطات مزاجية ترضى معظم الأذواق الهابطة.

ولم يفلت من هذا المصير سوى بضع مواقع شاطئية، تولاها خبراء أكفاء واستطاعوا أن يصنعوا منها مصايف جميلة بتخطيط داخلى محكم ولكن لا مكان فيها للسياحة الدولية إلا من قبيل الإستثناء!!

لقد بلغت التكلفة الرأسمالية لهذه المنتجعات والمصايف الشمالية ما لا يقل عن خمسة وعشرين مليار جنيه مصرى أنفقت كلها لإصطياف المصريين شهرا أو شهرين فى العام.. ثم تظل بقية العام مغلقة تأكلها الرياح!!

ولا مكان فى هذا الساحل العريض لسائح أوروبى أو عربى أو حتى مصرى سوى فندق واحد قديم على مسافة مائة وعشرون كيلو مترا من الاسكندرية هو سيدى عبدالرحمن.. وفندق جديد أفاء الله به على قرية "مارينا " فانشأته فى موقعها وأسندت إدارته الى شركة هيلتون العالمية ومشروع خاص حديث اسمه الغزالة قرب مرسى مطروح تواضع أصحابه وتداركوا ضرورة السياحة فأفسحوا مكانا للسياحة الدولية فى إطار المشروع!!

هكذا تبدو الصورة القاتمة للساحل الشمالى برمته رغم بعض النجاح فى التخطيط والتنفيذ الداخلى لمواقع محدودة من هذا الساحل.. أما التخطيط الشامل الذى ينطلق من استراتيجية إنمائية للساحل الشمالى كله فلم ير يوما النور ولم يكن يوما فى وعى الحكومة.. ولا فى وعى وزاراتها العديدة.. المختصة بالاسكان والتخطيط والسياحة وغيرها.. فالنظرة الشاملة من منظور استراتيجى شامل يتعامل مع الساحل الشمالى كمشروع قومى عملاق يستوعب مصيف المصريين وسياحة الأجانب والعرب.. ويقلب وجه الساحل الشمالى بسيل من الاستثمارات التابعة من مطاعم وملاهٍ ومقاهٍ وملاعب رياضية الخ.. هذه النظرة كانت ومازالت مفقودة عند الحكومة بكل وزاراتها ومؤسساتها المتخصصة.

ولن أغرق فى الخيال فأقول أن تدمير الساحل الشمالى يمكن معالجته معالجة جذرية.. ومن الممكن تدارك بعض الأخطاء التى ارتكبت فى المسافات الممتدة من الإسكندرية إلى ما بعد سيدى عبدالرحمن والتى تم شغلها بالقرى والمنتجعات المصرية .. فمن الممكن فى هذه المسافة إفساح المجال لسياحة دولية كل خمسة أو عشرة كيلو مترات بحيث يجرى إنشاء أو تطوير بعض المشروعات القائمة لتستقبل السياحة الدولية بفنادق وقرى سياحية من الدرجة الأولى والثانية والثالثة.. وتلك فى النهاية مسألة متروكة لخبراء التخطيط السياحى المصريين والدوليين.. والمستثمريين المصريين والأجانب.. وأعتقد أن فى هذه المسافة الشاطئية بعض الإمكانات التى يمكن أن توفر نوعا من السياحة الدولية لو صح العزم على التصحيح والتطوير وفقا لمتطلبات هذا النوع من السياحة.

أما المسافات الشاطئية الممتدة من سيدى عبدالرحمن وحتى مرسى مطروح ورأس الحكمة وما بعدها.. فمعظم هذه المسافات مازالت بكرا لم يمسها التخريب ومن هنا يمكن فرض استراتيجية عامة لريفييرا مصرية تكون قبلة حقيقية للسياحة الدولية ومركز جذب قوى طوال شهور الصيف بل والشتاء أيضا لجموع السائحين الأجانب.. ويمكن أن يتم التخطيط لهذه الرفييرا بكورنيش جميل وشواطىء وخلجان للاستحمام وخدمات رياضية وترفيهية من كل نوع ووفقا للمواصفات الدولية المعتمدة من الخبراء الدوليين ويعرض كل ذلك على المستثمرين المحليين والدوليين للانتفاع والشراء والإدارة بغير أن تتحمل الدولة سوى مصروفات الدراسة والبنية الأساسية.

وأعتقد أن تنفيذ مشروع قومى بهذا الحجم ممكن وميسور، إذا تحققت الشروط التى أشرنا إليها وأهمها منظور استراتيجى جيد متبوع بتخطيط للمنطقة وفقا للمعايير والمواصفات الدولية ثم عرض على المستثمرين الجادين فى إطار متميز لا يستهدف الكسب السريع ولا تغطية مصروفات البنية الأساسية فى الحال.. إنما يستهدف فى رأينا تشجيع المستثمر الجاد المتخصص للاستثمار فى رفييرا الساحل الشمالى بتكلفة معقولة.. وحثه على المضى فى هذا الاستثمار وتطويره بروح المنافسة الشريفة للرفييرا الفرنسية والايطالية والشواطىء الإسبانية، التى تعتبر اليوم من أروع الشواطىء السياحية فى البحر الأبيض المتوسط!

وربما لا أكون حالما إذا توقعت أن يكون لهذا المشروع القومى مردود سياحى كبير.. يعود على المستثمرين والعاملين كما يعود فى النهاية على البلاد بحصيلة هامة من العملات الأجنبية ويدعم هذا التفاؤل

إمكانات سياحية إضافية تتميز بها هذه المنطقة من أهمها واحة سيوة التى تعتبر مزارا سياحيا هاما فى إطار سياحة البيئة وكذلك آثار الحرب العالمية الثانية التى دارت أهم معاركها فى هذه المنطقة ومقابر الحلفاء والمتحف الذى يضم معالم هذه الحرب.... الخ وكل ذلك يعتبر من المصادر الإضافية للجذب السياحى إلى هذه الشواطىء الفريدة فى جمالها ونقاء مياهها وامتداد رمالها.. واعتدال مناخها معظم فصول السنة!!

٨- أين التمويل:

س: هذه الآمال الكبيرة ... وهذه المقترحات الإصلاحية العملاقة .... جميلة وعظيمة .... ولكن من أين لنا بالموارد اللازمة لتحقيقها؟ ألا ترون كيف تعبث الحكومة بالموازنة العامة إيراداً وإنفاقاً؟؟

ج - أولا هناك موارد الموازنة العامة التى يساء استخدامها فى إنفاق باذخ تجاوز كل الحدود وهنا يلزم ترشيد الموازنة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتخصيص جزء من النفقات لهذه المشروعات ثم هناك ثانيا مشروعات تمول نفسها بنفسها دون حاجة إلى تمويل حكومى أو تمويل محدود ينصب فقط على البنية الأساسية أو جانب فيها ومن هذه المشروعات تحديث مجرى نهر النيل وإعادة تنظيم الساحل الشمالى واستثمار المساحة الممتدة من سيدى عبد الرحمن إلى السلوم.

أما مسألة العبث بالموازنة العامة وما أدت إليه من تعثر فى تمويل العديد من المشروعات الهامة فضلاً عن تجاهل مشروعات أخرى..

وفلابد من التأكيد هنا على ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، إذ تخضع هذه الموازنة ومنذ عهد الرئيس عبد الناصر لأكبر

عملية تدليس فى تاريخ الموازنات العامة فالموازنة العامة ترتبط عادة بالدستور ومن المفروض أن ينص الدستور على الحق الصريح لنواب الشعب فى الرقابة على الموازنة العامة للدولة والتدخل فى مشروعها بالتعديل أو الحذف أو الرفض، وتلك أولى مهام المجالس النيابية وأخطرها على الإطلاق بل ولم تنشأ الخلافات بين البرلمانات والحكومات إلا من هذا الباب ولم تشتعل الثورة الفرنسية أم الثورات الشعبية التحررية إلا بسبب النزاع بين الملك وممثلى الشعب حول فرض الضرائب!!!

لذلك لم يكن غريبًا أن تحرص النظم الدكتاتورية على التحكم فى الموازنة العامة للدولة لتحجب فى النهاية نفقات الحكومة وإيراداتها عن المجالس النيابية والرأى العام، وقد بلغ الاستخفاف بالشعب إلى درجة أن الموازنة العامة للدولة المصرية فى عهد الرئيس عبد الناصر كانت تقدم لاعتمادها من الرئيس فى مظاريف مغلقة فلم تكن هناك مجالس نيابية فى بداية هذا العهد.. وحتى عندما قامت مجالس نيابية تحت مظلة الحزب الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى بعد عام ١٩٥٦ لم يكن اطلاع هذه المجالس على الموازنة العامة إلا نادرًا ولمجرد استيفاء الشكل فقط!!!

وقد شجع هذا الأسلوب الخبيث حكومات الرئيس السادات على اختراع أساليب شيطانية فى صياغة الموازنة العامة بحيث لا يستطيع غير الخبير المتخصص الوقوف بدقة على حقيقة أرقامها والتعرف على أوجه الإنفاق العام ونصيب كل قطاع من قطاعات الدولة من هذا الإنفاق.

أما إيرادات الدولة فقد أخفيت بعض مصادرها بإحكام كإيرادات المنشآت الاقتصادية ووحدات القطاع العام، والهدف من هذا الأسلوب هو غل يد الشعب عن التعرف على أرقام الإيرادات وأرقام النفقات بدقة ووضوح حتى تطلق يد الحكومة فى وضع السياسات المالية وتحديد أوجه الإنفاق العام وإبعاد الأنظار عن الاختيارات والأولويات التى وضعها النظام الحاكم لحماية أمنه وتأكيد سلطانه.

وهكذا يلتهم الإنفاق على الأمن والدفاع والإعلام نسبة مهمة من موارد الموازنة العامة، بينما لا يحظى التعليم والبحث العلمى والصحة والإسكان وغيرها بنصيب معقول من هذه الموارد.

والمؤسف أن يظل هذا السلوك قائمًا فى جميع موازنات الدولة رغم الشكوى ورغم الاحتجاج الذى حمل لواءه المعارضة والخبراء المتخصصين بل وكان موضع إنتقاد دائم من البنك الدولى وبعض الدول المقرضة لمصر وغير خاف أن طبيعة النظام الحاكم تفرض منطقها على الشئون المالية للدولة، فالنظم الدكتاتورية تعتمد دائمًا على الانفراد بالسلطة ودعم نفوذها فى مواجهة المحكومين وبالتالى تصبح الوسائل المالية أولى الأدوات الفعالة التى تمكن الدكتاتور من الانفاق على الأجهزة التى تحميه وتدعم سلطانه كأجهزة الأمن والمخابرات والإعلام فهذه الأجهزة هى التى تحرسه فى النهاية من غضبة الجماهير وهى التى تمكنه من مواصلة الاستبداد بالسلطة، ومن هنا كان نصيبها من موارد الموازنة العامة أكبر نصيب وأصبح هذا الإنفاق الباذخ، يجد تبريره عند الحكومة فى حماية الاستقرار ودعم الوحدة الوطنية من عبث العابثين!!

وفضلاً عن ذلك فإن تورم جهاز الدولة الإدارى بوزارات وإدارات زائدة لا لزوم لوجودها كوزارات الشباب والثقافة والإعلام والهيئة العامة للاستعلامات وغيرها، يحمل الموازنة العامة عبئًا إنفاقيا هائلاً فكل هذه الوزارات والإدارات لا تخدم فى الواقع سوى الحكم الشمولى الذى يفرض سلطانه على الأجساد والعقول ويصادر حقها فى أن تتمع بثقافة حرة وإعلان نزيه فقد كان فى مصر شباب ولم تكن هناك وزارة شباب وكان فى مصر ثقافة، ولم تكن هناك وزارة ثقافة وكان فى مصر إعلام ولم تكن هناك وزارة إعلام فهذه الوزارات ما وجدت وما أنشئت إلا لدعم الحكم الشمولى والتمكين له فى كل الأوساط، ومن المفروض أن تلغى هذه الوزارات وغيرها كثير لتوفير الاعتمادات المخصصة لها وتوجيهها إلى ما يخدم أهداف المجتمع.

وفوق ذلك هناك نزيف إنفاقى داخل وزارات عديدة كوزارة الخارجية، فهذه الوزارة يغطى تمثيلها معظم دول العالم وهذه التغطية تكلف الموازنة العامة أعباء كبيرة، وقد نافستها فى هذا الاتجاه وزارات الإعلام والثقافة والتجارة، فأنشأت هى الأخرى مكاتب تمثيل فى العديد من دول العالم، بل إن بعض هذه المكاتب تتمتع باعتمادات مالية ضخمة لا تتمتع بها السفارات ذاتها!!!

ومن أجل ذلك تبدو ضرورة ترشيد الإنفاق على التمثيل الدبلوماسى باختصار عدد السفارات فى الدول الأقل أهمية، واعتماد نظام السفراء المتجولين الذين يغطون بتمثيلهم عدة دول متجاورة، وقد سلكت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية هذا المسلك واختصرت تمثيلها الدبلوماسى وحققت من وراء ذلك وفورات مالية هائلة، كما يجب إلغاء مكاتب التمثيل الإعلامى والثقافى والتجارى

وتحويل اختصاصها إلى السفارات القائمة بحيث يغطى تمثيلها جميع هذه الأنشطة، وتلك خطوة إصلاحية مهمة تؤدى أن تحققت إلى وقف نزيف الإنفاق الحكومى بالعملة الحرة على أنشطة عامة لا جدوى من ورائها.

والأدهى من غيبة الشفافية وتبديد الإنفاق بهذا الأسلوب المعوج، تعمد إخفاء جوانب مهمة من الإيرادات بأسلوب أشد اعوجاجا، فقد فصلت موازنات العديد من الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة وأصبحت تتمتع باستقلال مالى وإدارى يتيح لها التصرف فى مواردها بالصورة التى تراها محققة لأهدافها، وهكذا استقل اتحاد الإذاعة والتليفزيون واستقلت الهيئة العامة للبترول...... إلخ وأصبحت عندنا هيئات عديدة تتصرف بحرية فى إيراداتها بعيدًا عن الموازنة العامة للدولة، بل ويحصل بعضها فى نفس الوقت على اعتمادات ودعم من الدولة، وأبرز مثال على هذه الفوضى اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذى استقل بإيراداته من الإعلانات والأفلام والمسلسلات واستغلها فى مشروعات جديدة بقرارات داخلية، دون استئذان أى سلطة حكومية أو برلمانية.

وقد ترتبت على هذا التسيب، أضرار بالغة بمالية الدولة، إذ من المعلوم أن فى هذا الاستقلال المالى عن الموازنة العامة للدولة، إهدار لمبدأ وحدة الموازنة العامة إذ لا يجوز لأى مرفق أو جهاز من أجهزة الدولة أن يستقل بإيراداته ونفقاته، بل يجب أن تمر جميع الإيرادات والنفقات بالموازنة العامة للدولة، إلا فى حالات استثنائية تقررها الحكومة ويصدر فى شأنها إذن من البرلمان.

وقد ترتب على هذا الأسلوب المعيب ليس فقط تبديد موارد الدولة التى هى فى النهاية موارد المجتمع، ولكن أيضًا قيام مراكز قوى بل ودويلات صغيرة داخل الدولة الكبيرة تستقل بشئونها غير عابئة باحتياجات المجتمع وتطلعاته. فليس من المقبول مثلاً أن ينفق اتحاد الإذاعة والتليفزيون على إطلاق قمرين صناعيين وأن يؤسس صرحًا ضخمًا للإنتاج الإعلامى بينما لا تجد الأغلبية الساحقة من الشعب مقعدًا فى مدرسة أو سريرًا فى مستشفى!!!

فهذا الإسراف والإسفاف هو نتاج الشمولية والاستبداد، فلا تمييز بين المال العام والمال الخاص ولا احترام لأولويات الإنفاق مادامت الرقابة البرلمانية غائبة والمحاسبة الشعبية مختفية...

وقد شجعت هذه الفوضى الوزراء والمحافظين على إنشاء صناديق على مستوى وزاراتهم محافظاتهم، تحت مسمى خدمة الأهداف الاجتماعية ويجرى تحصيل رسوم من المواطنين لحساب هذه الصناديق مقابل الخدمات التى تؤديها الوزارات والمحافظات وهذا أسلوب غير دستورى فلا ضريبة إلا بقانون ولكن ليس هناك من يسأل ولا من يحاسب. ولا من يوقف هذا النزيف أو هذا الابتزاز!!

المحصلة أن هذه الاختلالات التى تعانيها الموازنة العامة للدولة، تشكل أحد أسباب ضعف القدرة على النهوض بالخدمات الأساسية التى تحتاجها البلاد، والاضطرار إلى التورط فى القروض الداخلية والخارجية والدخول فى دوامة التمويل بالعجز... والالتجاء إلى طبع البنكنوت مما أدى إلى انهيار قيمة الجنيه المصرى!!!

وهكذا تبدو ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة وفقًا للأصول المتبعة فى علم المالية العامة ومراجعة السياسات المالية للحكومة وفقًا

للأولويات الإنفاق وإطلاق حرية الجهاز المركزى للمحاسبات فى الإشراف الفعلى على مالية الدولة، إيرادًا وإنفاقًا والتى تحددها احتياجات المجتمع وتلك مهمة أساسية سعت إليها جميع القوى السياسية وعلى رأسها حزب الوفد منذ ولاية الرئيس مبارك، إلا أن هذا المسعى لم يثمر حتى الآن فى إنقاذ الموازنة العامة من نزيف الإنفاق الذى يبدد مواردنا بغير طائل.

ولا شك أن الإصلاح السياسى كفيل إذا ما تم إنجازه بوضع الأمور فى نصابها الصحيح فسوف تصبح الموازنة العامة تحت سلطة مجلس نيابى منتخب انتخابًا صحيحًا... وسوف يفرض المجلس بالضرورة رقابته الصارمة على الموازنة العامة للدولة بعد غياب امتد زهاء الخمسين سنة، كانت مالية الدولة كلها بين أيدى مؤسسة الرئاسة تتصرف فى مواردها كيفما تشاء!!

سؤال للتاريخ

س: أدلى الرئيس مبارك بكلمة للتاريخ استغرقت سبع ساعات.. وقد تناول فى كلمته الكثير من الأحداث فما هو تعقيبكم على هذه الكلمة المطولة التى فاجأ بها الجماهير؟!

هذه هى المرة الأولى التى يتفضل فيها الرئيس بمثل هذا الحديث... ويتقبل حوارًا مطولاً استغرق عدة ساعات يتناول نشأته وتعليمه ومناصبه وأزماته ودوره فى حرب أكتوبر.. وفى استرداد طابا.. وأساليبه فى إدارة الدولة... ومواقفه من المعارضة والإرهاب.. والتيار الإسلامى.... إلخ.

ولا أخفى إعجابى بردود الرئيس السريعة الحاسمة.. على سيل الأسئلة التى تعرض لها.. وإن كان السائل قد تجنب الكثير من الأسئلة الحرجة... وضيع على المشاهدين فرصًا ثمينة لاستظهار الكثير من الحقائق التى لا يمكن لغير الرئيس مبارك أن يكشف الستار عنها.

من هذه الأسئلة: ما هى دعامة الرئيس الحقيقية فى حكم مصر هل هى القوة العسكرية أم صناديق الانتخاب؟

فقد كان الرئيس دائب الاستخدام أثناء جلسات الحوار لكلمة «الشعب» ودائم التأكد أن قراراته لا تتخذ إلا بناء على إرادة الشعب... وأنه لم يخرج يومًا عن إجماع الشعب!!

ومن هذه الأسئلة: هل يعتبر الرئيس مبارك أن الحزب الوطنى الذى أسسه الرئيس السادات يمثل الأغلبية؟ وهل يعتقد أن فوز هذا الحزب بمعظم مقاعد مجلس الشعب نابع فعلاً عن انتخابات حرة؟!

ومن هذه الأسئلة:

تأكيد الرئيس على أن حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ انتهت بهزائم مروعة.. والسؤال: هل يقبل الرئيس بنظام صنع هذه الهزائم وأدى إلى كل توابعها المدمرة كاحتلال أراضى ثلاث دول عربية وخوض حرب طاحنة لاستعادة سيناء ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد التى أخرجت مصر من حلبة الصراع العربى-الإسرائيلى وانفراد إسرائيل باحتلال الجولان والضفة الغربية وغزة.. وتعذيب الشعب الفلسطينى من أجل استعادة أرضه.. إن كان الرئيس لا يقبل بذلك فلماذا التغطية على حقيقة النظام الذى أورثنا كل هذه الهزائم ولماذا الامتناع حتى اليوم عن فتح ملفاته والكشف عن أسباب هزائمه؟! ولحساب من هذا التعتيم طيلة أكثر من ربع قرن ومنذ تأسيس لجنة كتابه تاريخ ثورة يوليو ولجنة تحقيق هزيمة يونيو وإسناد رئاستها إلى الرئيس مبارك عندما كان نائبًا للرئيس السادات؟! لماذا كل هذا التعتيم على تاريخ لابد من معرفته ولابد من الاستفادة بتجاربه؟! وكيف يتصور الرئيس المضى إلى المستقبل بعيون معصوبه لا ترى حقائق تاريخنا ولا تعى أسباب هزائمنا؟! أهكذا تبنى الأمم وتستشرق مستقبلها؟!!

ومن هذه الأسئلة:

ما جهد حكوماتكم فى الإصلاح الاقتصادى وهل تمكنت مصر وحتى الآن من تحقيق الإنطلاق التنموى الذى حققته مثلاً ماليزيا وإندونيسيا وكوريا وتايوان؟!

إن كانت حكوماتكم قد حققت شيئًا فى هذا المجال فلماذا تتفاقم البطالة؟ ولماذا تتراجع الاستثمارات ولماذا يهبط حجم الصادرات؟ إلخ إلخ.... إن اقتصادنا لا يعدو أن يكون اقتصاد الصدفة والمعونات فقد

شاءت إرادة الله أن نكتشف بترولاً فى أراضينا.. وبغير هذه الصدفة ماذا كنا فاعلين؟!

وإذا لم تقع حرب الخليج أو وقعت ولم نشارك فيها لتسقط عنا نصف ديوننا الخارجية فماذا كنا فاعلين؟!

وإذا لم توجد دول عربية محيطة بحاجة إلى عمالتنا التى تدر علينا المليارات فماذا كنا فاعلين؟!

هل كان لحكوماتكم جهد ملحوظ فى خلق هذه المصادر من الدخل القومى أم هى الصدف البحتة وإرادة الله التى لولاها لتضورنا جوعًا؟!

ومن هذه الأسئلة:

لماذا جرى تخطى مجلس الشعب فى بعض المشروعات الكبرى؟ هل عرض مثلاً مشروع توشكى العملاق على مجلس الشعب لبحثه وإبداء الرأى فيه؟!

ومن هذه الأسئلة:

تفويض مجلس الشعب للرئيس بشراء السلاح لماذا لم تعرض نتائجه على المجلس سنويًا؟! ولماذا لم يخضع للأجهزة الرقابية فى الدولة؟!

هل توجد فى الدولة سلطة تعلو على سلطة مجلس الشعب حتى يحرم من الإطلاع على نتائج هذه التفويضات؟ وإذا كانت السرية مطلوبة فى مثل هذه الأمور فمن المفروض أن بالمجلس لجانًا متخصصه فضلاً عن إجراءات خاصة لمناقشة التقارير السنوية التى من المفروض أن يقدمها الرئيس حول نتائج التفويض بشراء السلاح!!!

ومن هذه الأسئلة:

قول الرئيس أنه يفوض جميع سلطات رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء، وأنه لا يتدخل على الإطلاق فى عمل الحكومة. وهذه مفاجأة تناقضها التكليفات والتعليمات الشبه يومية التى يصدرها الرئيس للحكومة. أليس فى هذه التكليفات والتعليمات تدخل فى شئون الحكومة وتوجيه لها فى معظم السياسات؟!!

وأخيراً سؤال متعدد الجوانب يعذب كل المصريين:

لماذا الوزير المزمن والمحافظ المزمن بل والمسئول المزمن؟! أليس فى بقاء وزير أو محافظ أو مسئول عشر سنوات وعشرين سنة فى الحكم ما يفتح أبواب الفساد وما يعطل من فرص الكفاءات الشابه فى تقلد هذه المناصب؟!

ولماذا فتح شهية كبار موظفى الدولة على الفوز بمناصب المحافظين بعد نهاية خدمتهم. أليس فى هذا السلوك ما يغرى الموظف العام على التهافت لإرضاء الحاكم على حساب وظيفته أملاً فى الفوز بمنصب المحافظ بعد نهاية خدمته؟! ولماذا لا يكون منصب المحافظ بالانتخاب حتى نفتح الباب للأصلح بدلاً من هذا الشلل الذى نلاحظه فى العديد من المحافظات؟!

ولماذا لم تنجح حكومات الرئيس فى محاربة غول الفساد الذى دمر الاستثمار وقضى على التنمية وحول حياة المواطن إلى جحيم لا يطاق؟ وهل استطاعت محاكم أمن الدولة ومحكمة القيم والمدعى الاشتراكى وقانون الطوارئ إنقاذ البلاد وتطهيرها من هذا الفساد المتربع فى كل ركن من أركان الإدارة؟!

والآن...

ومصر فى مأزق الإصلاح تنتظر انفراجًا.. والانفراج لا يأتى إلا بالجرأة والعزم ووضوح الرؤية أمام أصحاب القرار، وأعتقد اليوم أن الرؤية أشد وضوحًا من الأمس ولكن الخوف والتوجس يئد العزم على الإصلاح لأسباب كثيرة ذكرناها.. ويدفع بأصحاب القرار إلى مراوغات ومناورات لإسكات المعارضة أو شرائها أملاً فى تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة التى تصر على المطالبة بالإصلاح السياسى!! والرأى عندى أن أصحاب القرار إذا ما نجحوا فى احتواء المعارضة أو معظم أحزابها وقواها السياسية، فإنها لن تنجح فى احتواء الولايات المتحدة وأوروبا وصرفها عن المطالبة بالإصلاح السياسى.

فقد أصبح مطلب الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية، يؤيدها فى ذلك وإن كان بدرجة أقل وضوحًا الاتحاد الأوروبى.. والسبب الرئيسى فى هذا التحول كما أوضحنا مرارًا هو أن الدولة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تعد ترى فى النظم الشمولية المنتشرة فى الشرق الأوسط ما يخدم مصالحها.. فقد جاءت بمعظم هذه النظم ودعمتها لمرحلة زمنية طويلة هى مرحلة الحرب الباردة التى انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتى وبداية ظهور التيار الإسلامى العنيف وامتداد نشاطه إلى عمق الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.. ومع هذا الامتداد الخطير بدأ واضعو السياسات الأمريكية والأوروبية فى التفكير فى كيفية مواجهة هذا التيار الذى يشكل خطرًا داهمًا على مصالحهم.. وتواصل البحث عن الحلول الكفيلة بالقضاء عليه.. خاصة وأن معظم النظم

الحاكمة فى العالم العربى والإسلامى لم تنجح فى استئصاله رغم الأساليب القمعية والتوعية الإعلامية والتربوية التى انتهجتها فى مقاومته ومحاولة التغلب عليه.

وربما كانت حادثة الحادى عشر من سبتمبر -أيا كان- مرتكبوها هى إشارة البدء فى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.. إذ فى أثرها أعلنت الولايات المتحدة حربها على التيار الإسلامى العنيف تحت مسمى الإرهاب.. وقررت غزوه فى عقر داره بدءًا بأفغانستان.. وقد ظاهرتها على الفور الأمم المتحدة.. وأصبح المجتمع الدولى كله مهمومًا بهذه القضية.

وفى خط مواز جرت محاولات الإدارة الأمريكية لمطالبة الدول العربية والإسلامية بضرورة الإصلاح السياسى والتحول إلى الديمقراطية وقد تبع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة فى هذا الاتجاه.. بينما نشطت المنظمات الدولية والإقليمية المدافعة عن حقوق الإنسان فى الدعوة إلى ضرورة الإصلاح السياسى وحث الدول العربية والإسلامية على المضى فى هذا الطريق!!

ولكن رد الفعل على هذه الدعوات والمطالبات لم يكن واحدًا فى عالمنا العربى.. فقد حاولت بعض النظم الشمولية تحسين صورتها ببعض الإصلاحات السياسية كقطر والبحرين والسعودية.. بينما رفضت دول أخرى دعوة الإصلاح ورأت فيها تدخلاً فى شئونها واعتداء على سيادتها كما هو الشأن فى الموقف السورى:

وكان موقف مصر من هذه الدعوة متراوحا بين المراوغة والمهادنة التى تنتهى عمليًا إلى الرفض؟؟

فقد تجمد النظام ولم يعد قادرًا على استيعاب هذا التوجه الإصلاحى ولم يجد أمامه من مواقف سوى المناورة فمرة يدعى قادته أنهم بصدد الإصلاح السياسى وأنهم قطعوا فى إنجازه أشواطًا بعيده!! ومرة أخرى يزعمون أن لكل بلد ظروفه واختياراته أى أن لكل بلد ديمقراطيته الخاصة التى تتلاءم مع أوضاعه!! ومرة ثالثة يشتبكون فى معارك كلامية مع الولايات المتحدة ويطلقون أقلامهم وإعلامهم لمهاجمتها ويستنفرون من أجل ذلك الروح الوطنية ومخزون الكراهية التقليدى للولايات المتحدة بسبب مساندتها لإسرائيل وينتهون إلى أن قضية الإصلاح السياسى شأن داخلى وأن التدخل الخارجى فى هذه القضية مساس خطير بالسيادة الوطنية!!

ومن الواضح أن النظام الحاكم يفتعل المعارك مع الخارج لإبعاد الأنظار عن الداخل فالخارج يدعو أو يسأل أو يطالب بالإصلاح السياسى... ومن واجب الداخل أن يبدأ أولاً بالنظر إلى أوضاعه السياسية وأن يتساءل هل هو فى حاجة إلى إصلاح سياسى أم لا!! فواقع الأمر أن الإجابة بنعم، فجميع القوى السياسية والشعبية تؤيد مطلب الإصلاح السياسى وترى فيه ضرورة حتمية للانطلاق والتقدم ومادام الأمر كذلك فلماذا الهروب إلى الأمام من هذه القضية الحيوية والاشتباك فى معارك كلامية مع الولايات المتحدة؟ معلوم أن الولايات المتحدة تبحث من وراء هذا الإصلاح عن مصالحها الحيوية التى أصبحت اليوم مهددة بوجود النظم الشمولية التى أفرزت بسوء سياستها واستبدادها التيارات الإسلامية العنيفـ،ة فأين مصالحنا نحن كدول مقهورة تسعى إلى التحرر من كل ذلك؟

ولا أعتقد أن هذه البهلوانيات والمراوغات التى تجيدها الحكومة بأجهزة إعلامها ومن ورائها بعض صحف المعارضة يمكن أن تفيد فى صد المطالبات الأمريكية والأوروبية بالإصلاح السياسى.. ولا فى إنقاذ البلاد من سيل الأزمات التى تحاصرها والتى غالبًا ما سوف تؤدى إلى تصعيد الخلاف بين مصر والعالم الغربى.. ومضاعفة الصدام بين المعارضة والحكومة.. خاصة وأن الرأى العام العالمى أصبح اليوم أكثر يقظة.. وأكثر دعمًا لقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى سرت موجة قوية لربط المعونات والقروض بهذه القضية واستخدامها كأدوات ضغط لحمل النظم الشمولية على التغيير والتحول إلى الديمقراطية ولا أحسب أن مصالح مصر العليا تحتمل هذه المواقف المتجمدة على اللاإصلاح فأوراق اللعبة مع شديد الأسف ليست بأيدينا، ولكن بأيدى هذا العالم الغربى الذى استعمرنا فى الماضى واستذلنا فى الحاضر بمثل هذه النظم الشمولية.. ومنطق الأشياء يفرض أن نعيد النظر فى واقعنا وهو واقع ردىء متخلف فرضه استبداد طويل بالحكم وأن نعمل على تصحيحه بخطى سياسية مدروسة وعندنا كل مقوماتها ومضامينها منذ السبعينيات فى مشروعات تنصب على الإصلاح الدستورى.. والقوانين الحاكمة للعمل السياسى.. وهذا هو الثمن الذى يجب أن ندفعه لتنطلق البلاد إلى التنمية والتقدم بخطى راسخة وعزم جديد يمسح آلام الماضى ويهيئ الحاضر لوثبة تليق بمصر نحو غد أفضل.

ولكن مما يدعو للأسف والأسى أن تتجه بعض أحزاب المعارضة إلى مساعدة النظام فى التهرب من الإصلاح السياسى والإعلان عن قبول أن يتم الإصلاح بعد إجراء الاستفتاء على مقعد الرئاسة وقد

ناورت الحكومة فى جلسات الحوار الوطنى لتحصل على تأييد الأحزاب على تأجيل الإصلاح إلى ما بعد الاستفتاء.. والغريب أن بعض رؤساء الأحزاب سقطوا فى الفخ وسارعوا بإعلان قبولهم لهذه الخدعة الحكومية.

ولكن وبعد أسابيع قليلة يعلن الرئيس حسنى مبارك مبادرته الإصلاحية بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتصبح انتخابات الرئاسة بالاقتراع العام المباشر.. وكان هذا الإعلان مفاجأة للأحزاب السياسية خاصة للأحزاب التى سارعت بإعلان قبولها لمبدأ الاستفتاء ولكن وفى كل الأحوال التقت الأحزاب الرئيسية الوفد والتجمع والناصرى بعد مبادرة الرئيس حول موقف جديد إذ تسابقت جميعها فى تأييد هذه الخطوة الدستورية بل وتمادت فى المطالبة بخطوات أخرى حتى تأتى الانتخابات الرئاسية بنتائج صحيحة بينما نهضت منظمات المجتمع المدنى والحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، لتطالب الرئيس بمواصلة الإصلاح السياسى حتى نهايته وعدم الاكتفاء بتغيير المادة ٧٦ من الدستور، إذ إن مجرد تغيير هذه المادة لا يغير من الأمر شيئًا بل يجب تهيئة المناخ لانتخابات رئاسية ديمقراطية يتنافس فى إطارها المرشحون للرئاسة بحرية كاملة ومساواة كاملة.

والواقع أن مبادرة الرئيس بتعديل المادة ٧٦ من الدستور قد أثار فى الأوساط العامة العديد من المحاذير فقد جاءت مبادرة الرئيس بعد ثلاثة أسابيع فقط من إعلانه رفض تعديل الدستور ومهاجمة من يطالبون بتعديله ووصفهم بالمخربين!!

ثم إن توقيت هذه المبادرة لا يوحى بالجدية فى إجراء الإصلاح السياسى المنشود فقد جاءت قبل شهور قلائل من انتخابات الرئاسة

وهذه الشهور لا تكفى لتهيئة المناخ لانتخابات رئاسية ديمقراطية خاصة، ثم إن النظام الشمولى قد حجب عن الرأى العام العديد من الشخصيات العامة الصالحة للترشيح لمنصب الرئاسة ولم يترك تحت دائرة الضوء سوى الرئيس مبارك وأعوانه من كبار المسئولين.

ومن المعلوم أن انتخابات الرئاسة يجرى الإعداد لها قبل سنوات طويلة، لا قبل شهرين أو ثلاثة خاصة فى بلد غابت فيه الديمقراطية أكثر من نصف قرن.. وانصرف الناس عن المشاركة السياسية.. واقتصرت النجومية السياسية على حفنة من أنصار الحكم وأتباعه بينما استبعدت عشرات الشخصيات الفذة والكفاءات النادرة حتى بدت الساحة السياسية وكأنها خاوية تمامًا من الرجال الذين يملكون مسوغات الترشيح لمنصب الرئاسة.. وسار التساؤل على كل لسان ومن هذا الذى يمكن أن يرشح نفسه ضد الرئيس مبارك؟!!!

السلطة وفقهاؤها

ثم يأتى دور فقهاء السلطة وكلهم مع شديد الأسف خبراء متخصصون فى القانون والدستور ومنهم أساتذة كبار يدرسون هذه المواد فى الجامعات ومنهم أيضًا عمداء سابقون متخصصون فى العلوم السياسية ويدركون جيدًا الفارق بين النظام الديمقراطى والنظام الدكتاتورى ولكنهم لا يخجلون من التصريح بأن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية ولا يستحون من القول بأن هناك أشكالاً وأنواعًا عديدة من الديمقراطية وأن لكل بلد الديمقراطية التى تتلاءم مع ظروفه وأوضاعه!!

هذا التدليس الذى عاصر حياتنا السياسية لما يقرب من الخمسين عامًا يتواصل اليوم فى هذا المناخ الجديد الذى تفتحت فيه الأعين

على وميض الديمقراطية ولم يكد الرئيس مبارك يخطو فى أول طريق الإصلاح السياسى بالإعلان عن إرادته فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور حتى تبارى هؤلاء فى الإشادة بهذه الخطوة ولكن دون إشارة إلى التدابير التى يجب اتخاذها لترجمة هذه الخطوة الإصلاحية إلى واقع عملى.. فقد سارعت الحكومة بالإعلان عن تشكيل لجنة للأشراف على انتخابات الرئاسة يتولى رئاستها الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والأستاذ صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى.. ومعلوم أن هاتين الشخصيتين أعضاء بارزون فى الحزب الوطنى الذى سيخوض انتخابات الرئاسة إلى جانب الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وتشكيل اللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة على هذا النحو، وبعيداً عن قبول جميع الأحزاب والقوى السياسية هى أولى المحاولات التى تكشف نوايا النظام الحاكم وتبين أن الهدف من هذا الإصلاح هو مجرد تجميل الوجه الكالح للنظام وإيهام الرأى العام بانتخابات يتنافس فيها إلى جانب الرئيس مبارك عدد من المرشحين، ولكن المشكلة أنه من المستحيل ديمقراطيا التسليم بهذا الاتجاه وإلا أصبحنا أمام استفتاء مقنع خاصة وأن فقهاء السلطة قد أدلوا بدلوهم فى تحديد الشروط الواجب توافرها فى مرشح الرئاسة واتجهوا إلى اقتراح العديد من الضوابط بحجة ضمان الجدية لا يصلح أى ضابط من بينها لإجراء انتخابات رئاسية حرة نزيهة فالقول بضرورة حصول المرشح للرئاسة على موافقة عدد معين من أعضاء المجالس النيابية والمحلية يهدد مبدأ المساواة بين المرشحين؛ لأن معظم أعضاء هذه المجالس هم من أعضاء الحزب الوطنى الحاكم وبالتالى فمن المستحيل أن يمنحوا تزكيتهم لمرشح ينافس الرئيس حسنى مبارك فى منصب الرئاسة!!

والواقع أن خبراء القانون الدستورى المحايدين حائرون حتى الآن فى تحديد الشروط الواجبة للترشيح لمنصب الرئيس، والسبب كما يذكرون هو الفساد العريض الذى اعترى الحياة السياسية فى مصر وأدى إلى تحجيم الأحزاب السياسية وتزوير الانتخابات النيابية بحيث أصبح من الصعب على معظم الأحزاب السياسية القائمة أن تجد العناصر القادرة على النهوض بعبء الترشيح لمنصب الرئاسة، كما أن الاعتياد على تزوير الانتخابات العامة وانتخابات المجالس المحلية قد أوجد أغلبية مصطنعة من أعضاء الحزب الوطنى فى هذه المجالس ومن هنا أصبح من الصعب الاتجاه إلى المعايير الطبيعية التى تلجأ لها الدولة الديمقراطية لتحديد ضوابط الترشيح للرئاسة وضمان جدية هذا الترشيح عن طريق الاعتماد على تزكية عدد من أعضاء المجالس النيابية والمحلية لطالب الترشيح لهذا المنصب!!

وفى وضع استثنائى شاذ كوضعنا الراهن لا نجد حلاً لمسألة ضوابط الترشيح للرئاسة سوى الالتجاء إلى معايير موضوعية يفرضها هذا الوضع الاستثنائى يكون أساسها الموائمة بين التقييد والتيسير لضمان جدية الترشيح لهذا المنصب الخطير.. وتحضرنى التجربة الفرنسية التى كانت تقوم على اشتراط تزكية مائة شخصية ممن لها حق الانتخاب ثم جرى تعديل هذا العدد ليصل إلى خمسمائة شخص.. فضلاً عن إقرار حق الأحزاب الممثلة فى المجالس النيابية فى ترشيح عضو أو أكثر من أعضائها لمنصب الرئاسة.. كذلك يمكن بحث إمكانية أن يكون لأعضاء النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى حق تزكية المرشح للرئاسة ولو بنسبة من مجموع المزكيين المهم أن تحدد الضوابط بما يكفل تحقيق التكافؤ بين المرشحين بحيث لا تنتهى انتخابات الرئاسة إلى فوز الرئيس مبارك بالتزكية!!

وأخطر من هذه العقبات عقبة الإعلام التى لابد من وجود حل لها يتيح للمرشحين لمنصب الرئاسة المساواة التامة فى استخدام وسائل الإعلام الكبرى كالإذاعة والتليفزيون فى الدعاية لأشخاصهم وبرامجهم السياسية وهذه النقطة تعتبر جوهرية إن أردنا إجراء انتخابات حرة نزيهة لا يشوبها التعتيم والتجهيل على منافس الرئيس مبارك فى انتخابات الرئاسة وتلك حرفة قديمة يجيدها الإعلام المصرى منذ أكثر من خمسين سنة، ويكفى أن التساؤلات قد انهمرت كالمطر حول الشخصيات التى يمكن أن تنافس الرئيس مبارك فى منصب الرئاسة!!

وطبيعى أن العتمة المفروضة على المعارضة بكل مللها ونحلها.. وطيلة أكثر من نصف قرن قد أسهمت فى حجب الآلاف من عناصر النخبة المصرية القادرة على تحمل أعباء المسئولية الرئاسية ومكنت من إخلاء الساحة إلا من قادة النظام وأعضاء الحزب الوطنى أنصارهم.. وتلك كارثة يجب تداركها.. قبل انتخابات الرئاسة التى أصبحت على الأبواب.. ومن هنا يجب تخصيص قنوات وموجات خاصة للأحزاب والقوى السياسية المعارضة.. قبل الانتخابات بوقت كاف.. أو تحديد مواقيت متساوية للمرشحين للرئاسة لمخاطبة الرأى العام من خلال الإذاعة والتليفزيون بحيث لا يستأثر مرشح واحد بكل المساحة الإعلامية بينما يحرم الباقون من حقهم المشروع فى المساواة الإعلامية!!

مناورات الحرس القديم:

أغلب الظن أن شيئا من هذا لن يحدث.. والأقرب إلى التصديق أن ينجح فقهاء السلطة ومبدعو التلفيق فى تهيئة انتخابات رئاسية لن

يكتب فيها النجاح إلا للرئيس مبارك.. والمشكلة الأساسية هنا ليست فى فوز الرئيس بفترة رئاسية قادمة تمتد لست سنوات.. ولكن المشكلة هى الإصلاح السياسى وبالسرعة اللازمة خلال فترة الرئاسة الجديدة.. فلا توجد أى ضمانات جادة تؤكد العزم على هذا الإصلاح ولا القدرة على إنجازه بالصورة التى تحقق انتقالا حقيقيًا إلى الديمقراطية.. وأول الأسباب التى تدعو مثل هذا التغيير فالرئيس مبارك يحكم البلاد بمنظومة خاصة لا تخضع لمؤسسات ديمقراطية ولا تلتزم برقابة شعبية وقد دأب على أسلوب ممعن فى المركزية موغل فى الاعتماد على الكوادر السياسية والإدارية التى أفرزها الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى.. حريص على استقرار السلطة بتثبيت بعض هذه اكوادر فى مواقعها لآجال طويلة!! وقد ألحق هذا الأسلوب ضررًا بأداة الحكم التى لم تعد تتواكب مع ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل صارت عبئًا عليها.. وفضلا عن ذلك فإن الفردية المطلقة فى رسم السياسات وتحديد التوجيهات التى لا تخضع لنهج معين ولا تلتزم باستراتيجية معينة كان وما زال السمة المميزة لمنظومة الحكم والطابع العام لتسيير دولاب الدولة..

ويقطع فى هذا الشلل الذى يعانيه الوزراء والمحافظون فى اتخاذ القرارات المهمة بسبب ضيق السلطات المخولة لهم من قبل رئيس الجمهورية وإصراره على عدم تفويض السلطات الضرورية للحكومة والمحافظين إلا فى حالات قليلة نادرة والاعتماد أساسًا على التكليفات والتوجيهات الرئاسية مما عطل الكثير من خطى التنمية فى عموم البلاد وحول الوزراء والمحافظين إلى أدوات تنفيذية لا سلطان لهما فى التصرف خارج نطاق هذه التكليفات والتوجيهات..

هذه المنظومة الشمولية وما يتبعها من أسلوب فردى مركزى لا يمكن أن تستقيم مع واقع الظروف الراهنة ولا يمكن أن تواجه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تتردى فيها البلاد ولا يمكن فى نفس الوقت أن تتحمل أعباء الإصلاحات السياسية القادمة.. فهل يعيد الرئيس مبارك مراجعة حساباته على ضوء هذه المستجدات؟! وهل يمكنه إعادة النظر فى المنظومة الشمولية التى يحكم بها والأسلوب الذى يرتكز عليه فى توجيه دافة الحكم؟ وبمعنى آخر هل يستطيع الرئيس مبارك التخلص من أسلوب الحكم الذى اعتاد عليه طيلة ربع قرن؟! والتخلص أيضًا من الوعاء الرئيسى الذى يختار منه وزراءه ومحافظيه؟!

من الممكن أن نتصور مثلا التجاء الرئيس مبارك إلى تشكيل حكومة ائتلافية من أحزاب وقوى سياسية مختلفة تسهر على إنجاز هذه المهام الإصلاحية وتواجه فى نفس الوقت تردى الأوضاع الاقتصادية وهذا الحل يقتضى أعلى درجات المرونة فى التعامل مع القوى المعارضة من أجل إنقاذ البلاد من أزماتها ووضعها على الطريق الصحيح الذى افتقدته منذ آجال طويلة.. فهل يقدم الرئيس مبارك على هذه الخطوة وحوله فرق من الحرس القديم والجديد الذى لا يطيق لقاءًا ولا تفاهمًا مع القوى المعارضة رغم ما فى هذا اللقاء والتفاهم وفى هذه الظروف الصعبة من مصلحة وطنية عليا يجب أن تكون فوق كل المصالح الشخصية والحزبية؟! تلك مجرد فروض لسيناريوهات محتملة أمام الرئيس مبارك إذا واصل الرئاسة لفترة قادمة... ولكن هناك احتمالات أخرى قد تكون بعيدة عن الحسبان وهى أن يعتذر الرئيس مبارك عن الرئاسة ليفسح المجال لترشيح شخصية جديدة من أعوانه

لمنصب الرئاسة.. وقد يمهد لهذا الترشيح بتعيين هذه الشخصية نائبًا للرئيس.. وغالبًا ما ستكون هذه الشخصية وثيقة الصلة بالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية العليا..

والواقع أن ضرورات الاستقرار الداخلى تفرض مثل هذا السيناريو، إذ أن عملية انتقال السلطة لا يجوز أن تترك فراغًا يفتح أبواب الصراع بين القوى السياسية.. ويفجر الاضطرابات والفوضى ومن هنا كان حضور المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية لازمًا لتأمين انتقال السلطة وإنجاز التحول إلى الديمقراطية بخطى ثابتة.

الفهرس

رقم الإيداع
١٠٨٩٩ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولي I. S. B. N
٩٧٧ - ٢٠٩ - ١٢٣ - ٢

مصر التي نريد

الإصلاح السياسي.. كلمة بزغ نجمها في سماء مصر أو العالم العربي عندما وطئت أقدام أمريكا الشرق الأوسط، أو على الأخص بعد حرب العراق.

والإصلاح السياسي.. ليس زرًا يتم الضغط عليه فتنصلح الأمور، أو يضغط عليه فتفسد.. معاول الهدم لهذا البلد استمرت لأجيال.. والنهضة الشاملة ليست بالأمر الهين.. والأنكى من ذلك هو إعادة بناء الإنسان، إعادة الكرامة والشرف ورفع الذل والمعاناة والسلبية عن المواطن الذي يرى حقه يسلب فلا يتكلم، ويرى شرفه وعرضه ينتهك فلا يتنفس، رفع الخوف ورفع الذل وتفعيل الإيجابية وتحريك الشعب نحو الإصلاح هو أول خطوات الإصلاح..

مصر التي نريد.. كتاب إلى أجيال الشباب التي لا تعرف كيف كانت مصر.. وكيف تم محو تاريخها وتاريخ زعمائها وأبطالها وقادة نهضتها الحقيقيين.. ولكي نحدد الدواء، فيجب أولاً تحديد الداء والأسباب الحقيقية وراء الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي و..... إلخ.

ويحدد الكتاب رؤية الإصلاح من خلال الانطلاق.. من خلال مصر الحرة الأبية.. من خلال دستور ديمقراطي يقدس ويحترم حقوق الإنسان ويرعى كرامته.. ونطاق اقتصادي حر.. وإرساء مبادئ المجتمع المدني الذي يتمتع بكافة الحريات والصلاحيات التي تؤهله للنهوض بشتى جوانب الحياة المدنية.. كما يجب إرساء قواعد النظام القضائي المستقل لضمان تحقيق العدالة التي تؤكد حرية الإنسان المصري وتعلي كرامته.. والتعليم يجب أن يقوم على مبادئ وأسس سليمة تواكب التقدم العالمي، توجه أبناءه إلى ما يحتاج من أعمال حرفية أو مهنية، وغير ذلك كثير من مبادئ الإصلاح لترسم صورة مصر التي نريد. إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت.

وفقنا الله إلى ما فيه خير هذا البلد.. إنه سميع مجيب.



المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com
القاهرة: ٢٠٢/٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢

